جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بإيتاي البارود
المجلة العلمية

"تعارض السماع مع القياس بين سيبويه والكسائي"
دراسة مقارنة

إعداد

د/ الشحات أحمد بدوي السماحي

أستاذ اللغويات المساعد بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالقاهرة

(العدد الثامن والثلاثون)

(الإصدار الثالث .. أغسطس)

(١٤٤٧هـ - ٢٠٢٥م)

علمية - محكمة - ربع سنوية

الترقيم الدولي: ISSN 2535-177X

تعارض السماع مع القياس بين سيبويه والكسائي.

الشحات أحمد بدوي السماحي

قسم اللغة العربية، شعبة اللغويات، كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنين بالقاهرة، جامعة الأزهر، مصر

البريد الإلكتروني: alshhatalsmahy0@azhar.edu.eg

الملخص:

إن أدلة النحو التي اعتمد عليها علماء الصناعة النحوية في تقعيد القواعد كثيرة جدًّا، أهمها السماع والقياس، فعليهما بنيت قواعده، ومنهما خرجت مسائله وروافده، فالسماع حجة النحوي في إثبات صحة القاعدة النحوية وتقريرها، أو الرد على المخالف وتفنيد رأيه وإظهار ضعف مذهبه النحوي. والقياس يعتمد على السماع بلا جدال، وهو ذو أثر عظيم في توسع النحو وكثرة تفرعاته وتفصيلاته. ولا شك في أن الكلام يكون في أعلى درجات الفصاحة والبلاغة إذا كان مطردا في القياس والسماع فهو الغاية المطلوبة والهدف المرجو. أما إذا تعارض القياس مع السماع فحينئذ تباينت مواقف العلماء بأيهما يأخذون؟ وعلى أيهما يعتمدون؟ ويأتي في طليعة هؤلاء العلماء سيبويه والكسائي فهما رئيسا بلديهما، وزعيما مدرستيهما، وكل مَن أتى بعدهما لهما تبع أقر بذلك أم جحد. وقد تأثر كل منهما بمنهج مدرسته في الاحتجاج بالسماع والقياس، وفي أيهما أولى بالتقديم عند التعارض، فجاء هذا البحث ليلقي الضوء على منهج هذين العالمين في الترجيح بين القياس والسماع عند التعارض. وغير خاف أن السماع المراد هنا هو السماع القليل؛ لأن السماع لو كثر فلا خلاف في اتباعه والأخذ به والبناء عليه، وقد اتَّبَعْتُ فيه المنهج الاستقرائي التحليلي، حيث بينت مكانة السماع والقياس في أدلة النحو، ومنهج سيبويه والكسائي في الاستدلال بهما، وقدمت نماذج لمسائل وقع فيها تعارض بين السماع والقياس مبينا منهج كل من سيبويه والكسائي في الترجيح بينهما وأثر هذا الترجيح في القواعد النحوية.

الكلمات المفتاحية: التعارض، السماع، القياس، سيبويه، الكسائي.

The Conflict between Sibawayh and Al-Kisa'i: Analogy and Listening to Sima (Sound)

Al-Shahat Ahmed Badawi Al-Samahi
Department of Arabic Language, Linguistics Division, Faculty of Islamic and Arabic Studies for Men in Cairo, Al-Azhar University, Egypt
Email: alshhatalsmahy0@azhar.edu.eg

Abstract:
The grammatical evidence relied upon by scholars of the grammatical industry to establish rules is vast, the most important of which are listening to sound and analogy. Its rules are built upon them, and from them its issues and tributaries emerge. Listening is the grammarian's argument for proving the validity of a grammatical rule and establishing it, or for responding to opponents, refuting their opinions, and revealing the weakness of their grammatical doctrine. Analogy undoubtedly relies on listening to sound, and it has a significant impact on the expansion of grammar and the multitude of its branches and details. There is no doubt that speech attains the highest levels of eloquence and rhetoric when it is consistent in analogy and listening to sound, as this is the desired goal and desired objective. However, if analogy conflicts with listening to sound, then scholars' positions differ as to which one to adopt and which one to rely on. At the forefront of these scholars are Sibawayh and al-Kisa'i, the leaders of their respective schools, and all who came after them followed them, whether they acknowledged or denied this. Each was influenced by their school's approach to relying on analogy and hearing, and which of the two should be preferred in the event of a conflict. This research aims to shed light on the approach of these two scholars in determining the preference between analogy and hearing in the event of a conflict. It is clear that the hearing referred to here refers to a small amount of hearing; even if hearing is extensive, there is no disagreement about adopting it, adopting it, and building upon it. I followed the analytical inductive approach, demonstrating the status of hearing and analogy in grammatical evidence, and the approaches of Sibawayh and al-Kisa'i in relying on them. I also presented examples of issues in which there was a conflict between hearing and analogy, demonstrating the approach of both Sibawayh and al-Kisa'i in determining the preference between them and the impact of this preference on grammatical rules.

Keywords: Conflict, Hearing, Analogy, Sibawayh, Al-Kisa'i.

المقدمـــــــــــــة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المؤسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تمسك بهديهم، وسار على نهجهم إلى يوم الدين.

وبعـــــــــــد

فإن أدلة النحو التي اعتمد عليها علماء الصناعة النحوية في تقعيد القواعد كثيرة جدًّا، أهمها السماع والقياس، فعليهما بنيت قواعده، ومنهما خرجت مسائله وروافده، فالسماع حجة النحوي في إثبات صحة القاعدة النحوية وتقريرها، أو الرد على المخالف وتفنيد رأيه وإظهار ضعف مذهبه النحوي. والقياس يعتمد على السماع بلا جدال، وهو ذو أثر عظيم في توسع النحو وكثرة تفرعاته وتفصيلاته. ولا شك في أن الكلام يكون في أعلى درجات الفصاحة والبلاغة إذا كان مطردا في القياس والسماع فهو الغاية المطلوبة والهدف المرجو. أما إذا تعارض القياس مع السماع فحينئذ تباينت مواقف العلماء بأيهما يأخذون؟ وعلى أيهما يعتمدون؟ ويأتي في طليعة هؤلاء العلماء سيبويه والكسائي فهما رئيسا بلديهما، وزعيما مدرستيهما، وكل مَن أتى بعدهما لهما تبع أقر بذلك أم جحد. وقد تأثر كل منهما بمنهج مدرسته في الاحتجاج بالسماع والقياس، وفي أيهما أولى بالتقديم عند التعارض، فجاء هذا البحث تحت عنوان:

" **تعارض السماع مع القياس بين سيبويه والكسائي" دراسة مقارنة**

ليلقي الضوء على منهج هذين العالمين في الترجيح بين القياس والسماع عند التعارض. وغير خافٍ أن السماع المراد هنا هو السماع القليل؛ لأن السماع لو كثر فلا خلاف في اتباعه والأخذ به والبناء عليه.

منهج البحث:

اتَّبَعْتُ فيه المنهج الاستقرائي التحليلي، حيث بينت مكانة السماع والقياس في أدلة النحو، ومنهج سيبويه والكسائي في الاستدلال بهما، وقدمت نماذج لمسائل وقع فيها تعارض بين السماع والقياس مبينا منهج كل من سيبويه والكسائي في الترجيح بينهما وأثر هذا الترجيح في القواعد النحوية.

الدراسات السابقة:

لم أعثر على دراسة تحمل عنوان البحث نفسه، ولكن وجدت بحثين لهما صلة بموضوع البحث محل الدراسة، هما:

١- الشواهد والاستشهاد في النحو، رسالة ماجستير من إعداد الباحث: عبد الجبار علوان، قدمت إلى كلية الآداب جامعة بغداد سنة ١٩٧٣م. وتهدف هذه الدراسة إلى دراسة الشواهد النحوية، وكيفية استشهاد النحويين بها، والأسس التي اعتمدوا عليها. وهذه الدراسة تلتقي مع موضوع البحث في بيان المنهج العام للبصريين، والكوفيين في الاستدلال بالقياس والسماع.

٢- تعارض السماع والقياس في القراءات، دراسة بين القراء والنحويين، بحث موجز، نُشر في مجلة جامعة تكريت للعلوم، المجلد٢٠، العدد٣، سنة٢٠١٣م. من إعداد كل من د. عادل صالح علاوي. ود. يعقوب أحمد محمد. ويهدف هذا البحث إلى بيان موقف القراء والنحويين من بعض القراءات القرآنية التي اختارها الباحثان، ولم تلتق هذه الدراسة مع موضوع البحث قيد الدراسة إلا في بيان معنى السماع والقياس.

خطة البحث:

اقتضت طبيعة الدراسة أن يكون البحث مهيكلا على النحو الآتي:

المقدمة: وبها منهج البحث وأهميته وأسباب اختياره.

التمهيد: تراجم ومفاهيم.

المبحث الأول: منهج سيبويه في الاحتجاج بالسماع والقياس.

المبحث الثاني: منهج الكسائي في الاحتجاج بالسماع والقياس.

المبحث الثالث: نماذج تطبيقية لتعارض السماع مع القياس عند سيبويه والكسائي.

المبحث الرابع: تعقيب على منهجي سيبويه والكسائي عند تعارض السماع مع القياس.

الخاتمة: وبها أهم نتائج البحث.

ثبت المصادر والمراجع.

التمهيد: تراجم ومفاهيم

أولا: ترجمة سيبويه[1]:

هو: عمرو بن عثمان بن قنبر، اشتهر بلقبه سيبويه، وهو لقب أعجمي يدل على أصله الفارسي، من موالي بني الحارث بن كعب، ولد بقرية البيضاء من قرى شيراز، وفيها أو في شيراز تلقن دروسه الأولى، وطمحت نفسه للاستزادة من الثقافة الدينية، فقدم البصرة وهو لا يزال غلاما ناشئا، والتحق بحلقات الفقهاء والمحدثين، ولزم حلقة حماد بن سلمة بن دينار المحدث المشهور حينئذ، وحدث أن لفته إلى أنه يلحن في نطقه ببعض الأحاديث النبوية، فصمّم على التزود أكبر زاد بشئون اللغة والنحو، ولزم حلقات النحويين واللغويين وفي مقدمتهم عيسى بن عمر والأخفش الكبير ويونس بن حبيب، واختص بالخليل بن أحمد، وأخذ منه كل ما عنده في الدراسات النحوية والصرفية، مستمليا ومدونا، واتبع في ذلك طريقتين: طريقة الاستملاء العادية، وطريقة السؤال والاستفسار، مع كتابة كل إجابة وكل رأي يدلي به وكل شاهد يرويه عن العرب، وبذلك احتفظ بكل نظراته النحوية والصرفية.

ولم تذكر كتب التراجم أنه رحل إلى البادية في طلب اللغة والسماع عن العرب ومشافهتهم، غير أن ما يتردد في كتابه من مثل قوله: "سمعنا بعض

---

١ – تنظر ترجمة سيبويه في مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ص٦٥، والسيرافي ص٤٨، وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص٦٦، ومجالس العلماء للزجاجي ص٨، ١٥٤، ومقدمة تهذيب اللغة للأزهري، والفهرست لابن النديم ص٨٢، ونزهة الألباء ص٦٠، وتاريخ بغداد ١٢/ ١٩٥، ومعجم الأدباء ١٦/ ١١٤، وإنباه الرواة ٢/ ٣٤٦، وروضات الجنات ص٥٠٢، وتاج العروس ١/ ٣٠٥، وبغية الوعاة ص٣٦٦، وطبقات القراء لابن الجزري ١/ ٦٠٢، ومرآة الجنان ١/ ٣٤٨، وشذرات الذهب ١/ ٢٥٢، وخزانة الأدب للبغدادي ١/ ٨، ١/ ١٧٩، والنجوم الزاهرة ٢/ ٩٩.

العرب يقول"، و"سمعنا العرب تنشد هذا الشعر"، و"سمعنا من العرب"، وهو "كثير في جميع لغات العرب"، و"عربي كثير"، و"عربي جيد"، و"قد سمعناهم"، و"قال قوم من العرب ترضى عربيتهم"، و"سمعنا من العرب ممن يوثق بعربيته" يدل على أنه رحل إلى بوادي نجد والحجاز مثل أستاذه الخليل. والكتاب يفيض بسيول من أقوال العرب وأشعارهم، لا يرويها عن شيوخه، وهي بدورها تؤكد، بل تحتِّم أنه رحل إلى ينابيع اللغة والنحو يستمد منها مادة وعتادًا فصيحا صحيحا بشاراته في النطق وهيئاته.

ولما توفي الخليل خلفه –على ما يظهر– في حلقته، إذ نجد كتب طبقات النحاة تنص على طائفة من تلاميذه مثل الأخفش الأوسط وقطرب، وأكبّ حينئذ على تصنيف الكتاب، وسرعان ما أخذ نجمه يتألق لا في البصرة دار النحو فحسب، بل أيضا في بغداد، ورحل إليها طامحا إلى الشهرة في حاضرة الدولة، وحدث أن التقى بالكسائي مقرئ الكوفة ومؤدب الأمين بن الرشيد، وكان ذلك في دار يحيى البرمكي، وقيل: بل في دار الرشيد، ويقال: إنه لقيه قبل الكسائي بعض أصحابه: الأحمر وهشام والفراء ليوهنوا منه. ولم يلبث صاحبهم أن تعرض له بالسؤال في المسألة الزنبورية، إذ قال له: كيف تقول: "قد كنت أظن أن العقرب أشدُّ لسعةً من الزنبور، فإذا هو هي، أو فإذا هو إياها؟ " فقال سيبويه: فإذا هو هي، ولا يجوز النصب. قال الكسائي: لحنت، العرب ترفع ذلك كله وتنصبه. فدفع سيبويه قوله، وطال بينهما الجدال، وكان بالباب نفر من عرب الحطمة النازلين ببغداد، ممن ليسوا في درجة عالية من الفصاحة، فطلب الكسائي سؤالهم، ولما سُئلوا تابعوه في رأيه. فانكسر سيبويه كما يقول الرواة، وإن كنا نتهم قولهم؛ لأن الحق كان في جانبه؛ لما يقتضيه القياس في هذا الموضع، ولأنه يطرد الرفع فيه في آي الذكر الحكيم من مثل: {وَنَزَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنَّاظِرِينَ} ، {فَإِنَّمَا هِيَ زَجْرَةٌ وَاحِدَةٌ} ، {فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ} ، وكأنها هي وما بعدها مبتدأ وخبر. أما النصب فيكون على الحالية وتوجيهه ضعيف. وكان سيبويه

ونحاة البصرة يهدرون ما يجري على لسان عرب الحُطَمة لما دخل على سلائقهم من ضعف بسبب إقامتهم في الحاضرة، بل لقد كانوا يهدرون ما جاء على ألسنة بعض البدو من لغات شاذة لا تجري مع القياس المستنبط من كثرة ما يدور على ألسنة الفصحاء كالجر بلعل والجزم بلن. ولا بد أن سيبويه شرح ذلك في حواره ومناظرته مع الكسائي، وإن كان الرواة للحادثة لم يدونوه. ويقال: إن يحيى البرمكي أجازه بعشرة آلاف درهم. ويظهر أنه لم تطب له الإقامة ببغداد فولى وجهه نحو موطنه، غير أن الموت عاجله في شيراز، وقيل: في همذان أو ساوة، واختلف الرواة في تاريخ وفاته، والأرجح أنه توفي سنة ١٨٠ للهجرة[١].

ثانيا: ترجمة الكسائي[٢]:

هو علي بن حمزة، من أصل فارسي، وُلد بالكوفة في سنة تسع عشرة ومائة للهجرة، ونشأ بها، وأكب منذ نشأته على حلقات القراء مثل سليمان بن أرقم راوي قراءة الحسن البصري، وأبي بكر شعبة بن عياش راوي قراءة عاصم بن أبي النجود إمام قراء الكوفة في الجيل السابق للكسائي، وسفيان بن عيينة راوي قراءة عبد الله بن كثير إمام قراء مكة. ولزم حلقة حمزة بن حبيب الزيات المتوفى سنة ١٥٦ للهجرة إمام قراء الكوفيين لعصره، حتى حذق قراءته [٣]. ويقال: إنه لقب

١ – المدارس النحوية ص٥٧ –٥٩.

٢ – تنظر ترجمة الكسائي: أبي الطيب اللغوي ص٧٤، والزبيدي ص١٣٨، والفهرست ص١٠٣. ونزهة الألباء ص٦٧، ٧٥، وتاريخ بغداد ١١/ ٤٠٣، والأنساب الورقة ٤٨٢، ومقدمة تهذيب اللغة للأزهري، ومعجم الأدباء ١٣/ ١٦٨، وإنباه الرواة ٢/ ٢٥٦، واللباب في الأنساب ٣/ ٤٠، وتاريخ ابن كثير ١١/ ٢٠١، وطبقات القراء لابن الجزري ١/ ٥٣٥، ومرآة الجنان ١/ ٤٢١، وشذرات الذهب ١/ ٣٢١، وروضات الجنات ص٤٧١، والنجوم الزاهرة ٢/ ١٣٠، وبغية الوعاة ص٣٣٦.

٣ – ينظر طبقات القراء ٣١٢/١، ٣٠٨، ٣٢٥.

بلقبه الكسائي في مجالسه؛ لأنه كان يلبس كساء أسود ثمينا، ويقال: بل لقب بذلك لأنه أحرم في كساء. وكان فطنا ذكيا، فرأى أنه لن يبرع في قراءة الذكر الحكيم إلا إذا عرف إعرابه، فاختلف إلى حلقات أبي جعفر الرؤاسي وإلى كتابه الفيصل ولم يجد عنده ما يريد، فرحل إلى البادية رحلته الأولى[١]، ثم عاد إلى الكوفة، وكأنه رأى أنه لن يحسن العربية إلا إذا استمع إلى معلميها بالبصرة فرحل إليهم، وأخذ ينتقل بين حلقات عيسى ابن عمر المتوفى سنة ١٤٩ للهجرة وأبي عمرو بن العلاء ويونس بن حبيب. وعكف على حلقة الخليل بن أحمد، وراعته روايته لأشعار العرب وأقوالهم، فسأله يوما عن ينابيع هذه الرواية، فقال له: إنها من ملابسة أهل البوادي في نجد والحجاز وتهامة، فمضى إليهم في رحلة ثانية، ومعه خمس عشرة قنينة حبر، وظل يكتب ما يسمعه من أفواههم ويدونه في صحفه، حتى أنفد كل ما حمله من حبر.

ورجع إلى مسقط رأسه، وقد بُسط له لسانه وذُلِّل له منطقه واستقامت فصاحته وعربيته، وأخذ يستغل ذلك استغلالا حسنا في قراءته للذكر الحكيم بقراءة أستاذه حمزة الذي كان قد لبى نداء ربه. فكان يتلو القرآن على الناس من أوله إلى آخره، والناس من حوله يسمعون ويكتبون مصاحفهم.

ويظهر أنه لم يكفه حينئذ ما أخذه من اللغة وشواردها عن البدو الخلص في الجزيرة العربية، فقد مضى يكثر من سماعه عن أعراب الحطمة، وهم عشيرة من بني عبد القيس نزلت بغداد، وأقامت بها، وكأنه لم يكن يجد بأسا في الأخذ عن هؤلاء الأعراب، بينما كان البصريون لا يروون اللغة عن أمثالهم من العرب المتحضرين الذين يمكن أن يكون قد دخل الفساد على ألسنتهم، وسرعان ما ظهر أثر ذلك في مناظرته لسيبويه.

١ – مجالس العلماء للزجاجي ص٢٦٦.

ومن المؤكد أن هذه المناظرة أقنعت الكسائي بأن ما بيده من النحو وقواعده قليل وأنه ينبغي أن يتزود من نحاة البصرة وعلمهم الغزير، وتصادف أن توفي سيبويه عقب المناظرة، غير أنه علم أن الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة حمل كتابه النفيس عنه، وأنه يمليه على الطلاب ويدرسه لهم، وأنه إليه انتهى علم البصرة بالنحو، ولم تُعْيه الأسباب في الاتصال به ورواية الكتاب عنه. ووجده يكثر من الخلاف على صاحبه وعلى الخليل مستضيئا بمعرفته الواسعة بلغات العرب، فاستقر في نفسه أن يتابعه في هذا الاتجاه، وبذلك أعده الأخفش إعدادا حسنا لكي ينمي رغبته الملحة في مخالفة النحو البصري مخالفة تقوم على الاتساع في الرواية والقياس، بل لقد نفذ إلى تأسيس مدرسة نحوية جديدة، يعينه في ذلك تلاميذه وخاصة الفراء.

والحق أن الأخفش لم يبعث هذا الاتجاه في نفسه لأول مرة، فقد كان اتجاها قديما في صدره منذ قعوده للقراءة والتعليم في الكوفة، ورأينا آثاره في مناظرته مع سيبويه، ولكنا نؤمن بأن الأخفش هو الذي دفعه دفعا في هذا الاتجاه، ولم يدفعه وحده، بل دفع معه تلاميذه ومن خلفوهم على المدرسة الكوفية. ونرى الكسائي ينشط لا في تأليف كتب تتصل بالقرآن الكريم وقراءاته ومعانيه فحسب، بل يؤلف أيضا في النحو كتابين هما مختصر النحو وكتاب الحدود في النحو. وألف في أغلاط العامة كتابا سماه "ما تلحن فيه العوام" وهو مطبوع. وما زال يوالي هذا النشاط العلمي حتى خرج مع الرشيد في مسيره إلى خراسان سنة ١٨٩ للهجرة واعتل علة شديدة لم يلبث أن توفي منها بقرية رنبويه بالقرب من الري، وتوفي معه الفقيه المشهور محمد بن الحسن الشيباني، فحزن الرشيد عليهما حزنا شديدا، وقال: "دفنا الفقه والنحو بالري"[١].

١ -ينظر المدارس النحوية ص١٧٢ – ١٧٥.

مفهوم السماع:

السماع لغة: "السين والميم والعين أصل واحد وهو إيناس الشيء بالأذن، ومن الناس وكل ذي أذن، نقول: سَمِعْتُ الشيء سمعاً"[١].

اصطلاحاً:

عرف ابن الأنباري[٢] السماع بقوله: "اعْلَمْ أَنَّ النَّقْلَ هُوَ الكَلَامُ العَرَبِيُّ الفَصِيحُ المَنْقُولُ النَّقَلَ الصَّحِيحَ الخَارِجُ عَنْ حَدَ القِلَّةِ إِلَى حَدُ الكَثْرَةِ. وَعَلَى هَذَا يَخْرُجُ مَا جَاء مِنْ كَلَامِ غَيْرِ العَرَبِ مِنَ المُوَلَّدِينَ وَغَيْرِهِمْ، وَمَا جَاءَ شَاذًا فِي كَلَامِهِمْ، نَحْوُ الجَزْمِ بِـ (لَنْ)، والنَّصْبِ بـ(لَمْ)، كَمَا حَكَى اللَّحْيَانِيُّ، وقُرِئَ فِي الشَّوَاذْ: ﴿ أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ) بِفَتْحِ الحَاءِ وَنَحْوُ الجَرِّ بِـ (لَعَلَّ)، كَمَا أَنْشَدُوا من الطويل: "لَعَلَّ أَبِي المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ"

وجاء في الاقتراح: "وأعني به (أي بالسماع) ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم، وكلام نبيه، وكلام العرب قبل البعثة وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة الموفدين نظماً ونثراً عن مسلم وكافر، فهذه ثلاثة أنواع لابد في كل منها من الثبوت."[٣]

والسماع هو الطريق الصحيحة إلى فهم خصائص اللغة والتوصل إلى كشف أسرارها فهو أهم وسيلة في الثقافة اللغوية، ولهذا هو ركن مهم من أركان النحو، وقد بُدىء العمل به في النحو واللغة قبل القياس، إذ كيف يستطع القياس على مالم يسمع؟ وقد أولاه البصريون عناية فائقة؛ لأنه أقرب سبيل إلى ضبط العربية، حين يخفى ما يمكن أن يكون على جامعة؛ ولأن من اللغة كما يقول ابن

١ – مقاييس اللغة لابن فارس١٠٢/٣ (سمع)

٢ – ينظر: لمع الأدلة ص ٨٨، والإغراب في جدل الإعراب ص٨٣.

٣ – الاقتراح في أصول النحو ص٦٧، ٦٨.

جنـي – "مـا لا يؤخـذ إلا بالسـماع، ولا يلتفـت فيـه إلـى القيـاس، وهـو البـاب الأكبر، [١]. والسماع لابد من مراعاته وعدم الإغفال عنه"[٢].

مفهوم القياس:

فـي اللغـة: التقدير، وهـو مصـدر قايسـت الشـيء بالشـيء مقايسـة وقياسًـا، أي: قدرته، ومنه المقياس، أي: المقدار، وقيس رمح، أي: قدر رمح[٣].

وفي الاصطلاح: عبارة عن: " تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: هو حمل فرع علـى أصـل بعلـة وإجراء حكـم الأصـل علـى الفرع، وقيـل: هـو إلحـاق الفـرع بالأصـل بجـامع، وقيـل: هـو اعتبـار الشـيء بالشـيء بجـامع، وهـذه الحـدود كلهـا متقاربة"[٤].

وقيل: "هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، كما أوضـح المـراد بالنقـل والمنقـول فقـال: فأمـا النقـل: فـالكلام العربـي الفصـيح المنقـول النقـل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة"[٥].

وقيل هو: "محاكاة العرب في طرائقهم اللغوية، وحمل كلامنا على كلامهم، في صـوغ أصـول المـادة، وفروعهـا، وضـبط الحـروف، وترتيـب الكلمـات، ومـا يتبـع ذلـك مـن إعـلال، وإبـدال، وإدغـام، وحـذف، وزيـادة. ولا يحمـل علـى هـذا النظيـر إلا إذا لـم يوجـد مـا يعارضـه البتـه. فيقـاس علـى هـذا النظيـر ولـو كـان فـذاً أو وجـد المعارض له ولكنه قليل نادر، والآخر كثير شائع؛ فيقاس على الكثير . ويسمى الذي حمل على الكثير: (مقيساً) أو : (قياسياً) . ويحفظ ما سمع من القليل ،

---

١ – المنصف ٣/١.

٢ – الشواهد والاستشهاد في النحو ص: ١٦٩.

٣ – لسان العرب (ق ي س)

٤ – اللمع ص١٩٨، ولمع الأدلة ص١٠٧.

٥ – الإغراب في جدل الإعراب ص٩٣.

ولا يقيسون عليه ، ويسمونه : « شاذا) ، وقد يوصف : « بالسماعي » أيضاً. ويقال للقياسي : الأصل، والمطرد، والكثير، والأكثر، والغالب، . . . وأشباهها مما يفيد الكثرة والقوة . كما يقال للشاذ: القليل، والأقل، والنادر، وأمثالها مما يفيد القلة والضعف أيضاً " [١] والقياس بهذا المعنى واضح الغاية سهل الفهم بعيد عن التعقيد والغموض، فهو يعني أن كل ما كان على مثال كلام العرب فهو من كلامهم.

وأشار السيوطي إلى مكانة القياس وأهميته بالنسبة لبقية أدلة النحو فقال: "وهو معظم أدلة النحو والمعول في غالب مسائله عليه؛ كما قيل: "إنما النحو قياس يُتبع".[٢]

وَلَا بُدَّ لِكُلِّ قِيَاسٍ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ: أَصْلٍ، وَفَرْعٍ، وَعِلَّةٍ، وَحُكْم. وَذَلِكَ مِثْلُ أَنْ تُرَكِّبَ قِيَاسًا فِي الدَّلَالَةِ عَلَى رَفْعِ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، فَتَقُولُ: اسْمُ أُسْنِدَ الفِعْلُ إِلَيْهِ مُقَدَّمًا عَلَيْهِ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا قِيَاسًا عَلَى الفَاعِلِ ... فَالأَصْلُ هُوَ الفَاعِلُ، وَالفَرْعُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ، وَالعِلَّةُ الجَامِعَةُ هِيَ الإِسْنَادُ، وَالحُكْمُ هُوَ الرَّفْعُ، وَالأَصْلُ فِي الرَّفْعِ أَنْ يَكُونَ لِلْأَصْلِ الَّذِي هُوَ الفَاعِلُ، وَإِنَّمَا أُجْرِيَ عَلَى الفَرْعِ الَّذِي هُوَ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ بِالعِلَّةِ الجَامِعَةِ الَّتِي هِيَ الإِسْنَادُ. وَعَلَى هَذَا النَّحْوِ تركِيبُ كُلِّ قِيَاسٍ مِنْ أَقْيِسَةِ النَّحْوِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَلِمَ كَانَ إِسْنَادُ الفِعْلِ إِلَى الفَاعِلِ الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ، مُوجِبًا لِلرَّفْعِ دُونَ النَّصْبِ، وَهَلَّا كَانَ الْأَمْرُ بِالْعَكْسِ؟

قِيلَ [٣]: لِأَنَّهُ لَمَّا وَجَبَ الفَرْقُ بَيْنَ الفَاعِلِ وَالمَفْعُولِ لِإِزَالَةِ اللَّبْسِ ، وَوُجِدَ إِسْنَادُ الفِعْلِ لَا يَكُونُ إِلَّا إِلَى فَاعِلٍ وَاحِدٍ، وَوُقُوعُهُ يَكُونُ عَلَى مَفْعُولاتٍ كَثِيرَةٍ، فَمِنْهُ

١ – اللغة والنحو بين القديم والحديث. عباس حسن. ص٢٢، ٣٩.

٢ – الاقتراح ص١٧٥.

٣ – الرد على النحاة ص ١٢٧– ١٣٤.

مَا يَقَعُ عَلَى مَفْعُولَيْنِ ، وَمِنْهُ – مَا يَقَعُ) عَلَى ثَلَاثَةِ مَفْعُولِينَ، مَعَ أَنَّ جِنْسَ الفِعْلِ مُتَعَدِّيًا كَانَ أَوْ لَا زِمَا يَتَعَدَّى إِلَى سَبْعَةِ أَشْيَاءَ غَيْرِ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ، وَهِي : المَصْدَرُ، وَظَرْفُ الزَّمَانِ، وَظَرْفُ المَكَانِ، وَالمَفْعُولُ لَهُ ، وَالحَالُ، وَالمَفْعُولُ مَعَهُ، وَالمُسْتَثْنَى مَعَ خِلَافٍ فِي المَفْعُولِ مَعَهُ، فَتِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ، وَلَا يُسْتَدَلُّ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ إِلَّا عَلَى مَا فَاعِلٍ وَاحِدٍ، فَلَمَّا كَانَ إِسْنَادُ الفِعْلِ إِلَى الفَاعِلِ أَقَلَّ، وَوُقُوعُهُ عَلَى المَفْعُولِ أَكْثَرَ ، وَالرَّفْعُ أَثْقَلَ ، وَالنَّصْبُ أَخَفَّ، أَعْطِيَ الأَوَّلُ الْأَثْقَلَ، وَالأَكْثَرُ الأَخَفَّ؛ مُعَادَلَةٌ بَيْنَهُمَا ، وَلَوْ عُكِسَ ذَلِكَ لَكَانَ عُدُولًا عَنِ المُعَادَلَةِ الَّتِي تَقْتَضِيهَا قَضِيَّةُ المَعْدَلَةِ، وَاسْتِكْثَارًا لِمَا يُسْتَثْقَلُ فِي كَلَامِهِمْ، وَتَرْكًا لِلْمُنَاسَبَةِ، وَخُرُوجًا عَنْ قَانُونِ الحِكْمَةِ.

وَمَا ذَلِكَ فِي ضَرْبِ المِثَالِ إِلَّا بِمَنْزِلَةِ رَجُلٍ جَعَلَ بَيْنَ يَدَيْهِ حَجَرَيْنِ، أَحَدُهُمَا وَزْنُهُ مَنًّا، وَالآخَرُ وَزْنُهُ عَشَرَةُ أَمْنَاءٍ ، وَأَمَرَ إِنْسَانًا أَنْ يَحْمِلَ مَا هُوَ عَشَرَةُ أَمْنَاءٍ مَرَّةً وَاحِدَةً وَمَا هُوَ مَنًّا عَشْرَ مَرَّاتٍ؛ لِيَكُونَ قِلَّةُ العَمَلِ بِإِزَاءِ الثِّقَلِ، وَكَثْرَةُ العَمَلِ بِإِزَاءِ الخِفَّةِ، فَإِنَّهُ لَا خَفَاءَ بِأَنَّ ذَلِكَ مُنَاسِبٌ لِلْحِكْمَةِ، وَلَوْ أَمَرَهُ بِحَمْلِ الثِّقِيلِ عَشْرَ مَرَّاتٍ، وَبِحَمْلِ الخَفِيفِ مَرَّةً وَاحِدَةً لَكَانَ ذَلِكَ مُبَايِنًا لِلْحِكْمَةِ؛ لِجَمْعِهِ عَلَيْهِ بَيْنَ الثِّقَلِ وَكَثْرَةِ العَمَلِ فِي حَالٍ وَاحِدَةٍ، وَبَيْنَ الخِفَّةِ وَقِلَّةِ العَمَلِ فِي حَالٍ وَاحِدَةٍ ، فَكَذَلِكَ هَا هُنَا [1].

القياس وكما هو معلوم قائم على السماع فهو الطريق الصحيح لفهم خصائص اللغة والتوصل إلى كشف أسرارها. والبصريون – بصفة عامة – كانوا يقدمون السماع على القياس ولا يصيرون إليه إلا إذا أعوزتهم الحاجة الشديدة، وربما توقفوا عن العمل بالقياس في بعض المسائل إذا لم يؤيده شاهد، وهون عليهم ذلك كثرة جمهور العرب الفصحاء بالبصرة وقربها من بادية نجد.

١ – لمع الأدلة ص ١٠٨، ١٠٩.

فالبصريون يولون السماع أهمية أكثر من القياس، وأن الاستعمال إذا ورد بشيء أخذوا به وتركوا القياس؛ لأن السماع يبطل القياس.[١]

أما الكوفيون فقد شاع عنهم اهتمامهم بالسماع الكثير كما أخذوا بالقياس بصورة واسعة، "فقد قاس الكوفيون على كل ما وصل إليهم عن العرب مما صحت روايته عندهم، ولم يبالوا بالنادر أو الشاذ[٢]. ويمكن أن نقول إن القياس النحوي لدى الكوفيين كان أكثر شمولا و إطلاقاً من القياس لدى البصريين لأنه يشمل القياس على الغالب الشائع من كلام العرب"[٣].

ويرى عدد من الباحثين "أن الكوفيين توسعوا في القياس لدرجة أنهم يعتمدون عليه أحياناً دون السماع، وكانوا يأخذون أحياناً بالقياس النظري حين لا يجدون شاهداً، واعتمدوا في كثير من المسائل التي اختلفوا فيها مع البصريين على الاستشهاد بكثير من الشواهد معتمدين على السماع وحده أو السماع والقياس معاً " إلا أنهم كانوا في بعضها يعتمدون على القياس فقط ولعل قلة الأعراب الوافدين إلى الكوفة لبعدها عن البوادي العربية في جزيرة العرب، أحد الأسباب لاندفاعهم الزائد نحو التوسع في القياس وأخذهم القياس النظري"[٤].

---

١ – ينظر خزانة الأدب ٥٥٩/٣، والشواهد والاستشهاد في النحو. د. عبد الجبار علوان النايلة، مطبعة الزهراء، بغداد، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ – ١٩٧٦م. ص ١٦٩، ١٧٠.

٢ – الفرق بين الشاذ والنادر أن الشاذ ما يكون بخلاف القياس من غير نظر الى قلة وجوده ، وان لم يكن بخلاف القياس، فبين الشاذ والنادر عموم من وجه فما خالف القياس وقل وجوده شاذ و نادر ، وما خالف وكان كثيرا شاذ فقط ، وما قل ولم يخالف نادر فقط. ينظر: شرح الجاربردي على الشافية ٢٠ ، وحاشية ابن جماعة على الشافية ٢٠ .

٣ – الشواهد والاستشهاد في النحو ص١٨٦.

٤ – ينظر الإنصاف ٥٨/١، ٥٩، والشواهد والاستشهاد في النحو ص ١٨٨، ١٩١.، و

يتضح لنا مما تقدم أن الكوفيين يأخذون بالسماع وإن كان شاذاً أو نادراً بل وإن لم تصح الرواية فيه، فهم لا يقدمون عليه شيئا ما وجدوا إلى ذلك سبيلا، أما البصريون فهم كثيراً ما كانوا يتشبثون بالقياس وان كان المسموع حسناً صحيحا إلا أنه لم يسمع عن عربي فصيح[١].

ومما ينبغي التنبيه إليه أن نبين أن القياس وإن كان ذا أثر في توسع النحو وكثرة تفرعاته وتفصيلاته، إلا أنه من الجهة الثانية أضر باللغة؛ إذ ضيق عليها، فالمعلوم أن اللغة ظاهرة اجتماعية لا تخضع للقياس دوما لأنها تتطور ككل كائن حي، فهناك صيغ تثبت أمام القياس ومن أجل ذلك تسمى بالشاذة ... وتسمى أيضا بالصيغ القوية في مقابلة الصيغ الضعيفة أو العليلة التي تستسلم للتنظيم الذي يفرضه القياس، وتبقى خارج القاعدة، وشيوع استعمالها هو الذي يبقي عليها حية متداولة بين الناس، وتفرض نفسها بخصائصها الفردية[٢].

مفهوم التعارض:

"التعارض" في اللغة مصدر الفعل تعارض؛ إذ يقال: تعارض الشيئان، إذا عارض كل منهما الآخر وقابله، والتعارض في اللغة التمانع، ومنه: تعارض البينات؛ لأن كل واحدة تعترض الأخرى وتمنع نفوذها[٣].

---

١ – ينظر: "تعارض السماع والقياس في القراءات دراسة بين القراء والنحويين" د. عادل صالح علاوي جامعة تكريت – كلية التربية قسم اللغة العربية.أ. م. د. يعقوب أحمد محمد جامعة تكريت – كلية التربية /سامراء – قسم اللغة العربية. ص ٥.

٢ – كتاب اللغة لجوزيف فندريس، ص٢٠٨، تعريب: عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية. وينظر: الشواهد والاستشهاد في النحو ص ١٥١، ١٥٢.

٣ – ينظر : تاج العروس "٨/ ٧٣" المفردات للراغب الأصفهاني "١/ ٣٩١".

وأما التعارض في الاصطلاح: فله تعريفات كثيرة، من أوضحها: تعريف الزركشي بأنه: "تقابل الدليلين على سبيل الممانعة".[١] بمعنى: أن كل دليل منهما يقتضي حكمًا يخالف ما يقتضيه الدليل الآخر.

و"الترجيح" في اللغة : "تفعيل" من الرجحان وهو جعل شيءٍ راجحا، وأصل الرجحان الزيادة والميلان، ومنه (رجحان الميزان) إذا مال إلى جانب الزيادة"[٢]

وفي اصطلاح الأصوليين هو: "إظهار زيادة أحد المتماثلين على الآخر"[٣] ومعناه: أن يكون في أحد الدليلين المتماثلين زيادة ترجح ما يقتضيه هذا الدليل على ما يقتضيه الدليل الآخر.

والمراد به عند النحاة: وقوع الرجحان بين الأدلة المتعارضة.

وحديث علماء أصول النحو عن التعارض والترجيح أثر من آثار أصول الفقه؛ لأن الأصوليين من الفقهاء قد عنوا بالترجيح بين الأدلة التي يظن بينها التعارض؛ كما عني الأصوليون من النحاة بالترجيح بين الأدلة المتعارضة في النحو.

---

١ – ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه"٦/ ١٠٩". وانظر في تعريفه: حاشية البناني على شرح المحلي على جمع الجوامع "٢/ ٣٥٩"، نهاية السول "٤/ ٤٣٣"، شرح الكوكب المنير "٤/ ٦٠٥"، و"روضة الناظر وجنة المانظر ٢/٣٩٠".

٢ – ينظر: الصحاح١/٣٦٤ ومعجم مقاييس اللغة٢/٤٨٩ ولسان العرب٢/٤٤٥ والمصباح المنير للفيومي ص٢١٩، والقطعية من الأدلة الأربعة ص٢٤٧.

٣ – ينظر: تعريف الترجيح في الحدود للباجي ص٧٩ والبرهان في أصول الفقه ١/٧٤١ والمحصول٥/٣٩٧ وإحكام الأحكام للآمدي٤/٤٦٠ والتحصيل للأرموي٢/٢٥٧ ومختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٣/٣٧١ وشرح مختصر الروضة٣/٦٧٣ والبحر المحيط ٦/١٣٠ وشرح الكوكب المنير٤/٦١٦ ومذكرة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي في أصول الفقه ص٣١٧.

وإذا عرفنا أن مبحث التعارض والترجيح منقول من أصول الفقه إلى أصول النحو مع الفارق الذي بيَّنَّاه؛ فإننا نشير إلى أن ابن جني قد أفرد في كتابه (الخصائص) بابًا عنوانه: باب في تعارض السماع والقياس؛ كما أشار إلى تحكيم القياس في الترجيح بين السماعين إذا تعارضا[١]، وعقد الأنباري في كتابه (الإغراب في جدل الإعراب) فصلًا عنوانه: في ترجيح الأدلة[٢]؛ كما عقد في كتابه (لمع الأدلة) ثلاثة فصول: أولها: في المعارضة، وثانيها: في معارضة النقل بالنقل، وثالثها: في معارضة القياس بالقياس[٣].

ثم جاء السيوطي فجمع ما ذكره ابن جني وما ذكره الأنباري، وزاد عليهما فصولًا؛ فجعل التعارض والترجيح في ست عشرة مسألة[٤].

وبتأمل هذه المسائل التي ذكرها السيوطي في (الاقتراح) نلحظ أن بعض هذه المسائل يندرج تحت تعارض الأدلة النحوية، مثل: التعارض بين سماعين، والتعارض بين قياسين، والتعارض بين السماع والقياس؛ فهذه المسائل تتناول التعارض بين أدلة النحو وأصوله؛ إذ إن السماع والقياس من أدلة النحو الغالبة؛ كما أن بعض هذه المسائل ليس من تعارض الأدلة النحوية؛ كالتعارض بين ارتكاب ضعيف وارتكاب لغة شاذة، وتعارض القولين لعالم واحد، وما رجحت به لغة قريش على غيرها من لغات العرب، والترجيح بين البصريين والكوفيين ... وغيرها؛ فهذه المسائل ليست من تعارض الأدلة[٥].

---

١ – الخصائص ١/١١٩.

٢ – الإغراب في جدل الإعراب ص٦٥. الفصل الثاني عشر.

٣ – لمع الأدلة ص ١٣٥ – ١٤٠ الفصل السادس والعشرون، والفصل السابع والعشرون، والفصل الثامن والعشرون.

٤ – الاقتراح ص٣٨١ – ٤٢١.

٥ – ينظر: أصول النحو ١/٣١٥– ٣١٧.

المبحث الأول

منهج سيبويه في الاحتجاج بالقياس والسماع

تأثر منهج البصريين في الاحتجاج بالقياس والسماع بتفاعل العقلية العربية والعقليات الأجنبية التي شهدتها بيئة البصرة منذ تمصيرها، وهي عقلية المناطقة التي تؤمن بالتنظيم والترتيب، فقد أراد البصريون أن ينشئوا لغة يسودها النظام والمنطق، ويميتوا كل أسباب الفوضى من رواية ضعيفة أو موضوعة، أو قول لا يتمشى مع المنطق[١].

ولذا حاولوا وضع اللغة ضمن قواعد ثابتة لا تحيد عنها في نظام منسق. ولقد كان لوقوع البصرة على طرف البادية وارتحال العلماء البصريين إليها بكثرة بغية السماع من أهلها، ووجود سوق المربد ملتقى الأعراب الفصحاء إلى جانبها، ووفود الأعراب إليها بكثرة، أن جعل البصريين يحصلون على فيض وفير من الشعر ومأثور كلام العرب، بحيث مكن لهم ذلك من رسم منهجهم في القياس على الأعم الأغلب والكثير الشائع على ألسنة الفصحاء، وهو الفصيح عندهم، فقد تحرى البصريون ما نقلوه عن العرب ثم استقرأوا أحواله فوضعوا قواعدهم على الأعم الأغلب من هذه الأحوال [٢]

وجرى سيبويه في السماع على الأساس الذي وضعته مدرسته، وكبار مؤسسيها أمثال ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر والخليل وهو النقل عن القراء وعلماء اللغة الموثقين والعرب الذين يوثق بفصاحتهم، واستن بمدرسته في قلة الاستشهاد بالحديث النبوي؛ لأنه رُوي بالمعنى لا باللفظ، ودخل في روايته كثيرون من الأعاجم الذين لا يؤمنون على اللحن.

---

١ – ضحى الإسلام ٢/٢٩٦.

٢ – ينظر: شرح الجاربردي على الشافية ص٢٢، وفي أصول النحو ص١٩٤، والشواهد والاستشهاد في النحو ص١٥٤.

ويقول ابن الجزري نقلا عن الهذلي: "إنه أخذ القراءة عن أبي عمرو بن العلاء" واستبعد ابن الجزري هذا[١]، ويظهر –إن صح ذلك– أنه لم يأخذها عنه مباشرة، إنما أخذها عن بعض تلاميذه؛ إذ نراه في الكتاب لا يذكر له مسألة إلا من طريق الرواية عن بعض هؤلاء التلاميذ وخاصة يونس بن حبيب، مما يدل على أنه لم يلقه. ونظن ظنا أنه حمل قراءة الذكر الحكيم عن هارون بن موسى النحوي[٢] الذي يتردد ذكره في الكتاب مع بعض القراءات التي يرويها، وكذلك عن أستاذه الخليل وغيره من أئمة القراءات في البصرة لعصره مثل يعقوب بن إسحاق الحضرمي وهو أحد أئمة القراءات العشر. وكان سيبويه يقول: "القراءة لا تخالف؛ لأنها السنة"[٣]؛ ولذلك قلما يذكر القراءة التي تخالف القياس بل عادة لا يعرض لها، ومما وقف عنده الآية الكريمة: {كُنْ فَيَكُونُ} وكان ابن عامر يقرأ "يكونَ" بالنصب، وهو بذلك يخالف القياس؛ لأن المضارع لا ينصب بعد الفاء مع الأمر، على نحو ما يقرر ذلك سيبويه، إلا إذا كان جوابا له، ولم يرد الله في رأيه أنه يقول للشيء كن فيكون، وإنما أراد أنه يقول للشيء كن فحسب، ثم أخبر أنه يكون[٤]، ومعنى ذلك أن قوله: "فيكون" كلاما مستقلا لا مترتبا على الأمر. ومن هنا نرى سيبويه يذكر في الآية قراءة الجمهور بالرفع، ولا يعرض لقراءة ابن عامر[٥]. ومن ذلك نراه لا يعرض لقراءة حمزة: "تساءلون به والأرحامِ" بخفض

١ – غاية النهاية في طبقات القراء١/٦٠٢

٢ – انظر ترجمته في نزهة الألباء، ص٣٢، ومعجم الأدباء ١٩/ ٢٦٣، وإنباه الرواة ٣/ ٣٦١، وتاريخ بغداد ١٤/ ٣، وطبقات القراء ٢/ ٣٤٨، وبغية الوعاة ص٤٠٦.

٣ – الكتاب ١/١٤٨. ونص سيبويه" وقد قرأ بعضهم: " وأما ثمود فهديناهم "، إلاَّ أنّ القراءة لا تُخالَفُ؛ لأنّ القراءة السُّنَّةُ".

٤ – الكتاب٣/٣٩.

٥ – الكتاب ١/٤٢٣.

الأرحام وعطفها على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض مع أنه يقرر أنه لا يصح أن يقال: مررت بك وزيد، بل لا بد من أن يقال: مررت بك وبزيد أي: إنه لا بد في العطف على الضمير المجرور من إعادة حرف الجر[١].

ويتردد في الكتاب سماعه عن علماء اللغة الموثقين في موطنه وفي مقدمتهم أستاذه الخليل، وله في الكتاب القدح المعلّى، ويليه يونس بن حبيب، وقد نقل عنه أكثر من مائتي مرة، ثم الأخفش الكبير ومجموع نقوله عنه سبعة وأربعون نقلا، ثم أبو عمرو بن العلاء، وقد روى عنه أربعا وأربعين رواية، ثم عيسى بن عمر، ومجموع نقوله عنه اثنتان وعشرون مرة، ثم ابن أبي إسحاق وقد نقل عنه أربع مرات وهو لا ينقل عنه ولا عن أبي عمرو بن العلاء مباشرة. ويروي السيرافي عن أبي زيد أنه كان يقول: كلما قال سيبويه: "وأخبرني الثقة فأنا أخبرته" وتكررت الرواية في الكتاب عن هذا الثقة تسع مرات. ونقل أيضا عن الكوفيين بعض وجوه من القراءات لا تتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة[٢].

ودخل بوادي نجد والحجاز، ودوَّن كثيرا عن العرب، ويطفح الكتاب بما قيده عنهم شعرا ونثرا. وكان موقفه من العرب دائما أن يسجل الصورة الشائعة على ألسنتهم في التعبير معتمدا عليها في تقرير قواعده. ولم يكن يسجلها وحدها، بل كان يسجل دائما ما جاء شذوذا على ألسنتهم، وهو ينعته تارة بالضعف وتارة بالشذوذ أو القبح أو الغلط، يقصد بذلك إلى أنه يخالف القياس الذي ينبغي اتباعه، من ذلك قوله: "واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون وإنك وزيد ذاهبان"[٣]، وهو بذلك يقرر أن توكيد اسم إن والمعطوف عليه ينبغي أن يكونا جميعا منصوبين؛ لأنهما يتبعان منصوبا، ومعروف أن الفاء

١ – الكتاب ١/ ٣٩١، ٣٩٧،، ٢/ ١٧٠ .

٢ – سيبويه إمام النحاة ص ٨٩، والمدارس النحوية ص٨١.

٣ – الكتاب ١/ ٢٩٠.

لا يُنصَب المضارع بعدها إلا إذا كانت -كما قرر هو نفسه- جوابا لأمر أو نهي أو تمن أو استفهام أو نفي أو عرض أو تحضيض أو دعاء، فإن نصب معها في كلام ولم يكن جوابا لأحد هذه الثمانية كان ذلك شذوذا وضعفا إن جاء عن العرب في بعض أشعارهم، يقول: "وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر ... فمما نُصب في الشعر اضطرارا قول الشاعر[١]:

سأتْرُكَ مَنْزِلي لبَنِي تميمٍ... وأَلْحَقُ بالحجاز فأَستَرِيحَا

وقال الأعشى وأنشدناه يونس[٢]:

ثُمَّتَ لا تجزونني عند ذاكم ... ولكنْ سَيَجْزِيني الإلهُ فيُعقِبَا

وهو ضعيف في الكلام"[٣]. ويقول في باب التصغير: "من العرب من يقول في ناب: نويب، فيجئ بالواو لأن هذه الألف مبدلة من الواو أكثر، وهو غلط منهم"[٤]. وأساس الغلط عنده أن ما ثانيه حرف علة مقلوب عن الياء أو الواو يرد إلى أصله في التصغير، فناب تصغر على نُيَيب وباب على بويب. ولذا كان يرى أن نويبا غلط وأنه ينبغي أن تكون نُيَيبا. ويشير إلى العلة في

---

١ – البيت من البحر الوافر، وهو للمغيرة بن حيناء في خزانة الأدب ٨/ ٥٢٢؛ والدرر ١/ ٢٤٠، ٤/ ٧٩؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٢٥١؛ وشرح شواهد المغني ص٤٩٧؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٩٠؛ وبلا نسبة في الكتاب ٣/ ٣٩، ٩٢؛ المحتسب ١/ ١٩٧؛ والمقتضب ٢/ ٢٤؛ والمقرب ١/ ٢٦٣، والدرر ٥/ ١٣٠؛ والرد على النحاة ص١٢٥؛ ورصف المباني ص٣٧٩؛ وشرح شذور الذهب ص٣٨٩؛ وشرح المفصل ٧/ ٥٥؛ ومغني اللبيب ١٠/ ١٧٥.

٢ – البيت من البحر الطويل وهو للأعشى في ديوانه (ص ٩٠) ورواية الديوان: هنالك لا تجزونني. وهو في الكتاب ١/٤٣٣، والتذييل ٦/٦٧١، والمقاصد الشافية ٦/٤٩، وشرح الكتاب للرماني ص ٨٧٣، ٨٨٠.

٣ – الكتاب ١/٤٢٣

٤ – الكتاب ١/١٢٧.

إجراء هؤلاء العرب نابا على مثال باب، إذ الألف الزائدة في التصغير إذا كانت ثانية في اللفظة تقلب واوا، ولما كان ذلك يجري في كثير من الكلمات مثل كاتب وكويتب وشاعر وشويعر، ظنوا أن من حقهم أن يقلبوا ألف ناب في التصغير واوا. وعلى هذا النحو كان سيبويه يعرض سماعه على المقاييس النحوية، أو بعبارة أدق: كان يتخذ هذه المقاييس مما دار على ألسنة العرب كثيرا، وما خالفه ينحى عليه بكلمات تدل على مخالفته للذائع المشهور الذي استنبطت منه القواعد، وينعته بالغلط، يريد أن يثبت عليهم التوهم فيه.

وطبيعي أن يكثر القياس في كتاب سيبويه كثرة مفرطة؛ لأنه الأساس الذي يقوم عليه وضع القواعد النحوية والصرفية واطرادها، وهو يعتمد عنده في أكثر الأمر على الشائع في الاستعمال على ألسنة العرب، كما يقوم على المشابهة بين استعمالاتهم في الأبنية والعبارات المختلفة، فمن ذلك أن نراه يقيس حذف العائد في النعت على حذفه في الصلة، متمثلا بقول جرير[١]:

أَبَحْتَ حِمَى تهامةَ بعد نَجْدٍ ... وما شيءٌ حميتَ بمستباحِ

يريد الهاء "أي: حميته"، وقول الحارث بن كلدة[٢]:

فما أَدْرِى أَغَيَّرَهُمْ تَنَاءٍ ... وطُولُ العَهْدِ أَمْ مالٌ أَصَابُوا

يريد: أصابوه ... يقول: "كما لم يكن النصب "أي: الضمير المنصوب" فيما أتممت به الاسم يعني الصلة" ويقول: إن حذفه في الصلة أحسن لأن

١ – البيت من البحر الوافر في ديوانه ١/ ٨٩، والكتاب ١/ ٨٧، ١٣٠، والمقاصد النحوية ٣/ ٧٥، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٦/ ٤٢، وسر صناعة الإعراب ١/ ٤٠٢، وشرح التسهيل ٣/ ٣١٢، ومغني اللبيب ٢/ ٥٠٢، ٣١٢، ٦٣٣.

٢ – البيت من البحر الوافر للحارث بن كلدة في الأزهية ص ١٣٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٦٥؛ ولجرير في المقاصد النحوية ٤/ ٦٠؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في الرد على النحاة ص ١٢١.

الموصول والصلة بمنزلة اسم واحد فكرهوا طولها، أما في الصفة فحذفه حسن ولكنه لا يبلغ في الحسن مبلغ حذفه في الصلة؛ ولذلك جعل الحذف في الصلة الأصل وقاس عليه الحذف في الصفة، وضعف حذف العائد في الخبر؛ لأن الخبر غير المخبر عنه، وليس معه كشيء واحد، كما هو الحال في الصلة والصفة[١].

ويقيس اسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة على الفعل المضارع في العمل، ويرتب على ذلك أنه يجوز في المعمولات معها من التقديم والتأخير والإظهار والإضمار ما يجوز مع الفعل[٢]. ويضع قاعدة عامة للحال أنه دائما يأتي نكرة، ويرتب على ذلك أن المصدر إذا كان حالا منع القياس دخول الألف واللام عليه، فلا يقال: ذهب زيد المشيَ بالنصب على الحال، وإنما يقال: ذهب زيد ماشيًا[٣]، ونص على ما جاء من ذلك شذوذا عن العرب مثل: أرسلها العِرَاك، العِرَاك، وقد أوله أستاذه الخليل على أن العرب تكلمت بمثل هذا الحال المعرف على نية طرح الألف واللام[٤]. ويقيس عمل إن وأخواتها على عمل الفعل المتعدي، غير أن المنصوب معها يتقدم على المرفوع، دلالة على أنها ليست أصلا في عمل الرفع والنصب[٥]. ونراه يقف عند استعمال ما النافية استعمال ليس في رفع اسمها ونصب خبرها في مثل: "ما زيد منطلقا" ثم يعقب بلغة تميم فيها وأنها لا تعملها، يقول: "وأما بنو تميم فيجرونها مجرى أما وهل، وهو القياس

١ – الكتاب ١/ ٤٥.
٢ – الكتاب ١/ ٥٥ وما بعدها.
٣ – الكتاب ١/ ١١٨.
٤ – الكتاب ١/ ١٨٨.
٥ – الكتاب ١/ ٢٧٩، ٣٠٠.

لأنها ليست بفعل، وليس ما كليس، ولا يكون فيها إضمار، أما أهل الحجاز فيشبهونها بليس، إذ كان معناها كمعناها"[١].

وكأنه يرى نقصا في قياس الحجازيين لها على ليس إذ لا يكفي أن تكون بمعناها، بل لا بد لما يعمل الرفع والنصب متواليين أن يكون فعلا يصح الإضمار فيه. ويقيس حذف الجزء الثاني من أربعة عشر ومعد يكرب في الترخيم على حذفه في النسب، ويقول: بل هو الأجدر أن يحذف في الترخيم، إذ يحذف فيه ما لا يحذف في النسب، فإنك تنسب إلى جعفر: جعفري، وإذا رخمته، حذفت الياء والراء فقلت: يا جعف[٢]. ويقيس في باب الاشتغال حروف الاستفهام على حروف الجزاء، ويقيس عليها حروف النفي. وجعل الأمر والنهي في هذا الباب يضارعان حروف الجزاء أيضا، مع أنهما لا يكونان إلا بفعل[٣]. ويقيس المصدر على الفعل في عمله ومعناه[٤]، كما يقيس على المصدر ما جرى من الأسماء والصفات مجراه مثل جندلا، وهنيئا مريئا[٥]. ويقيس المكان المختص على المكان غير المختص في نصبه سماعا مثل: هو مني منزلةَ الشغاف ومناطَ الثريا[٦]. ويقيس البدل على التوكيد في إعرابه إعراب متبوعه[٧]. ويقيس التمييز بعد نعم في مثل: نعم رجلا عبد الله على قولك: حسبك به رجلا عبد الله، سواء في عمل ما قبله فيه أو في المعنى؛ لأنهما جميعا ثناءٌ في استيجابهما المنزلة الرفيعة، ولأنهم إنما بدءوا فيهما بالإضمار على شريطة التفسير، وقد جمع بين: حسبك به

١ – الكتاب ١/ ٢٨.
٢ – الكتاب ١/ ٣٤٢.
٣ – الكتاب ١/ ٧٢.
٤ – الكتاب ١/ ٩٧.
٥ – الكتاب ١/ ١٥٨، ١٥٩.
٦ – الكتاب ١/ ٢٠٥.
٧ – الكتاب ١/ ٧٩.

رجلا، وويحه، رجلا، ولله دره رجلا، فجميعها يوضح التمييز فيها جهة التعجب، وقاس على ويحه رجلا قولهم: "رُبَّه رجلا"، فكل هذه العبارات تفسير لإضمار سابق[١].

والصرف عنده كله أقيسة، وقد أظهر في حصر أبنية الأفعال والأسماء المجردة والمزيدة وما يقابلها من التفاعيل ذكاء منقطع النظير، وخاصة أبنية الأسماء، إذ أورد لها ثلاثمائة مثال "تفعيلة" وثمانية[٢]. وهو في كل مثال يبحث عن نظائره في اللغة، فإن لم يجد لكلمة مثالا أو تفعيلة ردّها إلى مثال آخر قاسها عليه، من ذلك كلمة عِزْويت أي: قصير، فإنه لم يجد لها في اللغة نظيرا في صيغتها، فأبى أن يضع لها مثالا على وزنها، وهو فِعْوِيل، وحملها أو بعبارة أخرى: قاسها على "فِعْلِيت" لوجود النظير في هذا المثال، وهو عفريت ونفريت[٣]. وأساس ذلك عنده أن القاعدة لا توضع لمثال واحد شاذ، وإنما توضع لأمثلة كثيرة، وإذا وُجد مثال شاذ حُمل على غيره ودخل في قياسه. وإذا نطقوا كلمة على صيغتين وكانت إحداهما مقيسة والثانية شاذة نص على ذلك في وضوح مؤثرا لبناء المقيسة على الشاذة، من ذلك كلمة ثور، فقد جمعها العرب على ثِوَرة جمعا قياسيا، كما تقول في كوز: كِوَزة وعود: عودة وزوج: زوجة، وجمعوها أيضا على ثِيَرة جمعا شاذا، يقول: "وقد قالوا: ثِوَرة وثِيَرة قلبوها حيث كانت بعد كسرة، واستثقلوا ذلك، كما استثقلوا أن تثبت في دِيَم، وهذا ليس بمطرد يعني: ثِيَرة"[٤]. وعنده أن جمع صائم صُوَّم لأنه واوي الأصل، ويقول: إنه سمع من العرب من يقول في جمعها: صُيَّم بالياء حملا لها وقياسا على عِصِيّ[٥].

---

١ – الكتاب ١/ ٢٩٩ وما بعدها.

٢ – المزهر ٢/٤.

٣ – الكتاب ٢/ ٣٤٨.

٤ – الكتاب ٢/ ٣٦٩.

٥ – الكتاب ٢/ ٣٧٠.

ويقول: إنهم يجمعون حَلْقة على حَلَق شذوذا محدثين فيها هذا النقص وتغيير حركة اللام كما صنعوا في النسب، إذ نسبوا ثقيفا قائلين: ثقفيّا بحذف الياء وفتح القاف، والقياس فيها عنده ثقيفي[١]. ويقيس جمع مثل بازل وبُزُل وشارف شرف على جمع مثل صبور وصُبُر وغفور وغفر، وجعل علة القياس أن كلا من المثالين على أربعة أحرف، وبه حرف زائد هو الواو في مثل صبور والألف في مثل بازل[٢]. ويقول: إن القياس في جمع مثل مضروب: مضروبون غير أنهم قد قالوا: مكسور ومكاسير وملعون وملاعين ومشئوم ومشائيم شبّهوا هذه الألفاظ أو بعبارة أخرى: قاسوها على ما يكون من الأسماء على هذا الوزن مثل: بهلول وبهاليل[٣]. ويقول: إنهم قاسوا المصدر من سَخِط اللازم على المصدر من غضب المتعدي، فجعلوه سَخَطًا[٤].

وقال سيبويه:" وزعم الخليل انه سمع عربيا يقول : "ما أنا بالذى قاتل لك شيئا. وهذه لغة قليلة" [٥]، ولما كانت لغة قليلة، فالبصريون لا يقيسون عليها، وهذا ما يفسره لنا قول سيبويه: "قلت للخليل: أفيقال: ما أن بالذى منطلق ؟ فقال الخليل: لا ". [٦] ، وكان سيبويه لا يقبل كل ما يسمع حتى وان كان راويه ثقة كشيوخه الا أن يكون المسموع كثيرا في لسان العرب فهو يقول : " وزعم يونس أنه سمع أعرابيا يقول: ضرب مَنٌ مَناً؟ وهذا بعيد لا تكلم به العرب ولا يستعمله منهم ناس كثير".[٧] . ويقول أيضا:"والرفع في جميع هذا عربي كثير في جميع

١ – الكتاب ٢/٦٩، ١٨٣.
٢ – الكتاب ٢/ ٢٠٦.
٣ – الكتاب ٢/ ٢١٠.
٤ – الكتاب ٢/ ٢١٥.
٥ – الكتاب ١/٣٩٩.
٦ – الكتاب١/٣٩٩.
٧ – الكتاب٢/٤١١.

لغات العرب" [١] ، ومن هنا فالقياس النحوي مبناه على الأكثرية، وهذا القول من سيبويه قانون عام في اللغة لمن أتى بعده[٢] ، فهذا أبو علي الفارسي يقول: "إن الحمل على القياس والأمر العام أولى، حتى يحوج الى الخروج عنه أمر مضطر إلى خلافه ، ويخرج عن الشائع الواسع"[٣]. فالقياس على الأكثر سمة البصريين، فينبغي أن يعمل عليه كما يقول ابن جني: "ولا على الأقل، وإن كان الأقل أقوى قياسا، ألا ترى الى قوة قياس قول بني تميم في (ما) وأنها ينبغي أن تكون غير عاملة في أقوى القياسين عن سيبويه. ومع ذا فأكثر المسموع عنهم إنما هو لغة الحجاز، وبها نزل القرآن. وذلك أنا بكلامهم ننطلق فينبغي أن يكون على ما استكثروا منه يحمل، هذا هو قياس مذهبهم، وطريق اقتفائهم" [٤]. وقد كان البصريون يمقتون القليل لدرجة نعتهم إياه بالخبث، يقول سيبويه: " وزعم يونس أن قوماً من العرب يقولون: أما العبيد فذو عبيد، وأما العبد فذو عبدٍ، يُجرونه مُجرى المصدر سَواءً. وهو قليل خبيث. وذلك أنَّهم شبّهوه بالمصدر كما شبَّهوا الجمَّاءَ الغفيرَ بالمصدر"[٥]. وزعم السيوطي "أنه ليس من شرط المقيس عليه الكثرة فقد يقاس على القليل لموافقته للقياس ويمتنع على الكثير لمخالفته له"[٦].

ودائما يتشدد سيبويه في القياس، وقد يفضي به تشدده إلى أن يرفض القياس على بعض ما جاء عن العرب كثيرا، ومن خير ما يوضح ذلك عند سيبويه النسبة إلى فَعِيل وفُعَيْل مثل ثَقِيف وهُذَيْل، فقد كثر عن العرب في هذين المثالين أن يصوغوهما على فَعَلِيّ وفُعَلِيّ فتقول: ثقفي وهذلي، ونحوهما: قُرَشي.

---

١ – الكتاب ١/١١٠.

٢ – الشواهد والاستشهاد في النحو ص١٥٥.

٣ – الحجة١/٦٣.

٤ – الخصائص ٢/٢٦٠.

٥ – الكتاب١/٣٨٩.

٦ – الاقتراح ص١٨٩.

ولم يرتض سيبويه أن يكون ذلك قياسا مطردا، إذ رأى أن حق مثل هذه الألفاظ إقرار الياء في النسب، كقولهم في حنيف: حنيفي، وبذلك منع أن يقاس على ما ورد عن العرب من ذلك، وإن كثر على ألسنتهم، فمثل سعيد ينبغي أن تكون النسبة إليه: سعيديا، وكأنه اتخذ من المثال النادر وهو "حنيف" أصلا للقياس، ورفض الكثير المستعمل لأن قياسه في رأيه ضعيف[١]. وعنده ان المسموع المفرد الذي لا نظير له في الألفاظ المسموعة ، مع إطباق العرب على النطق به ، يُقبل . كما يقول ابن جني – ويُحتج به ويُقاس عليه إجماعا [٢] ، فليس كل كثير يقاس عليه عند سيبويه والبصريين فان فعيل بمعنى مفعول مع كثرته غير مقيس [٣] ، كما أنه لا يقيس فاعل وفعَّال في النسب [٤].

وإذا كنا لاحظنا عند الخليل أنه فتح باب التمارين على قوانين النحو والصرف وقواعدهما، فإن سيبويه قد توسع في فتحه بكلتا يديه سعة شديدة فإذا هو يصوغ في كل جانب من كتابه أمثلة توضح تلك القواعد والمقاييس، وحقا لا يتسع بذلك في النحو كما اتسع به في الصرف، فقد كان يسير في النحو بحذاء ما سمعه عن العرب وشيوخه وما ثقفه من قراءات الذكر الحكيم، وقلما عمد إلى وضع الأمثلة. أما في الصرف فقد اتسع في ذلك اتساعا كبيرا، فمن ذلك أن نراه في الممنوع من الصرف يعرض أبنية كثيرة لم تُسمع عن العرب، يقول مثلا: "وإن سميت رجلا ضربوا فيمن قال: أكلوني البراغيث "أي: من يعامل الواو معاملة تاء التأنيث" قلت: "هذا ضربونَ قد أقبل" تلحق النون كما تلحقها في أولي لو سميت بها رجلا من قوله عز وجل: ﴿أُولِي أَجۡنِحَةٖ﴾ ، ومن قال: هذا

١ – الكتاب ٢/ ٦٩ وما بعدها، والمدارس النحوية ص٩١.

٢ – الخصائص ١/٣٨٥.

٣ – شرح الكافية للرضي٢/١٥٥.

٤ – الكتاب٢/٩٠.

مسلمون في اسم رجل قال: هذا ضربون ورأيت ضربين، وكذلك يضربون في هذا القول. فإن جعلت النون حرف الإعراب فيمن قال: هذا مسلمين "علما على شخص" قلت: هذا ضربين قد جاء"[١]. وتكثر مثل هذه الأبنية المظنونة أو المقترحة في الصرف، حتى لنراه يعقد لها أحيانا فصولا برمتها، ومن خير ما يصور ذلك عنده "باب ما قيس من المعتل من بنات الياء والواو ولم يجئ في الكلام إلا نظيره من غير المعتل"[٢]، ويأخذ في عرض ذلك عرضا يطول حتى يشغل أكثر من أربع صفحات طويلة، وكلها في صيغ من بنات أفكاره، يحاول أن يقيسها على صيغ معروفة. وعلى هذا النسق "باب ما قِيس من المضاعف الذي عينه ولامه من موضع واحد، ولم يجئ في الكلام إلا نظيره من غيره" ويستهله على هذا النحو: "تقول في فُعَل من رددت: رُدَد، كما أخرجت فِعَلا على الأصل؛ لأنه لا يكون فعلا، وتقول في فَعَلَان: رَدَدَان، وفُعَلَان: رُدَدَان يجري المصدر في هذا مجراه لو لم يكن بعده زيادة، ألا تراهم قالوا: خُشَشَاء، وتقول في فَعُلان: رَدّان، وفَعِلان: رَدّان أجريتهما على مجراهما وهما على ثلاثة أحرف ليس بعدها شيء كما فعلت ذلك بفعُل وفعِل، وتقول في فَعَلُول من رددت: رددود، وفَعَلِيل رديد كما فعلت ذلك بفَعلان"[٣]. وعلى هذا النحو لا يحيط سيبويه بأبنية اللغة وشاراتها النحوية فحسب، بل يمد بحثه فيهما إلى كل مظنون في التعبير وكل صيغة ممكنة، مع دعم كلامه بالأقيسة والعلل دعما لا يعلم به النحو والصرف فحسب، بل يعلم به أيضا العقل، ويرهف الحس اللغوي عند قارئه، إذ لا يزال يعرض عليه دقائق التعبير وخصائص الأبنية عرض من أتقنها علما وفقها وتحليلا. ويدل على ذلك من بعض الوجوه وقوفه عند المصادر التي جاءت على وزن فَعلان، إذ نراه يحس فيها دلالة على الاضطراب والحركة في أحداثها

١ – الكتاب ٢/ ٨.

٢ – الكتاب ٢/ ٣٩٢.

٣ – الكتاب ٢/ ٤٠٢.

لتوالي الحركات في بنائها، يقول: "ومن المصادر التي جاءت على مثال واحد حين تقاربت المعاني، قولك: النَّزوان والنقزان والقَفَزان، وإنما هذه الأشياء في زعزعة البدن واهتزازه في ارتفاع، ومثله العسلان والرتكان ... ومثل هذا الغليان؛ لأنه زعزعة وتحرك، ومثل ذلك: اللهبان ... والوهجان لأنه تحرك الحر وثئوره، فإنما هو بمنزلة الغليان"[١]. وبهذا الحس المرهف وما سنده من ملكات عقلية باهرة رسم سيبويه أصول العربية، وصاغ لها قوانينها الإعرابية والصرفية، وفيه يقول ابن جني: "لما كان النحويون بالعرب لاحقين وعلى سَمْتهم آخذين وبألفاظهم متحلِّين ولمعانيهم وقُصُودهم آمِّين، جاز لصاحب هذا العلم "سيبويه" الذي جمع شَعَاعه[٢]، وشَرَع أوضاعه، ورسم أشكاله، ورسم أَغْفاله[٣]، وخلج أشطانه[٤]، وبعج[٥] أحضانه، وزم شوارده، وأفاء[٦] فَوارده أن يرى فيه نحوا مما رأوا ويحذوه على أمثلتهم التي حذوا، لا سيما والقياس إليه مصغ، وله قابل، وعنه غير متثاقل"[٧].

مما سبق يتبين أن سيبويه كان يولي السماع أهمية أكثر من القياس، وأن الاستعمال إذا ورد بشيء أخذ به وترك القياس؛ لأن السماع يُبطل القياس [٨].

١ – الكتاب ٢/ ٢١٨.

٢ – شعاعه: متفرقه.

٣ – أغفاله: جمع غفل، وهو ما لا سمة له.

٤ – خلج: جذب، أشطانه: جمع شطن، وهو الحبل الطويل.

٥ – بعج: فتق.

٦ – أفاء الفوارد: رجع الشوارد.

٧ – ينظر: الخصائص ١/ ٣٠٨، والمدارس النحوية ص ٨٠– ٩٣. بتصرف.

٨ – خزانة الأدب٣/٥٥٩.

المبحث الثاني

منهج الكسائي في الاحتجاج بالقياس والسماع

يُعد الكسائي إمام مدرسة الكوفة، فهو الذي وضع رسومها ووطّأ منهجها؛ وذلك لأنه عالم أهل الكوفة وإمامهم، إليه ينتهون بعلمهم، وعليه يعولون في روايتهم"[١]. وأهم ما يتميز به الكوفيون اتساعهم في رواية الأشعار وعبارات اللغة عن جميع العرب بدويهم وحضريهم.

إن منهج الكوفيين العام يقوم على الاعتماد على المسموع من كلام العربي، والميل عن تحكيم المقاييس النقلية في القضايا النحوية، وهو في جملته مستمد من منهج أصحاب الحديث، ورواة الأدب. مما جعلهم يحتكمون إلى الرواية أكثر مما يحتكمون إلى قضايا المنطق، وأصول علم الكلام، وقد ظهر هذا جليا في الحجاج الذي كان يجرى بين رجال المدرستين البصرية والكوفية[٢].

في حين كان البصريون يتشددون تشددا جعل أئمتهم لا يثبتون في كتبهم النحوية إلا ما سمعوه من العرب الفصحاء الذين سلمت فصاحتهم من شوائب التحضر وآفاته، وهم سكان بوادي نجد والحجاز وتهامة من قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أُخذ ومعظمه وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم، وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم"[٣].

وليس معنى ذلك أن أئمة الكوفة لم يكونوا يرحلون إلى هذه القبائل الفصيحة، فقد كانوا يكثرون من الرحلة إليها، على نحو ما يحدثنا الرواة عن

---

١ – المدارس النحوية ص١٧٥.

٢ – الشواهد والاستشهاد في النحو ص١٨٠.

٣ – المزهر للسيوطي ١/ ٢١١.

الكسائي، فقد قالوا: إنه خرج إلى نجد وتهامة والحجاز ورجع وقد أنفذ خمس عشرة قنينة حبر في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ"[١]. ولكن معناه أن الكوفيين وفي مقدمتهم إمامهم الكسائي كانوا لا يكتفون بما يأخذون عن فصحاء الأعراب، إذ كانوا يأخذون عمن سكن من العرب في حواضر العراق، وكثير منهم كان البصريون لا يأخذون عنهم ولا عن قبائلهم المقيمة في مواطنها الأصلية مثل تغلب وبكر؛ لمخالطتهما الفرس ومثل عبد القيس النازلة في البحرين لمخالطتها الفرس والهند[٢]. وقد حمل البصريون على الكوفيين حملات شعواء حين وجدوهم يتسعون في الرواية على هذه الشاكلة، وخصوا الكسائي بكثير من هذه الحملات، قائلين: "إنه كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز، من الخطأ واللحن وشعر غير أهل الفصاحة والضرورات، فيجعل ذلك أصلا، ويقيس عليه حتى أفسد النحو"[٣]. وقالوا: إنه لقي عشيرة من بني عبد القيس تسمى الحطمة كانت نازلة ببغداد، فأخذ عنها كثيرا من الخطأ واللحن[٤]، مما اتضح أثره في مناظرته المشهورة لسيبويه، فإن سيبويه تمسك فيها بما سمعه عن العرب الفصحاء في مثل: "قد كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور، فإذا هو هي" حتى إذا قال الكسائي: إنه يجوز "فإذا هو إياها" أنكر ذلك إنكارا شديدا. وسرعان ما استعان عليه الكسائي بأعراب عشيرة الحطمة، فأيدوه، وتأييدهم لا قيمة له في رأي سيبويه ومدرسته؛ لأنهم ليسوا من الفصحاء المتبدين في قيعان نجد وتهامة والحجاز، ممن يؤخذ عن لسانهم النحو واللغة.

---

١ – إنباه الرواة ٢/ ٢٥٨.

٢ – المزهر ١/ ٢١٢.

٣ – معجم الأدباء ١٣/ ١٨٣.

٤ – معجم الأدباء ١٣/ ١٨٢، وإنباه الرواة ٢/ ٢٧٤.

وكان ذلك بدءا لخلاف واسع بين المدرستين، فالبصرة تتشدد في فصاحة العربي الذي تأخذ عنه اللغة والشعر، والكوفة تتساهل، فتأخذ عن الأعراب الذين قطنوا حواضر العراق، مما جعل بعض البصريين يفخر على الكوفيين بقوله: "نحن نأخذ اللغة من حَرَشَة الضِّبَاب، وأكلة اليرابيع، وأنتم تأخذونها من أكلة الشواء وباعة الكواميخ، وحرشة الضباب"[1].

ولم تقف المسألة عند حد الاتساع في الرواية، بل امتدت إلى الاتساع في القياس وضبط القواعد النحوية، ذلك أن البصريين اشترطوا في الشواهد المستمد منها القياس أن تكون جارية على ألسنة العرب الفصحاء، وأن تكون كثيرة بحيث تمثل اللهجة الفصحى وبحيث يمكن أن تُستنتج منها القاعدة المطردة. وبذلك أحكموا قواعد النحو وضبطوها ضبطا دقيقا، بحيث أصبحت علما واضح المعالم بيِّن الحدود والفصول. وجعلهم ذلك يرفضون ما شذ على قواعدهم ومقاييسهم لسبب طبيعي، وهو ما ينبغي للقواعد في العلوم من اطرادها وبسط سلطانها على الجزئيات المختلفة المندرجة فيها. ولم يقفوا عند حد الرفض أحيانا، إذ وصفوا

---

١ – الاقتراح ص، ٤٢٣,٤٢٤. أي: صائدو الضباب، والضباب: جمع ضب، وهو حيوان يعيش في الصحراء يُشبه التمساح الصغير. ويُروى: نحن نأخذ اللغة من حوشة الضباب، والحوشة بفتح الحاء المهملة والواو والشين المعجمة: جمع حاش، ككاتب وكتبة، والقياس إعلاله بقلب واوه ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وصُحح شذوذًا يقال: حاش الصيد حَوْشًا وحياشة إذا جاءه من حواليه؛ ليصرفه إلى الحِبالة.

قوله: وأكلة ... إلى آخره، الأكلة: جمع آكل، واليرابيع: جمع يربوع، وهو حيوان معروف كالفأر إلا أنه أطول من الفأر آذانًا وذنبًا، ورجلاه أطول من يديه على عكس الزرافة، والكواميخ: جمع كامخ، وهو نوع من الإدام، ومعناه: أن البصريين قد أخذوا اللغة من الأعراب سكان البوادي الذين لا إلمام لهم بالحاضرة، فأخذوها من منبعها الصافي قبل أن تُكدره دلاء الأعاجم. أما الكوفيون فقد تلقوا اللغة عن الحواضر أهل الأسواق والاختلاط بغيرهم ممن أفسدوا الألسنة، وحرفوا اللغات، فلا عبرة بمن يأخذون عنهم. ينظر: أصول النحو ٣٢٧/٢.

بعض ما شذ على قواعدهم مما جرى على ألسنة بعض العرب بأنه غلط ولحن، وهم لا يقصدون اتهامهم بذلك حسب المدلول الظاهر للكلمتين، إنما يقصدون أنه شاذ على القياس الموضوع وخارج عليه فلا يلتفت إليه. وتوقف كثير من المعاصرين الذين يخوضون في المباحث النحوية عند هذين اللفظين وحاولوا الرد على البصريين غير متنبهين لمدلول الكلمتين عندهم ومقصدهم منهما. وكل من يعرف كيف توضع القواعد في العلوم يدرك دقة البصريين في وضعهم لقواعد النحو والتمكين لما ينبغي لها من صحة وسلامة وسداد، بحيث يطرد سلطانها وينبسط على جميع الألسنة، وبحيث تصبح هي المتحكمة إزاء جميع العيون وتجاه جميع الأسماع، وبحيث لا يفسدها شذوذ قد يندّ على بعض الأفواه.

وقد وقف الكوفيون من هذا البناء العلمي المحكم موقفا يدل على نقص فهمهم لما ينبغي للقواعد العلمية من سلامة واطراد، إذ اعتدوا بأقوال وأشعار المتحضرين من العرب، كما اعتدوا بالأشعار والأقوال الشاذة التي سمعوها على ألسنة الفصحاء، مما خرج على قواعد البصريين وأقيستهم ومما نعتوه بالخطأ والغلط. ولم يكتفوا بذلك، فقد حاولوا أن يقيسوا عليها وقاسوا كثيرا، مما أحدث اختلاطا وتشويشا في نحوهم، لما أدخلوه على القواعد الكلية العامة من قواعد فرعية قد تنقضها نقضا، مع ما يؤول إليه ذلك من خلل في القواعد وخلل في الأذهان، بحيث لا تستطيع فهم ذلك إلا بأن يُعكَس عليها مرارا وتكرارا؛ لاختلاط القواعد وتضاربها، وأحس ذلك القدماء في وضوح فقالوا: "لو سمع الكوفيون بيتا واحدا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلا وبوبوا عليه"[١] وقالوا: "عادة الكوفيين إذا سمعوا لفظا في شعر أو نادر كلام جعلوه بابا أو فصلا"[٢].

١ – الاقتراح ص٨٤.

٢ – همع الهوامع ١/ ٤٥.

ولعلنا بذلك نستطيع أن نفهم السر في أن نحو المدرسة البصرية هو الذي ظل مسيطرا على المدارس النحوية التالية وعلى جميع الأجيال العربية التي جاءت من بعدهم؛ لأن قواعدهم هي القواعد المطردة مع الفصحى، ونقصد الكثير فيها الذي استُخرجت منه تلك القواعد استخراجا مصفى مروقا أروع ما يكون الترويق والتصفية.

على أنه ينبغي أن نعرف أن المدرسة البصرية حين نحّت الشواذ عن قواعدها لم تحذفها ولم تسقطها، بل أثبتتها، أو على الأقل أثبتت جمهورها، نافذة في كثير منها إلى تأويلها، حتى تنحي عن قواعدها ما قد يتبادر إلى بعض الأذهان من أن خللا يشوبها، وحتى لا يغمض الوجه الصحيح في النطق على أوساط المتعلمين، إذ قد يظنون الشاذ صحيحا مستقيما، فينطقون به ويتركون المطرد في لغة العرب الفصيحة وتصاريف عباراتهم وألفاظهم. ومن هنا يتضح خطر قواعدهم بالقياس إلى ما زاده الكوفيون من قواعد استنبطوها من الشواذ النادرة، إذ إن ذلك يعرض الألسنة للبلبلة، لما يعترضها من تلك القواعد التي قد تخنق القواعد العامة. وقد ينجذب إليها بعض من لم يفقه الفرق بين القاعدة الدائرة على كثرة الأفواه بل على كثيرها الأكثر والقاعدة التي لم يرد منها إلا شاهد واحد، مما قد يؤول إلى اضطراب شديد في الألسنة.

وكأنما غاب غور هذا العمل وما أُرسي به من علم النحو على بعض المعاصرين فإذا هو يطعن على البصريين لذلك الموقف بينما يحمد للكوفيين موقفهم مطريا لهم زاعما أنهم كانوا أدق من البصريين في فقه طبيعة العربية والإحساس بدقائقها التي لا تخضع دائما لمنطق العقل. وهو كلام لا يقوله إلا من لا يعرف كيف توضع القواعد في العلوم وأنه ينبغي أن يرفع عنها كل ما يعترضها من اضطراب، بحيث تبسط سلطانها على جميع العناصر والجزئيات بسطا تاما كاملا. وما أعرف كتابا يعلم دقة الحس اللغوي على نحو ما يعلمها

كتاب سيبويه، بحيث لا أغلو إذا قلت: إنه يلقن قارئه سليقة العربية والحس بها حسا دقيقا مرهفا والشعور بها شعورا رقيقا حادا.

ونحن نخلص من ذلك كله إلى أن المدرسة الكوفية توسعت في الرواية وفي القياس توسعا جعل البصرة أصح قياسا منها؛ لأنها لم تقس على الشواذ النادرة في العربية وطلبت في قواعدها الاطراد والعموم والشمول، كما جعلها أكثر تحريا منها للرواية عن الأعراب وأكثر تثبتا؛ لأنها لم ترو إلا عمن خلصت عربيتهم من شوائب التحضر، ولم تفسد طبائعهم بل ظلت مصفاة منقاة، ولا فسدت ألسنتهم، بل ظلت تجري على عرق العروبة الأصيل وإرثها القديم.

والحق أن المدرسة البصرية كانت أدق حسا من المدرسة الكوفية في الفقه بدقائق العربية وأسرارها، فقد تعمقت ظواهرها وقواعدها النحوية والصرفية تعمقا أتاح لها أن تضع نحوها وضعا سديدا قويما، بل لقد بلغ من تعمقها أن أخذت تصحح ما ندَّ عن بعض الشعراء عن طريق التأويل والتخريج والتحليل الدقيق البصير، لا على أسس عقلية فحسب، بل أيضا على أسس سليقية، مما سال في فِطَر عباقرتها من أمثال الخليل واضع العروض، وسيبويه مشرع النحو وصائغ قواعده وقوانينه.

ويكفي أن نرجع إلى الكتاب ونقرأ فيه تحليلات هذين العَلَمين البصريين؛ لنرى كيف تمثلا العربية تمثلا رائعا، وكيف كانا يتذوقان صياغاتها تذوقا بارعا. والكتاب يزخر بملاحظاتهما التي لا تقف عند الإحاطة بالخصائص اللغوية والنحوية، بل تمتد أيضا إلى الخصائص البيانية والأدبية مع ما يتناثر في أثناء ذلك من خواطر ما كانت لترد لهما على بال لو لم يكونا قد استوعبا طبيعة اللغة وأتقنا العلم بجواهرها وأعراضها وخفاياها وظواهرها إتقانا يبلغ حد الكمال. وكل

من يحاول أن يرفع أحدا من معاصريهما عليهما في البصر بالعربية وتذوقها والحس بها يكون مجانبا للصواب، بل متورطا في خطأ عظيم[١].

وينبغي أن نعرف أن الكوفيين لم يقفوا بقياسهم عند ما سمعوه ممن فسدت سلائقهم من أعراب المدن، أو ما شذ على ألسنة بعض أعراب البدو، فقد استخدموا القياس أحيانا بدون استناد إلى أي سماع، ونضرب لذلك مثلا قياسهم العطف بلكن في الإيجاب على العطف ببل في مثل: "قام زيد بل عمرو"، فقد طبقوا ذلك على لكن وأجازوا: "قام زيد لكن عمرو" بدون أي سماع عن العرب، يجيز لهم هذا القياس[٢].

وربما كان من أهم ما يدل على أنهم كانوا يرفضون السماع أحيانا؛ ومن ثمَّ يرفضون ما يُبنى عليه من قواعد وأحكام، أنهم رفضوا الاعتداد بما رواه سيبويه في الكتاب من إعمال أسماء المبالغة في أقوال العرب الفصحاء وأشعارهم، فقد روى قولهم في الاختيار: "أما العسلَ فأنا شرَّاب" بنصب العسل مفعولا به لشراب، كما روى طائفة من الأشعار، عملت فيها صيغ: فَعُول ومِفْعال وفَعيل وفَعِل، وعلى الرغم من ذلك كان الكسائي والفراء ينكران عمل هذه الأسماء محتجين هم وأصحابهم بأنها فرع عن أسماء الأفعال، وأسماء الأفعال فرع عن الفعل المضارع؛ ولذلك ضعف عملها[٣]. فالكسائي هنا يقدم القياس على السماع.

ومما رفضوا فيه السماع لا سماعَ أبياتٍ قد تكون شاذة، بل سماعَ إحدى القراءات إعمال إنْ المخففة من الثقيلة النصبَ، فقد زعموا أن الثقيلة إنما عملت لشبهها بالفعل الماضي في بنائها على ثلاثة أحرف وأنها مبنية على الفتح مثله،

١ – ينظر: المدارس النحوية ص ١٥٩– ١٦٥.

٢ – المغني ص٣٢٤، والهمع ٢/ ١٣٧.

٣ – الكتاب ١/ ٥٦، ومجالس ثعلب ص١٥٠.

فإذا خففت زال شبهها به فوجب أن يبطل عملها[١]، ولم يلتفتوا لاحتجاج البصريين عليهم بقراءة نافع وابن كثير، وهي من القراءات السبع: "وإِنْ كُلًّا لمَا ليوفينَّهم ربُّك أعمالهم"[٢]. وكأنما حجبهم التعليل المنطقي الخالص، سواء في هذه المسألة أو في سابقتها، عن منطق اللغة وتصاريف عباراتها الفصيحة السليمة.

وفي هذا ونحوه ما يردّ أقوى رد على من يزعمون أن الكوفيين كانوا أكثر بصرا بروح اللغة وأدق حسًا، وأنهم لم يخضعوا –مثل البصريين– للمنطق والفلسفة، فقد كانوا يخضعون بدورهم لهما، بل ربما زادوا عنهم خضوعا أحيانا على نحو ما تصور ذلك المسألتان السالفتان. ومعروف أن الفراء، وهو الواضع الحقيقي للنحو الكوفي، كان معتزليا ومتكلما متفلسفا، بل قال المترجمون له: إنه كان يتفلسف في تصانيفه ويصطنع فيها ألفاظ الفلاسفة. ومن يرجع إلى كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين يجد فيه عتادا غزيرا من الحجج المنطقية العقلية التي أدلى بها الكوفيون في حوارهم وجدالهم الواسع مع البصريين مما ينقض الزعم السالف نقضا.

ومعنى ذلك أنه ينبغي أن نحذر مبالغات المتشيعين للكوفيين حين يزعمون أنهم كانوا يبنون قياسهم دائما على السماع، فقد كانوا يجافونه أحيانا ويضربون عنه صفحا مهتدين بالمنطق العقلي الخالص. ومن يرجع إلى كتاب سيبويه يجده مع ما يمتلئ به من حجج منطقية رائعة لا يدلي بقياس ولا قاعدة نحوية عامة دون سماع من أفواه الفصحاء الخلص وما يخوضون فيه من الشعر والكلام[٣].

---

١ – الإنصاف: المسألة رقم ٢٤.

٢ – الآية ١١١ من سورة هود. قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو بكر عن عاصم، وابن محيصن بتخفيف نون إن، وميم لما. ينظر: التيسير ص ١٢٦، والسبعة ص ٣٢٩، والحجة لابن خالويه ص١٩١.

٣ – ينظر: المدارس النحوية ص ١٥٩– ١٦٥.

ومن المؤكد أن الكسائي تلقى عن سيبويه من خلال كتابه حيث روي أنه قرأه مرتين، وعن الخليل، وعيسى بن عمر معرفة العلل والأقيسة، بل لقد كان يؤمن بأن النحو إنما هو ضروب من القياس وما يطوى فيه من علل وحجج تشده، وتقيم أَوَده، حتى ليقول[1]:

إِنَّمَا النَّحْوُ قِيَاسٌ يُتَّبَعْ ... وَبِهِ فِي كُلِّ عِلْمٍ يُنْتَفَعْ

وحقا إنه توسع في القياس، فلم يقف به عند المستعمل الشائع على الألسنة ولا عند أعراب البدو بل مده ليشمل ما ينطق به العرب المتحضرون ممن يمكن أن يكون قد دخل اللحن على ألسنتهم في رأي البصريين، ولعله من أجل ذلك ألف كتابه في لحن العوام؛ ليدل على أنه كان يفرق بين لغات العرب وبين هذا اللحن. وأهم من ذلك أنه مد النحو ليشمل الشاذ النادر من تلك اللغات مما لم يكن سيبويه والخليل يحفلان به، ولا يريان له قدرا، لسبب طبيعي تحدثنا عنه في الفصل الماضي، وهو أنهما كانا يريدان أن يضعا في صورة حازمة صارمة قوانين النحو، بحيث لا يعتريها الاضطراب والخلل، وبحيث تطرد ولا تتأرجح بين موازين مختلفة.

وأكبر الظن أن الذي دفع الكسائي إلى هذا الموقف من نحوهما وأن يفسح في العربية للغات الشاذة النادرة أنه كان –كما عرفنا– من القراء للذكر الحكيم، وكانت تجري في قراءاته حروف تشذ على قواعد النحو البصري، فخشي أن يظن بهذه الحروف أنها غير جائزة، وأنها لا تجري على العربية السليمة، وربما خشي اندثارها، وهي جميعا مروية عن الرسول –صلى الله عليه وسلم– غير أن منها ما هو متواتر وهو القراءات السبع، ومنها ما هو غير متواتر، وهو ما وراءها من قراءات، وجميعها صحيح، وينبغي أن نتوسع في قواعد النحو والصرف حتى

---

١ – البيت من بحر الرمل من شعر نُسب للكسائي في: توجيه اللمع ص ٤١، والمدارس النحوية ص ١٧٦، وضياء السالك ١٥٧/١، وفتح البرية في شرح الآجرومية ص ٨٥، ٥٣٦، ٦١٨، والاقتراح ص ١٧٥.

تشمله. وقد ثبت أن سيبويه والخليل جميعا لم يوهنا من قراءة، بل قال سيبويه: إن القراءة سنة، يريد أنه لا يصح التعرض لها بتصويب أو تخطئة. وقد احتفظ سيبويه في كتابه بمادة وفيرة من الأشعار والأقوال الشاذة على مقاييسه، يريد أن ينص على أنها جرت على ألسنة بعض الأعراب الفصحاء ولكنها لا تجري على القواعد الكلية العامة للنحو، كما تصوره هو وأستاذه، أو بعبارة أدق: يريد أن يبعدها عن ألسنة الناس، حتى تستقيم لألسنتهم عربيتهم في أفصح هيئة ممكنة.

غير أن الكسائي –فيما يظهر لنا– رأى أن يعاد النظر في هذا التأصيل العام لقواعد النحو، وأن يفسح فيها للقراءات واللغات الشاذة، وبذلك خرج إلى صورة جديدة من النحو، صورة لا تتفق والمناهج الدقيقة في وضع العلوم التي تقتضي في قواعدها الاطراد والتعميم والشمول، ولكنها على كل حال فتحت الأبواب لا للاحتفاظ بالحروف الشاذة في قراءات الذكر الحكيم، فهذه كانت ستحتفظ بها الأجيال العربية لتعلقها بالدين الحنيف، وإنما للاحتفاظ بشواذ اللغات واللهجات وصونها وحمايتها من الضياع. ولا أظننا في حاجة إلى أن نبدئ ونعيد في أن البصريين عُنوا بهذه الشواذ وتسجيلها، ولكنها عناية من باب آخر، إذ أرادوا أن يوضحوا الهجنة في استخدامها وأن يحصنوا قواعدهم وألسنة الناس منها، وبذلك تعاون الطرفان المتعارضان على إثباتها، مع اختلاف الغاية[١].

ولقد كان الكسائي دقيقاً في سماعه فهو يبني هذا السماع على استقراء واع ودقيق [٢] . ومع هذه الدقة في الاستقراء نجد أن دائرته قد اتسعت حتى حكم على صيغ بعينها بأنها ماتت ولم تعد تستعمل، ففي قوله تعالى﴿ سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ ﴾ [٣] قال الكسائي: "من كسر اللام فإنه من طلع يطِلع، ومات (يطلِع)

١ – المدارس النحوية ص ١٧٢ – ١٧٧.

٢ – معاني القرآن للكسائي ص٢٢..

٣ – سورة القدر آية ٥.

بكسر عين المضارع قال وقد مات من لغات العرب كثير."[١]، وعند قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ ﴾ [٢] قال: " يقال يَحب وتَحب وأَحب، ويِحب بكسر الياء، وتِحب ويِحب وإِحب قال: وهذه لغة بعض قيس يعنى الكسر قال : والفتح لغة تميم وأسد وقيس وهي على لغة من قال حب وهي لغة قد ماتت "[٣]

ونقل القراء في معانيه كثيراً مما يوافق هذا الرأي عن الكسائي [٤]

إن البصريين لا يلتفتون إلى كل مسموع، ولا يقيسون على الشاذ من كلام العرب شعرًا ونثرًا، بل كانوا يقيسون على الكثير المطرد. أما أهل الكوفة فقد كانوا يقيسون على البيت النادر والقول الشاذ، والشاهد الفرد الذي لا نظير له.

لذلك نرى السيوطي يقول: "اتفقوا على أن البصريين أصح قياسًا، لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع، ولا يقيسون على الشاذ، والكوفيون أوسع رواية"، ومعنى ما ذكره السيوطي أن للكوفيين عناية فائقة بالمروي من الأشعار والأخبار والنوادر تفوق عناية البصريين، وأن هذه العناية قد دفعت الكوفيين إلى قبول جميع ما سمعوا، وجعله أصلًا يُقاس عليه[٥].

ولقد تأثر الكسائي مؤسس المدرسة النحوية الكوفية وهو أحد القراء السبعة بمنهج القراء الذي طبع عليه منذ نشأته الأولى من الأخذ بالرواية المنقولة كثيرة كانت أم قليلة، ما دامت صحيحة الإسناد، ولا يرى طرح هذا القليل كما لا يراه سائر القراء، وكان من آثار ذلك أن قلَّ عند الكوفيين التأويل والتقدير، والقول

---

١ – معاني القرآن للكسائي ص٢٥٧.

٢ – آل عمران آية ٣١.

٣ – معاني القرآن للكسائي ص٩٩.

٤ – معاني القرآن للفراء ١٠١/١، ١٢٤، ١٢٥، ٤/ ٥٣، والشواهد والاستشهاد في النحو ص ١٨٠، ١٨١.

٥ – الاقتراح في أصول النحو، ص ١٠٠

بالندرة والشذوذ. ورأى أن النحو ينبغي أن يساير هذا النهج الذي سار عليه القراء، وقد تأثر الكوفيون تأثرا كبيرا بأستاذهم فساروا على منهجه، فخصائص منهجه الدراسي هي نفس الخصائص في المنهج الكوفي بوجه عام، فالكوفيون الذين تكونت بهم مدرسة الكوفة إنما هم تلاميذه، الآخذون عنه، المتأثرون به، وهم جميعا متفقون على الأسس العامة التي انبنى عليها مذهبه، بالرغم من تعارض وجهات النظر عندهم أحيانا، واختلافهم في بعض الأصول والمسائل، ومثل هذا الاختلاف حاصل في المدرسة البصرية. ورأى الكسائي أن هذه اللغة إنما هي ما نطق به أهلها ، على أي صورة كان ، كثيرا كان ذلك في الاستعمال أو قليلا ، مادام هذا الناطق أو الناطقون من ذوي الفصاحة الموثوق بفصاحتهم ، ولم يداخل الفساد لغتهم ، ولا خالطوا من اختلت ألسنتهم أو خارت سلائقهم ، ورأى ان للغة ذوقها الخاص وطبيعتها المتميزة ، فينبغي الرجوع الى ذلك ، والتقيد به ، فهي التي تقيدنا باستعمالاتها ، وليس من حقنا نحن أن نقيدها ونحصرها في قوالب نتواضع عليها نحن هي غير ما تواضع عليه أهلها، وهذا ما جعله عرضة لنقدات البصريين الذين اعتبروا عمله هذا افسادا للنحو ، قال ابن درستويه: "و كان الكسائي يسمع الشاذ الذى لا يجوز إلا في الضرورة فيجعله أصلا ويقيس عليه فأفسد بذلك النحو"[١]، وهو في الواقع ليس بإفساد وإنما هو اختلاف وجهتي النظر فيما يقاس عليه وما لا يقاس ، لأن الكسائي اتبع منهجا يختلف عما اعتاده البصريون في القياس، فقد خالفهم بأخذه بظاهر النص وعدم لجوئه إلى تأويل الشواهد، وتقليله من التقدير والحذف، وبذلك يعتبر الكسائي أول من فتح أبواب التيسير في النحو ، وشق طريقا جديدة كانت موضع بحث ونظر لمن جاء بعده الى اليوم [٢] .

١ – بغية الوعاة ١٦٤/٢.

٢ – الشواهد والاستشهاد في النحو ص١٨٤، ١٨٥.

وكان من آثار ذلك أيضًا أن عقد الكوفيون كثيرًا من أصولهم وأحكامهم على جميع القراءات القرآنية، المتواترة والشاذة، ولم يلجئوا إلى التأويل الذي لجأ إليه البصريون، ومما يدل على أن الكوفيين يقيسون على البيت الواحد ما نقله السيوطي عن الأندلسي في (شرح المفصل) من قوله: "الكوفيون لو سمعوا بيتًا واحدًا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلًا، وبوَّبوا عليه بخلاف البصريين"[1]، ومعنى ما ذكره السيوطي نقلًا عن الأندلسي أن الكوفيين يجعلون البيت الواحد دليلًا على القاعدة، ولو كان مخالفًا للأصول، بل إنهم كانوا يقيسون على شطر بيت لا يُعرف له بقية أو قائل، كمذهبهم في جواز دخول اللام في خبر لكن، كما يجوز في خبر إنَّ مستشهدين بقول الشاعر[2]:

---

١ – الاقتراح ص ٤٢٣.

٢ – هذا عجز بيت من الطويل يذكر له البعض صدرًا هو:

"يلومونني في حب ليلى عواذلي". والبيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ٣٨؛ والإنصاف ١/ ٢٠٩؛ وتخليص الشواهد ص٣٥٧؛ والجنى الداني ص١٣٢، ٦١٨؛ وجواهر الأدب ص٨٧؛ وخزانة الأدب ١/ ١٦، ١٠/ ٣٦١، ٣٦٣؛ والدرر ٢/ ١٨٥؛ ورصف المباني ص٢٣٥، ٢٧٩؛ وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٨٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٠٥؛ وشرح المفصل ٨/ ٦٢، ٦٤؛ وكتاب اللامات ص١٥٨. واحتج الكوفيون بهذا البيت على دخول اللام بعد لكن اعتبارا ببقاء معنى الابتداء معها، كما بقي مع إنّ، ولا حجة لهم في ذلك، أما الأولى فلأن اللام لم تدخل بعد إن لبقاء معنى الابتداء فحسب، بل لأنها مثلها في التوكيد، ولكن بخلاف ذلك. ولأن معنى الابتداء مع لكن لم يبق كبقائه مع إن، لأن الكلام الذي فيه إن غير مفتقر إلى شيء قبله، بخلاف الذي فيه لكن فإنه مفتقر إلى الكلام قبله. فأشبهت أن المفتوحة المجمع على امتناع دخول اللام بعدها. وأما: "ولكنني من حبها لعميد"

فلا حجة فيه لشذوذه، إذ لا يعلم له تتمة، ولا قائل، ولا راو عدل يقول: سمعت من يوثق بعربيته، والاستدلال بما هو هكذا في غاية من الضعف. ولو صح إسناده إلى من يوثق بعربيته لوجه، فجعل أصله: ولكن إنني، ثم حذفت همزة إن ونون لكن، وجيء باللام في =

.... ولكنني من حبها لعميد

مع نص أكثر العلماء على أن هذا الشاهد لا يعرف قائله، ولا تعرف له تتمة، ولا سوابق ولا لواحق. أما البصريون: فإنهم يُحافظون على القواعد، ويبقون الأصول على حالها، ويحملون البيت النادر على القلة، أو الشذوذ، أو الضرورة، أو مخالفة الأصول. ولذلك كانت قواعدهم أضبط، وأصولهم أتقن، وليس هذا بعيب في منهج البصريين؛ فقد أرادوا التثبت في قبول المادة اللغوية التي يبنون عليها قواعدهم(١).

وخلاصة القول في ذلك: أن البصري أضبط في الأخذ، وأتقن في الاستنباط، وأن الكوفي أوسع في الرواية، وأكثر في النقل.

فقد توسع الكوفيون في السماع من العرب فسمعوا من المناطق التي سمع منها البصريون ، كما سمعوا من مناطق لم يعتد البصريون بفصاحة أهلها ، تم أخذوا عن أعراب كثيرين لم يوثق بعضَهم البصريون ، كذلك توسعوا في الرواية فقبلوا كل ما وصلهم عن العرب من نصوص صحت روايتها عندهم، فقد اعتدوا بكل المرويات التي سمعوها وصحت روايتها عندهم دون أن يكلفوا انفسهم مشقة تأويلها ، فاستخرجوا قواعدهم من ظاهر الكلام ، فأباحوا القياس على كل ما روي لهم عن العرب سواء كان كثيرا أو قليلا أو نادرا ، قياسيا أو شاذا في نظر البصريين دون مبالاة بتعدد القواعد والأصول، ومضوا على هذا المنهج في الاستشهاد، فكانوا يقبلون ما ينفرد به العربي مخالفا قبيلته ويقيسون عليه، وهم على صواب ، ذلك أن العربي الأصيل قد يبتكر ويجدد وعلى هذا الابتكار والتجديد قامت لغته وعليها عاشت وتمت وارتقت ، فمضى الكوفيون في الاستشهاد بالشواهد والقياس عليها غير آبهين بطعن الطاعنين في شواهدهم التي

=

الخبر لأنه خبر إن، أو حمل على أن لامه زائدة. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك٢/٢٩.

١ – أصول النحو ٢/٣٢١ –٣٢٦.

رويت لهم، أو القائلين بعدم صحتها أو وثاقتها لاشتهار رواتها بالكذب أو الوضع ، أو كان الشاهد منتحلا مصنوعا، فقد استشهدوا بالشاهد المروي بروايات مختلفة وبالمجهول قائله بل وحتى بالمصنوع ، وبالبيت الواحد ، وبنصف بيت.

لقد توسع الكوفيون في القياس لدرجة أنهم كانوا يعتمدون عليه أحيانا دون السماع. فالحق أن الكوفيين وإن كانوا في كثير من المسائل التي اختلفوا فيها مع البصريين يستشهدون بكثير من الشواهد، ويعتمدون فيها على السماع وحده، أو السماع والقياس، إلا أنهم كانوا في بعضها يعتمدون على القياس فقط، من ذلك مسألة تقديم خبر المبتدأ، فقد منع ذلك الكوفيون محتجين بالقياس، وأجازه البصريون معتمدين على السماع والقياس[١].

والحق أن الكوفيين يفسحون المجال للاستعمال ، وقد يكون الشاذ موضع بحث عوضا عن أن يكون موضع استنكار، فلا يكادون يرون في الأساليب المروية شذوذا ، بل طرقا متباينة لنا أن تتخير منها ما نشاء وأن نترسم منها ما نشاء [٢] ، ولا يهمهم بعد ذلك من تغيير الأصول التي وضعت سابقا لكي تتفق مع الشواهد المسموعة حين يتعارض السماع مع القياس ، على حين كان البصريون لا يغيرون الأصول وإنما يحاولون جاهدين تأويل الشواهد لكي تتلائم مع الأصول ، فإن خضعت للقياس فيها وإلا فهي ضرورة أو شاذة لا يقاس عليها ، فما كثر من الأمور الأربعة التي تخلفت عن القياس عند البصريين من التأويل والشذوذ والاضطرار والاستنكار قد قلت عند الكوفيين[٣].

١ – ينظر: الإنصاف١/٦٥، ٦٦، والإيضاح في علل النحو ص٦١، والشواهد والاستشهاد في النحو ص١٧٧ ، ١٧٨.

٢ – من أسرار العربية ص٢٠.

٣ – نشأة النحو ص: ١١٨.

المبحث الثالث

نماذج تطبيقية لتعارض السماع مع القياس عند سيبويه والكسائي.

لاريب في أن السماع والقياس يمثلان المصدر الرئيس الذي ينطلق منه علماء النحو في عملية التأصيل، فالمسموع من كلام العرب يمثل النص الأصيل الخالص، ويعني أنه اللغة القحة التي لم تخالطها عجمة، ووجودها على هذه الصفة يحمل النحوي على تقديسها تقديسه للنص القرآني، باعتبار أنه نزل بلسان عربي، ويمثل القياس الوجه الآخر لأصول النحو العربي؛ إذ إنه يمثل الجانب الذهني من عملية بناء الأصول والقواعد بعد السماع والرواية؛ لذلك نجد النحو العربي لا يستغني عنه، ولا يكاد مؤلف يخلو منه، إذ لا بد من اللجوء إليه لسن القوانين اللغوية، فهو من أدلة النحو الأولى، لأن النصوص المسموعة محدودة، والتعبيرات غير محدودة، فيحمل بعضها على بعض،. ويُعَدُّ القياس الأصل الثاني بعد السماع، والقياس هو ردّ الشيء إلى نظيره، ويشكّل القياس الجزء الأعظم في النّحو. وكثيرا ما يعارض السماع القياس، وحينئذ لابد من الترجيح بينهما، وقد تقدم بيان منهج كل من سيبويه ومدرسته، والكسائي ومدرسته في الأخذ بأيهما عند التعارض، وفي هذا المبحث نلقي الضوء على المنهج بدراسة نماذج تطبيقية توضح منهج العالمين الجليلين في حالة ما تعارض السماع والقياس.

المسألة الأولى: إضافة النَّيِّف إلى العشرة.

يتعارض السماع مع القياس في مسألة إضافة النَّيِّف إلى العشرة حيث إن القياس يأباه؛ لأنه قد جُعل الاسمان اسمًا واحدًا، فكما لا يجوز أن يضاف الاسمُ الواحدُ بعضُه إلى بعضٍ، فكذلك ههنا. وبيان هذا أن الاسمين لما ركّبا دلَّا على معنًى واحد، والإضافة تُبْطِل ذلك المعنى، ألا ترى أنك إذا قلت "قبضتُ خَمْسَ عَشَرَةَ" من غير إضافة دلَّ على أنك قد قبضت خمسة وعشرة، وإذا أضفت فقلت "قبضتُ خَمْسَةَ عَشَرٍ" دلَّ على أنك قد قبضت الخمسة دون العشرة، كما لو قلت

"قبضتُ مال زيدٍ" فإن المال يدخل في القبض دون زيد، وكذلك "ضربت غلامَ عمروٍ" فإن الضرب يكون للغلام دون عمرو، فلما كانت الإضافة تُبْطِل المعنى المقصود من التركيب وجب منعها[١].

أما السماع فإنه يجيزه فقد قال الشاعر[٢]:

كُلِّفَ من عَنَائِهِ وشِقْوَتِهْ ... بِنْتَ ثَمَانِي عَشْرَةٍ مِنْ حِجَّتِهْ

وحكى الفراء أنه سمع أبا فقعس الأسدي وأبا الهيثم العقيلي يقولان "ما فعلت خمسة عشرك"[٣]

وأخذ سيبويه والبصريون[٤] بالقياس فمنعوا إضافية النيف إلى العشرة، وأخذ الكسائي والكوفيون بالسماع فأجازوها، وعلة ذلك عندهم أنّ النَّيِّف اسم مظهر كغيره من الأسماء المظهرة؛ فجاز إضافته إلى ما بعده كسائر الأسماء المظهرة التي تجوز إضافتها. وأجاب البصريون عن السماع بأن البيت لا يُعرف قائله. وأنَّا لا نُسلّم أنَّه مضافٌ وإنّما نزله منزلةَ اسمٍ واحدٍ، وجعلَ الإعرابَ في آخرهِ وذلك للضَّرورة وسوّغ ذلك أنَّه أضافَ البنتَ إلى العَدَدِ فعرَّفها بالجملة. وأمَّا قياسُ هذا على بقيّةِ الأسماءِ فخطأٌ؛ لأنَّ الإضافةَ لها معنى وليس كلُّ الأسماءِ يصحُّ فيها ذلك المَعنى، ألا تَرى أنَّ المُضمرات أسماءٌ ولا يصحُّ إضافَتُها، وكذا هاهُنا

---

١ – الإنصاف ٢٥٢/١ .

٢ – الرجز لنفيع بن طارق في الحيوان ٦/ ٤٦٣، والدرر ٢/ ٤٩١، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٨٨، وبلا نسبة في لسان العرب ١٤/ ٤٣٨ "شقا"، والإنصاف ١/ ٣٠٩، وأوضح المسالك ٤/ ٢٥٩، وتهذيب اللغة ٩/ ٢٠٩، وخزانة الأدب ٦/ ٤٣٠، وشرح الأشموني ٣/ ٦٢٧، وشرح التسهيل ٢/ ٤٠٢، والمخصص ١٤/ ٩٢، ١٤/ ١٠٢، وهمع الهوامع ٢/ ١٤٩.

٣ – معاني القرآن ٣٣/٢، ٣٤.

٤ – شرح الكتاب للسيرافي ١٠٩/١.

لا يصح إضافة النَيّفَ إلى العَشر كما ذكرنا[١]. والحق مع سيبويه والبصريين فالبيت الواحد يحمل على الضرورة، ولا يجوز القياس عليه. حتى وإن أجاز الكوفيون القياس على البيت الواحد فلا أقل من أن يكون معلوم النسبة، أما مجهولها فلا.

المسألة الثانية: وقوع الضمير المتصل بعد "إلا".

الضمير المتصل هو ما لا يبتدأ به ولا يلي "إلا". أي ما لا يؤتى به في افتتاح النطق ولا يقع بعد "إلا" بحسب القياس وإن أمكن ذلك عقلًا. وإنما لم يبتدأ به، ولم يل "إلا"؛ لأن وضعه على أن يلي عامله نعم كان القياس أن يلي "إلا" على القول بأنها عاملة لكنه رفض والمراد لا يبتدأ به ولا يلي "إلا" باقيًا على حالته التي كان عليها قبل الابتداء"[٢]. فالقياس يقتضي عدم جواز وقوع الضمير المتصل بعد "إلا". وأجازه الكسائي والكوفيون متمسكين بالسماع قال الشاعر[٣]:

وما أُبالي إذا ما كنتِ جارتَنا ... ألّا يُجاورنا إلّاكِ دَيّارُ

١ – ينظر: الإنصاف ٢٥٢/١ – ٢٥٤، والتبيين عن مذاهب النحويين ص٤٣٣، وتوضيح المقاصد١٣٣٠/٣، وتمهيد القواعد٢٤٢٨/٥.

٢ – حاشية الصبان١٦٢/١.

٣ – البيت من البحر البسيط بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٢٩، وأمالي ابن الحاجب ص٣٨٥، وأوضح المسالك ١/ ٨٣، وتخليص الشواهد ص١٠٠، وخزانة الأدب ٥/ ٢٧٨، ٢٧٩، ٣٢٥، والخصائص ١/ ٣٠٧، ٢/ ١٩٥، والدرر ١/ ٨٤، وشرح الأشموني ١/ ٤٨، وشرح شواهد المغني ٨٨٤، وشرح ابن عقيل ١/ ٩٠، وشرح المفصل ٣/ ١٠١، ومغني اللبيب ٢/ ٤٤١، والمقاصد النحوية ١/ ٢٥٣، وهمع الهوامع ١/ ٥٧، وشرح ابن الناظم ص٣٤.

وقول الآخر[١]:

أعوذ بربّ العرش من فِئةٍ بَغَتْ ... عليَّ فما لي عَوْضُ إلّاهُ ناصِرُ

والقياس أن يقال: إلا إياه، وإلا إياك. قال أبو جعفر: "وهذا خطأ عند البصريين لا يقع بعد «إلّا» ضمير متصل".[٢] وأجابوا عن البيتين بأنهما ضرورة والقياس: إلا إياك، وإلا إياه ولكنه اضطر فحذف "إيا" وأبقى "الكاف"، و"الهاء" أو أوقع المتصل موقع المنفصل[٣].

وأنكر المبرد وقوع المتصل بعد "إلا" مطلقًا، حتى إنه أنشد قوله: "إلاك ديار" في البيت السابق: سواك ديار، وأنكر رواية: إلاك[٤]. ففي هذه المسألة يقدم سيبويه والبصريون القياس بينما يأخذ الكسائي والكوفيون بالسماع فيجيزون وقوع الضمير المتصل بعد "إلا" في الاختيار بلا ضرورة.

المسألة الثالثة: جمع ما لا يتوافر فيه الشروط جمع مذكر سالم.

المفرد الذيُ يُجْمع هذا الجمعَ: إما أن يكون جامدًا أو مشتقًا، ولكلٍ شروطٌ. فيُشترط فى الجامد: أن يكون عَلَمًا لمذكَّر عاقل، خاليًا من التاء، ومن التركيب، فلا يقال فى رجل: رَجُلُون، لعدم العلمية، ولا فى زينب: زينبون، لعدم التذكير، ولا فى لاحق علَم لفرس: لاحقون، لعدم العقل، ولا فى طَلْحة: طلْحتون، لوجود التاء، ولا في سيبويه: سِيْبَوَيْهُون، لوجود التركيب.

ويشترط في المشتق: أن يكون صفة لمذكر عاقل، خالية من التاء، ليست على وزن أفعل الذي مؤنثه فَعْلاء، ولا فَعْلان الذي مؤنثه فَعْلى، ولا مما يستوي

---

١ – البيت من البحر الطويل بلا نسبة في الدرر ١/ ٨٤، وشرح ابن عقيل ١/ ٨٩، والمقاصد النحوية ١/ ٢٥٥، والتصريح ٩٨/١.

٢ – إعراب القرآن للنحاس ٢٦٧/٤

٣ – ينظر: شرح التسهيل لابن مالك١٥٢/١، والتصريح٩٨/١.

٤ – المقتضب ٤/ ٤٢٤، والمقاصد النحوية ٢٧١/١.

فيه المذكر والمؤنث، فلا يقال في مُرْضِع مُرْضعون، لعدم التذكير، ولا في نحو فارِهٍ صفة فَرَس فارِهون، لعدم العقل، ولا فى علاّمة علاّمُتون، لوجود التاء، ولا في نحو أحمر أحمرون، لمجيئه على وزن أفعل الذى مؤنثه فعلاء،

ولا فى نحو عَطْشَانَ: عَطْشَانون، لكونه فَعْلان الذى مؤنثه فَعْلَى، ولا في نحو عَدْل وصَبُور وجَرِيح: عَدْلون، وصَبورون، وجَريحون، لاستواء المذكر والمؤنث فيها[١].

وإنما جمعت الصفة بتلك الشروط بالواو والنون، ولم يجمع بها الاسم الجامد، لشبه الصفة بالفعل من جهة أن الصفة أبدًا فيها معنى الفعل، إذ لا تكون إلا بالمشتق أو ما في حكمه، وإذا كانت للمذكر لم تلحقها التاء، وإذا كانت للمؤنث، لحقتها كما أن الفعل كذلك، تقول: مررت برجل قام، وبامرأةً قامت، والفعل إذا وصف به المذكر العاقل لحقته بعد تمامة لفظه الواو، نحو: مررت برجال قاموا، ويقومون، وكذلك الصفة نحو: هؤلاء رجال قائمون. ولما كانت الصفة التي تكون للمذكر والمؤنث بغير تاء لا تشبه الفعل لم تجمع إذا كانت لمذكر بالواو والنون، وكذلك أفعل فعلاء، وفعلان فعلى، لما لم يشبها، الفعل فيما ذُكر لم يجز أن تُجمع بالواو والنون. هذا مذهب البصريين[٢].

وجوز الكوفيون في جمع طلحة وحمزةً وهبيرةً: طلحون وحمزون وهبيرون.

واستدلوا على جواز ذلك بالسماع والقياس:

أما السماع فقولهم في جمع علانية – وهو الرجل المشهور – علانون، وفي جمع ربعةً: ربعون، وهو المعتدل القامةً.

١ – شذا العرف ص٨١.

٢ – التذييل والتكميل ٣١٥/١، ٣١٦.

وأما القياس فقالوا: قد جمعته العرب جمع تكسير، وإن كان يؤدي إلى حذف التاء الذي علل به البصريون منع جمعه بالألف والتاء، فإذا كان قد تزول التاء بجمع التكسير فكذلك تزول بالجمع بالواو والنون. والدليل على أن العرب قد كثرت ما أنث بالتاء قول الشاعر[1]:

وعُقْبَةُ الأَعْقَابِ في الشَّهر الأَصَمْ

وأما البصريون فالسماع عندهم شاذ، والقياس ليس بصحيح لأنه لا يلزم من تكسير العلم ذي التاء على تقدير تسليم تكسيره جواز جمعه بالواو والنون؛ لأن تأنيث جمع التكسير يعقب التاء المحذوفة، وليس لجمع السلامة بالواو والنون تأنيث، فيعقب التاء؛ ألا ترى أنك تقول: قالت الرجال، ولا يجوز: قالت الزيدون.

وقال البصريون: لا يجوز جمع طلحةً ونحوه مما فيه تاء التأنيث بالواو والنون لأنه لم يرد به سماع، ولا يقتضيه قياس، بل القياس يمنع منه. ووجه امتناعه في القياس أنك لو جمعته فإما أن ثبت التاء أو تحذفها، إن أثبتها فتجمع بين علامتين متضادتين: التاء التي تدل على التأنيث، والواو التي تدل على التذكير، فأما قولهم في ورقاء علمًا لمذكر ورقاوون فليس في ذلك جمع بين علامتين متضادتين؛ لأن الواو ليست بعلامة تأنيث، وإنما هي بدل من الهمزة المبدلة من ألف التأنيث. وإن حذفت التاء ففي ذلك إخلال من جهة أنها حرف معنى، وقد صارت بالعلمية لازمةً للكلمة لأن العلميةً تسجل الاسم، وحصره من أن يزاد فيه أو نقص، وحذفها يؤدي إلى إذهاب المعنى الذي كانت تدل عليه، ولهذه العلة جمعوا رجيلًا وشبهه – وإن كان نكرةً – بالواو والنون، ولم يكسروه لما يؤدي إليه التكسير من حذف الياء، فيذهب بحذفها ما كانت تدل عليه من

---

١ – الرجز بلا نسبة في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٨٤/١، والتذييل ٣١٢/١، والإنصاف ٣٤/١، وخزانة الأدب ١٠/٨، ١٢، والتبيين ص٢٣١.

المعنى، وأما حذفها في طلحات فليس فيه إخلال لأن تاء التأنيث إذا حذفت عقبها التأنيث بالألف والتاء.

وقد تأول بعض البصريين ما أنشده الكوفيون دليلًا على تكسير العلم الذي فيه تاء التأنيث بأنه يحتمل أن يجعل الأعقاب ليس بجمع لـ "عقبة" العلم، بل يكون جمعًا لـ "عقبة" التي يراد بها الاعتقاب، ومن ذلك قولهم: "**لقد علمت أي حين عقبتي**"[١]

ويكون قد أضاف "عقبة" العلم بعد تنكيره إلى "الأعقاب" الذي هو جمع "عقبة" بمعنى الاعتقاب. وأيضًا على تقدير أنه جمع "عقبة" العلم فهو من القلة بحيث لم يجئ منه إلا هذا البيت، فلا يجعل أصلًا لقياس نظيره عليه وجمعه جمع التكسير.

ويجيز الكوفيون أيضا جمع الصفة التي لا تقبل تاء التأنيث بالواو والنون، وقد جاء شيء من ذلك نادرًا بني عليه الكوفيون، وهو قول الشاعر[٢]:

مِنَّا الَّذِي هُو مَا إن طَرَّ شارِبُهُ ... والْعَانسونَ وَمِنَّا الْمُرْدُ والشيبُ

فعانس من الصفات التي لا تقبل تاء التأنيث، عند قصد معنى التأنيث؛ لأنها تقع على المذكر والمؤنث بلفظ واحد، وقول الآخر[٣]:

---

١ – ينظر الكتاب ١/٢٤٠، وشرح أبيات سيبويه ١/١٥٤، والتذييل ١/٣١٤.

٢ – البيت من البحر البسيط لأبي قيس بن رفاعة في إصلاح المنطق ص٣٤١؛ ولسان العرب ٦/ ١٤٩ "عنس"؛ ولأبي قيس بن رفاعة، أو لأبي قيس بن الأسلت في الدرر ١/ ١٣١؛ وشرح شواهد المغني ص٧١٦؛ والمقاصد النحوية ١/ ١٦٧؛ وبلا نسبة في الأزهية ص٩٧؛ وأمالي القالي ٢/ ٦٧؛ وسر صناعة الإعراب ص٦٨٣؛ وهمع الهوامع ١/ ٤٥.

٣ – البيت للكميت بن زيد في ديوانه ٢/ ١١٦؛ والمقرب ٢/ ٥٠؛ وللحكيم الأعور بن عياش الكلبي في خزانة الأدب ١/ ١٧٨؛ والدرر ١/ ١٣٢؛ وشرح شواهد الشافية ص١٤٣؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٨/ ١٨؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ١٧١؛ وشرح المفصل ٥/ =

فَمَا وَجَدَتْ نِسَاءُ بَنِي تَمِيمٍ ... حَلاَئِلَ أَسْوَدِينَ وَأَحمرِينَ

فأسود وأحمر عن الصفات التي لا تقبل تاء التأنيث لأن مؤنثها على غير بناء، مذكرها.

وفي الإفصاح: أجاز الفراء جمع هذا الوصف بالواو والنون، والألف والتاء، وحكاه مسموعًا. وكان ابن كيسان لا يرى بذلك بأسًا[1].

المسألة الرابعة: دخول لام الابتداء على خبر المبتدأ.

يقتضي القياس أنه لا يجوز دخول لام الابتداء على خبر المبتدأ؛ لأنها مستحقة لصدر الكلام. ونُقل عن الكسائي القولُ بجواز دخول لام التوكيد على خبر المبتدأ[2]. واستدل على جواز ذلك بالسماع من ذلك قوله تعالى:﴿ قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾[3] في قراءة من شدد نون (إنَّ) وأثبت ألف (هذان) أن تكون {إنَّ} بمعنى نعم. وقول الشاعر[4]:

=

٦٠؛ وهمع الهوامع ١/ ٤٥.

١ – ينظر: التذييل والتكميل ٣١٢/١ –٣١٤، والمقاصد الشافية١٨١/١، وهمع الهوامع ١٦٨/١، وحاشية الصبان ١٢٢/١.

٢ – ينظر: التذييل والتكميل١١٩/٥، ١٢٠، وتعليق الفرائد للدماميني ٥٣/٤.

٣ – طه آية ٦٢.

٤ – الرجز لرؤبة في ديوانه ص١٧٠، وشرح المفصل ٣/ ١٣٠، ٨/ ٢٣، وله أو لعنترة بن عروس في خزانة الأدب ١٠/ ٣٢٣، والدرر ١/ ٢٩٥، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٠٤، والمقاصد النحوية ١/ ٥٣٥، ٢/ ٢٥١، وبلا نسبة في لسان العرب ١/ ٥١٠ "شهرب" وجمهرة اللغة ص١١٢١، وتاج العروس ٣/ ١٦٩ "شهرب"، "لوم"، والارتشاف ٢/ ١٤٧، وأوضح المسالك ١/ ٢١٠، وتخليص الشواهد ص٣٥٨، والجنى الداني ١٢٨، ورصف المباني ص٣٣٦، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٧٨، ٣٨١، ١/ ٢٢٩، ٢/ ٣٠، وشرح المفصل ٧/ ٥٧، ومغني اللبيب ١/ ٢٣٠، ٢٣٣، وهمع الهوامع ١/ ١٤٠.

أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ ... تَرْضَى مِنَ الشَّاةِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ قَيْسُ الرُّقَيَّاتِ[١]:

خَالِي لَأَنْتَ وَمَنْ جَرِيرٌ خَالُهُ ... يَنَلِ الْعَلَاءَ وَيُكْرِمِ الْأَخْوَالَا

ففي هذه المسألة يعارض السماع القياس، وأخذ الكسائي بالسماع. ورد الجمهور عليه مؤولين هذه الشواهد بالقول بزيادة اللام[٢]. أو بحملها على الضرورة[٣]. والراجح ما ذهب إليه الكسائي وأن دخولها فيه جائز لغرض تقوية الكلام وتوكيده.

المسألة الخامسة: ثبوت نون الجمع عند الإضافة.

يقتضي القياس أنه إذا أريد إضافة اسم الفاعل إلى ما بعده حذف ما في المضاف من نون تلي الإعراب، وهي نون التثنية، ونون الجمع، وما ألحق بهما، وكذا التنوين؛ وذلك لأن الإضافة لا تجامع هذه الأشياء، تقول: جاء الضاربا زيدٍ، والضاربو زيدٍ ... إلخ، وكذا إذا كان المضاف إليه مضمرا، أسقطت النون والتنوين؛ وذلك لأن الضمير وما قبله كالشيء الواحد فكرهوا زيادة النون أو التنوين معه نحو: هذا ضاربي، وضاربك، وهؤلاء ساكنو مكةَ، ومسلمو القومِ [١]. ولا تثبت نون الجمع في الإضافة لهذا الحكم. هذا مقتضى القياس لكن ورد السماع بثبوت نون جمع المذكر السالم في حال الإضافة في سعة الكلام من

١ – البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/ ٣٢٣، وسر صناعة الإعراب ص٣٧٨، وشرح الأشموني ١/ ١٠٠، وشرح ابن عقيل ١/ ٢٣٧، وشرح التسهيل ١/ ٢٥٨، ولسان العرب ١/ ٥١٠ "شهرب"، والمقاصد النحوية ١/ ٥٥٦.

٢ – الأصول ١/٢٧٤.

٣ – ضرائر الشعر ص٥٧.

ذلك قوله تعالى:﴿ قَالَ هَلْ أَنتُم مُّطَّلِعُونَ ﴾ [1]. في قراءة من قرأ بإسكان الطاء وكسر اللام والنون[2]. وفي الشعر، من ذلك قول الشاعر[3]:

هُمُ القائلونَ الخيرَ والآمِرونه ... إذا ما خَشُوا من مُحدثِ الأمْرِ مُعْظَمَا

وقول الآخر[4]:

وَمَا أَدْرِي وَظَنِّي كُلُّ ظَنٍّ ... أَمُسْلِمُنِي إِلَى قَوْمِي شَرَاحِي

وأخذ سيبويه بالقياس فلم يجز إثبات نون الجمع مع الإضافة فقال:"واعلم أن حذف النون والتنوين لازم مع علامة المضمر غير المنفصل"[5]. وتبعه في ذلك خلق كثير، وردوا السماع، ولحنوا القراءة[6] وما فعلوا ذلك إلا تعظيما لأقيستهم وتمسكا بمنهجهم.

المسألة السادسة: الفصل بين المضاف والمضاف إليه.

المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة، فالمضاف إليه من تمام المضاف، يقوم مقام التنوين ويعاقبه، فكما لا يحسن الفصل بين التنوين والمنون،

---

١ –الآية٥٤ من سورة الصافات.

٢ – هي قراءة أبي عمرو في رواية حسين الجعفي، وابن عباس، وابن محيصن، وسعيد بن جبير وآخرين. ينظر: الإتحاف ص ٣٦٩، و مختصر ابن خاويه ص ١٢٨، والسبعة ص ٥٤٨.

٣ – البيت من البحر الطويل بلا نسبة في الكتاب١/١٨٨، وأمالي ابن الحاجب١/٣٩١، وشرح التسهيل٣/٨٤، والتذييل والتكميل ٢/١٨٩، ١٠/٣٤٨.

والشاهد فيه قوله " والأمرونه " حيث أثبت النون مع الإضافة على وجه قليل.

٤ – البيت من البحر الوافر بلا نسبة في توضيح المقاصد١/٣٨٨، وارتشاف الضرب٥/٢٤١٧، ومغني اللبيب١/٤٥٠، ٨٤٣، والمقاصد النحوية١/٣٤٨، ٣٤٩.

والشاهد فيه قوله " أمسلمني إلى قومي " حيث أثبت النون مع الإضافة على وجه قليل.

٥ – الكتاب ١/١٨٨.

٦ – ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/٣٨٥، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج٤/٣٠٤، ٣٠٥، والمحتسب٢/٢٢٠.

كذلك لا يحسن الفصل بين المضاف والمضاف إليه، إلا إذا كان الفاصل والمضاف إليه مطلوبين للمضاف، والمضاف محتاج إليهما كليهما حيث يتقدم الفاصل على المضاف إليه بفعل قوة العلاقة المعنوية وذلك بأن يكون الفاصل ظرفا أو جارا ومجرورا وهذا الفصل يعد من ضرورات الشعر ولا يحسن في الاختيار وسعة الكلام [١]. وإنما جاز الفصل بالظرف والجار والمجرور؛ لأنه يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما؛ ولأن الأحداث وغيرها لا تكون إلا في زمان أو مكان فكانت كالموجودة، وإن لم تذكر فكان ذكرها وعدمه سيان فلذلك جاز إقحامها. [٢] هذا هو القياس وبه أخذ سيبويه حيث قال: "قولهم: "يا سارق الليلةِ أهلَ الدار " بخفض " الليلة " على التجوز وبنصب الأهل على المفعولية، ولا يجوز " يا سارقَ الليلةَ أهلِ الدار " إلا في شعر كراهةَ أن يفصلوا بين الجار والمجرور. ثم قال: وممَّا جاء في الشعر قد فُصل بينه وبين المجرور، كقولِ عمرو بن قميئة [٣]

لمَّا رأت ساتيد ما استعبرتْ لله درُّ اليومَ مَنْ لامها

وذكر أبياتاً أخر. ثم قال: "وهذا قبيح، ويجوز في الشعر على هذا: "مررت

---

١ – همع الهوامع ٢ / ٤٣١ .

٢ – شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ١٩ .

٣– البيت من البحر السريع، وهو لعمرو بن قميئة في ديوانه ص ١٨٣ ، والإنصاف ٤٣٢/٢ وخزانة الأدب ٤٠٥/٤ ٤٠٦ ،٤٠٧ ،٤١١ ،٤١٩، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٦٧ ، وشرح المفصل ٢٠/٣ ،٧٧ ،والكتاب ١٧٨/١، ومعجم البلدان ١٦٨/٣ (ساتيدما)، وبلا نسبة في الاشباه والنظائر ٢٣٢/٢ ،والكتاب ١٩٤/١ ، والامات ص ١٠٧ ،ومجالس ثعلب ص ١٥٢ ،والمقتضب ٣٧٧/٤ . و"ساتيدما" اسم جبل قيل لايمر عليه يوم من الزمان إلا يسفك فيه دم فسمي ساتيدما. **الشاهد** فيه إضافة "درّ" إلى "من" مع الفصل بينهما بالظرف للضرورة . وامتنع نصب "من"لأن "در" ليس باسم فاعل ، ولا اسم فعل.

بخيرِ وأفضلِ مَنْ ثَمَّ "[1]

في حين نرى الكسائي يأخذ بالسماع فيجيز الفصل بين المضاف والمضاف إليه مستدلا على ذلك بقراءات متوترة، وكثير من الشواهد الشعرية، وبما حكاه عن العرب: هذا غلام والله زيدٍ، وحكى أبو عبيدة قال: سمعت بعض العرب يقول: إن الشاة لَتَجْتَرُّ فتسمع صوت والله رَبِّهَا، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله "والله"، وإذا جاء هذا في الكلام ففي الشعر أولى[2]. ولاشك أن ما ذهب إليه الكسائي وما أخذ به هو الراجح. وأرى أن سيبويه لم يلتزم بمنهجه في هذه المسألة حيث قد وردت شواهد كثيرة فيها الفصل بين المضاف والمضاف إليه ومع ذلك لم يقس عليها، فأي كثرة يريد إذن!

المسألة السابعة: العطف على الضمير المرفوع المتصل.

يقتضي القياس "أَنَّ الضَّمِير إِنْ كَانَ مستترا لم يعْطف عَلَيْهِ؛ لأَنَّ الْعَطف من أَحْكَام الْأَلْفَاظ لَا الْمعَانِي وإِنْ كَانَ ملفوظا بِهِ فَهُوَ فِي حكم جُزْء من الْفِعْل بِدَلِيل أَنَّ الْفِعْل يسكن لَهُ فالعطف عَلَيْهِ كالعطف على بعض الْكَلِمَة فَإِذا أكّد قوي"[3]. لذلك لا يجوز عطف الظاهر على الضمير المرفوع المستكن، أو البارز المتصل، إلا بعد الفصل بين المتعاطفين بتوكيد بضمير منفصل أو أي فاصل آخر مما ذكروه[4]. وبه أخذ سيبويه حيث قال: " وأما ما يقبح أن يشركه المظهر فهو المضمر في الفعل المرفوع وذلك قولك: فعلت وعبدُ الله، وأفعل وعبدُ الله.

١- الكتاب ١ / ١٧٧ .

٢ – ينظر: الإنصاف٣٥٢/٢، وشرح ابن يعيش على المفصل "ص٣٣٩" وشرح الرضي على الكافية "١/ ٢٧٠".

٣ – اللباب ٤٣١/١.

٤ – من الأمور التي ذكروها فاصلا: المفعول به نحو: {يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ} " [الرعد: ٢٣] فـ"من صلح": معطوف على الواو في "يدخلونها" والفاصل بينهما الهاء. "أو" وجود "فصل =

وزعم الخليل أن هذا إنما قبح من قبل أن هذا الإضمار يُبنى عليه الفعل، فاستقبحوا أن يشرك المظهر مضمَراً يغير الفعل عن حاله إذا بعد منه... فإن نعته حسن أن يشركه المظهر، وذلك قولك: ذهبت أنت وزيدٌ... فأنت وأخواتها تقوى المضمَر وتصير عوضا من السكون والتغيير ومِن ترك العلامة في مثل ضربَ. وقال الله عز وجل: " لو شاء اللهُ ما أشركنا ولا آباؤُنا ولا حرمنا "، حسُن لمكان لا. وقد يجوز في الشعر، قال الشاعر(١):

قلتُ إذ أَقْبلت وَزُهْرٌ تَهادَى ... كَنِعاجِ الفَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلًا

واعلم أنه قبيح أن تصفَ المضمَر في الفعل بنفسك وما أشبهه؛ وذلك أنه قبيح أن تقول فعلتَ نفسُك، إلا أن تقول: فعلت أنت نفسُك"(٢). ورد المساع أيضا

=

بـ: لا" النافية "بين العاطف"، وهو حرف العطف، "والمعطوف"، فيكتفى بذلك عن الفصل بين المتعاطفين، "نحو: {مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا} " [الأنعام: ١٤٨] فـ"آباؤنا" معطوف على "نا" و"لا" فاصلة بين العاطف، وهو الواو، والمعطوف، وهو "آباؤنا". "وقد اجتمع الفصلان" الفصل بالتوكيد بين التابع والمتبوع، والفصل بـ"لا" بين العاطف والمعطوف "في نحو: {مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ} " [الأنعام: ٩١] فـ"آباؤكم" معطوف على الواو في "تعلموا" وفصل بينهما بالتوكيد بـ"أنتم".

والفصل بـ"لا" بين الواو و"آباؤكم" مقو لذلك. التصريح٢/١٨١، ١٨٢.

١ – البيت من الخفيف، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ص٤٩٨؛ والكتاب ٢/ ٣٧٩، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٠١؛ وشرح عمدة الحافظ ص٦٥٨؛ وشرح المفصل ٣/ ٧٦؛ واللمع ص١٨٤؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٦١؛ وبلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٧٩؛ والخصائص ٢/ ٣٨٦؛ وشرح ابن عقيل ص٥٠١.

في قوله "أقبلت وزهر" حيث عطف قوله "وزهر" على الضمير المستتر في قوله "أقبلت" من غير أن يؤكد الضمير المستتر بضمير منفصل.

٢ – الكتاب٢/٣٦٩، ٣٧٠.

فقال: " وأما قوله: مررت برجلٍ سواءٍ والعدمُ، فهو قبيح حتى تقول: هو والعدمُ؛ لأن في "سواءٍ" اسمًا مضمرًا مرفوعًا، كما تقول: مررتُ بقومٍ عربٍ أجمعونَ، فارتفع "أجمعونَ" على مضمرٍ في "عَربٍ" في النيةِ، فالعدم هنا معطوف على المضمر الثاني المضاف."[1] ولا شك أن سيبويه جانبه الصواب في رده السماع بل وحكمه عليه بالقبح، قال ناظر الجيش: "وأحسن ما يستشهد على هذا بقول عمر – رضي الله تعالى عنه – «وكنت وجار لي من الأنصار»، وقول علي – رضي الله تعالى عنه –: «كنت أسمع رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يقول: قمت وأبو بكر وعمر، وفعلت وأبو بكر وعمر، وانطلقت وأبو بكر وعمر» أخرجهما البخاري في صحيحه".[2]

المسألة الثامنة: الفصل بين العاطف والمعطوف.

يقتضي القياس أن حرف العطف قائم مقام العامل ونائب عنه حتى كأنك قلت: ضربت زيداً – ضربت عمرا، وأنا أضرب زيداً – أضرب عمراً. وهو يقصر عن رتبة الفعل لأنه حرف، وإنما قام مقام الفعل لضرب من الاختصار وتجنب التكرار، وإذا كان كذلك وجب أن يكون ما يعمل فيه بجنبه نحو أن تقول: أضرب زيداً اليوم وعمراً غداً، ويقبح أن تقول: وغداً عمراً، فتفصل الواو من معمولها الذي هو عمروُ بالظرف الذي هو غداً؛ لأن في ذلك إجراء للحرف مجري الفعل لأنك تقول: اضرب غداً عمراً ولا يكاد يوجد هذا في حال الاختيار، وإنما يكون ذلك في الشعر.

وإذا كان لا يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف، والعامل فعلٌ، فعدم جوازه والعامل اسمُ فاعل أحق وأولى، فإذا قلت: هذا رجلٌ ضاربٌ زيدًا وعمرًا،

---

١ – الكتاب٢/٣١، و الأصول لابن السراج٢/٢٨.

٢ – تمهيد القواعد٧/٣٤٩٧ ، والحديثان في البخاري: مناقب أصحاب النبي، ومناقب عمر (٥/ ١٤)،

فإن الواو قائمة مقامه، فكأنك قلت: هذا رجل ضاربٌ زيدا ضاربٌ عمرا، وإذا كان اسم الفاعل فرعا على الفعل، وكانت الواو قائمة مقامه كانت فرع الفرع فيكون هنا أبعدَ عن الفعل بدرجتين، ولما كان كذلك كان أمرها إذا قامت مقام اسم الفاعل أضعف منه إذا قام مقام الفعل، فقولك: هذا رجل ضاربٌ زيد اليوم وعمرا غدا أقبح.(١). وبمقتضى القياس أخذ الكسائي(٢)، فمنع الفصل بين العاطف والمعطوف في السعة والاختيار وجعله مختصاً بالشعر. وقد ورد السماع بالفصل بين العاطف والمعطوف فقد جاء في أفصح كلام. قال تعالى: " ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ۖ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ (٣) حيث قرئت كلمة "غِشَٰوَةٌ" بالنصب(٤) كأنه قال: وختم على أبصارهم غشاوة أي بغشاوة، فحذف الجار وأوصل الفعل بنفسه.

قولـــه تعـــالي: ﴿ رَبَّنَا وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ ﴾ (٥) . فـ"أمة" هو المفعول الأول ومن "ذريتنا" حال منها لأنه في الأصل صفة نكرة، فلما قدم عليها انتصب علي الحال، و"مسلمة" هو المفعول الثاني، والأصل: "واجعل أمة من ذريتنا مسلمة" فالواو داخلة في الأصل علي "أمة" وإنما فصل بينهما بقوله "من ذريتنا" وهو جائز لأنه من جملة الكلام المعطوف٠وهذا يلزم منه الفصل بين العاطف والمعطوف بالحال.

---

١ – ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ص ٥٢٠– ٥٢٣.

٢ – شرح الكافية للرضي ١/١٠٣٥.

٣ – البقرة آية ٧

٤ – هي قراءة المفضل الضبيّ رواية عن عاصم. ينظر: السبعة ص ١٣٨، والحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي ١/٢٩١

٥ – البقرة : آية.١٢٨

المسألة التاسعة: التقاء الساكنين وليس الأول منهما حرف مد.

الأصل في كلام العرب أنه لا يلتقي ساكنان إلا في الوقف. فأما الوصل فلا يجوز فيه ذلك في فصيح الكلام؛ لأن العربي يميل إلى الخفة في كلامه، وفي التقاء الساكنين ثقل يناقض طبيعة اللسان العربي، إلا أنه يغتفر التقاؤهما إذا توافرت شروط ثلاثة:

الأول: أن يكون الحرف الأول حرف علة، مدًّا كان أو لينًا. وألحق النحويون ياء التصغير بحروف المد فاغتفروا اجتماع الساكنين في تصغير دابة دويبة.

الثاني: أن يكون الساكن الثاني مدغمًا في مثله.

الثالث: أن يكون الساكنان في كلمة واحدة.

فلا يجوز الجمع بين الساكنين إلا إذا توافرت هذه الشروط نحو: شابّه ودابّه، وذلك لأن ما في الحرف من المد يصير عوضا عن الحركة٠هذا هو القياس وبه أخذ سيبويه حيث قال: "إن كان قبل المسكنة ألف لم يتغير الألف، واحتملت ذلك الألف؛ لأنها حرف مد –وذلك قولك: رادُّوا، ومادُّوا، والجادَّة فصارت بمنزلة متحرك "[1] والسماع ورد بخلاف ذلك ورده سيبويه. فقد قرأ بعض القراء ما يعد اجتماعا لساكنين، من ذلك ما نسب إلى رأس البصريين أبي عمرو بن العلاء من قراءة لقوله تعالى: ﴿إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ بسكون عين نعما مع تضعيف الميم، وقد أنكر البصريون الإسكان، وخرجوه على أنه اختلاس للحركة، وأنكر الإسكان المفضي إلى اجتماع ساكنين سيبويه، قال: "وأما قولهم: إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم به"، فحرك العين فليس على لغة من قال: نِعْمَ فأسكن العين،

١ – الكتاب٤/٤١٩.

ولكنه على لغة من قال: نِعِم فحرك العين، وحدثنا أبو الخطاب أنها لغة هذيل[١]. وسيبويه لم يذكر قراءة الإسكان في (فَنِعِمَّا هي) فيردها، لكنه أصل لمن ردها، قال: "إذا كان قبل الحرف المتحرك الذي بعده حرف مثله، سواء حرف ساكن لم يجز أن يسكن، ولكنك إن شئت أخفيت، وكان بزنته متحركا"[٢].

ورد سيبويه أيضا آخذا بالقياس اجتماع الساكنين وليس الثاني منهما مدغما حيث قال:" وأما يونس وناس من النحويين فيقولون: اضربانْ زيدا واضربنانْ زيدا، فهذا لم تقله العرب وليس له نظير في كلامها، لا يقع بعد الألف ساكن إلا أن يدغم"[٣].

وأخذ الكوفيون، وأبو عمرو ويونس من البصريين[٤] بالسماع فجوزوا اجتماع الساكنين على غير حده. قال الفراء: "العرب تقول: يَوْسًا وَيَوْوْسًا. يجمعون بين ساكنين، وكذلك ... بَيْسٍ، وبَيْيْسٍ، وَيَوُودُهُ. يجمعون بين ساكنين"[٥]، وقال في قوله تعالى: وَهُمْ يَخصِّمُونَ [٦]: "قرأها أهل الحجاز: {يَخْصِّمُونَ } يشددون ويجمعون بين ساكنين [٧] ، وممن على هذا أيضًا – أبو عبيد صاحب – الكسائي[٨].

---

١ – الكتاب ٤/٤٣٩، ٤٤٠.

٢ – الكتاب ٤/٤٣٨.

٣ – الكتاب ٣ / ٥٢٧.

٤ – ينظر: ما ذكره الكوفيون من الإدغام للسيرافي، ص ٨٢، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها ١/ ٢٧٩.

٥ – معاني القرآن٢/ ١٣٠.

٦ – آية ٤٩ يس .

٧ – ينظر: معاني الفراء ٢/٣٧٩.

٨ – معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/٣٥٤.

والقراء على جواز الجمع بين الساكنين. ومن ذلك أيضا قراءة نافع قوله تَعَالَىٰ:﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ ﴾[1]: "{وَمَحْيَايْ} بإسكان الياء مرسلاً.

والصواب الأخذ بالسماع كما فعل الكوفيون. وقد أنشد سيبويه نفسه شعرا قد اجتمع فيه الساكنان على حد ما اجتمعا في نعْمَّا وهو قول الشاعر:[2].

كَأَنَّه بَعْدَ كِلاَلِ الزَّاجِرِ وَمِسْحَّه مُرُّ عُقَابٍ كَاسِرِ

لهذا يجوز سماعا التقاء ساكنين ليس الأول منهما حرف مد.

المسألة العاشرة: تسكين المتحرك للتخفيف.

السكون علامة على الجزم، وذلك في الأفعال، تقول: لم يذهب، ولم يَعَلَمْ، فالسكون علامة على أن الفعل قد لحقته علامة من علامات الإعراب، وهي الجزم، وقد يأتي السكون لغير الجزم، بأن يكون للوقف أو للإدغام[3]. هذا هو القياس وبه أخذ سيبويه ولم يجوز تسكين المتحرك للتخفيف وحمل ما ورد من قراءات ظاهرها تسكين المتحرك على الاختلاس فقد روى: "أن أبا عمرو لم يكن يحذف الحركة البتة، وإنما كان يختلسها، ومعنى الاختلاس: أن يؤتى بالهمزة وثلثي حركتها، فيكون الذي يُحْذَف من الحركة أقل مما يؤتى به، ولا يؤخذ ذلك

---

١ – الأنعام آية ١٦٢.

٢ – البيت من الرجز بلا نسبة في: الكتاب ٤ / ٤٥٠، وسر صناعة الإعراب ١ /٥٨، والمحتسب ١ / ٦٢ ولسان العرب ٥ / ١٤١ " كسر " .

والشاهد فيه : إخفاء الهاء في قوله ومسحه .

٣ – ينظر الخصائص ١ / ٧٤ ، ٢ / ٣١٧ ، واللباب في علل البناء والإعراب ٢ / ١١١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ٤٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٣٠٩ ، ٣ / ٢٠٣ ، والمقرب ص ٥٥٨ ، ورصف المباني ص ٣٢٧ ، والارتشاف ٣ / ٢٩٣ ، والبحر المحيط ١ / ٢٠٦ ، والدر المصون ٢ / ١٠٩ ، وهمع الهوامع ١ / ٢١٧ ، ٢١٨ .

إلا من أفواه الرجال[١] ٠ قال : " وأما الذين لا يشبعون فيختلسون اختلاسا ..... ومن ثم قال أبو عمرو: " إلى بَارِئْكُمْ " ، ويدلك على أنها متحركة قولهم: من مأمنك، فيثبتون النون، فلو كانت ساكنة لم تحقق النون " ، وقال: " اختلس أبو عمرو فظنه الراوي سكن، ولم يضبط "[٢] ٠

فالواضح من كلامه أنه يرى أن أبا عمر كان يختلس لا يسكن؛ فيظن من سمعه أنه قد أسكن، وهو لم يسكن". وسيبويه بأخذه بالقياس ورده السماع قد جانبه الصواب؛ فإنَّ الإسكان ضرب من التخفيف يُحْتَاج إليه عند ثقل النطق بالكلمة والهمز ثقيل يحتاج إلى التخفيف، بالإضافة إلى أنه مكسور، وقبله راء مكسورة، والراء حرف تكرير ، فكأنه توالى ثلاث كسرات ؛ فحسن التسكين ٠ومما يدل على جوازه قراءة قوله تعالى ﴿ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ ﴾[٣] ٠

وقراءة قوله تعالى ﴿ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ ﴾ [٤] بإسكان اللام في الأول والتاء في الثاني، هذا بالإضافة إلى كثرة الشواهد من كلام العرب، كما يمكن حمله على إجراء الوصل مجرى الوقف، وقد حُمِل عليه كثير من آي القرآن ٠

المسألة الحادية عشرة: تقديم الخبر على المبتدأ.

الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر؛ لأنه وصف في المعنى للمبتدأ، فحقه أن يتأخر عنه وضعًا، كما هو متأخر عنه طبعًا[٥]. هذا هو القياس وبه أخذ

---

١ – ينظر إبراز المعاني ١ / ٣٢٥ ٠

٢ – الكتاب ١ / ٤٠٢ ٠

٣ – الزخرف آية ٨٠ ٠ وقرأ أبو عمرو بإسكان السين والباقون بضمها. ينظر السبعة ص ١٩٥ ، وحجة القراءات ص ٢٢٥ ٠

٤ – البقرة آية ٢٢٨، وقراءة إسكان التاء قرأ بها مسلمة بن محارب٠ ينظر: مختصر ابن خالويه ص ١٤، والمحتسب ١ / ١٢٢ ٠

٥ – شرح ابن الناظم ٨١/١.

الكوفيون[١] فإنهم مَنَعوا تقديم خبر المبتدأ عليه اعتمادًا على أن ذلك يودّى إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره؛ ألا ترى أنك إذا قلت: قائمُ زيد، كان في قائم ضميرٌ يعودُ على زيد؟ وكذلك إذا قلت: أبوه قائم (زيد)، فالهاء في أبوه عائد على زيد؛ فقد تقدم ضمير الاسم عليه. والأغلب أن رُتبة الضمير العائد على الاسم بعد ذلك الاسم، فوجب أن لا يجوزَ تقديمهُ عليه[٢]. والسماع يعارض ذلك وبه أخذ سيبويه فجوّز تقديمَ خبرِ المبتدأ مفردًا كان أو جملةً، فمثالُ المفرد قولك: "قائمٌ زيدٌ"، و"ذاهبٌ عمرٌ". و"قائمٌ" خبرٌ عن "زيد" وقد تقدّم عليه، وكذلك "ذاهبٌ" خبرٌ عن "عمرو". ومثالُ الجملة: "أبوه قائمٌ زيدٌ"، و"أخوه ذاهبٌ عمرٌو"، فـ "أبوه" مبتدأٌ و"قائمٌ" خبرُه، والجملةُ في موضع الخبر عن "زيد"، وقد تقدّم عليه. وكذلك "أخوه ذاهبٌ" مبتدأٌ وخبرٌ في موضع الخبر عن "عمرو". قال سيبويه: " وزعم الخليل رحمه الله أنه يستقبح أن يقول قائم زيد، وذاك إذا لم تجعل قائما مقدَّماً مبنيا على المبتدإ، كما تؤخر وتقدم فتقول: ضرب زيدا عمرٌو، وعمرٌو على ضرب مرتفع. وكان الحد أن يكون مقدَّماً ويكون زيد مؤخرا. وكذلك هذا، الحد فيه أن يكون الابتداء فيه مقدَّماً. وهذا عربي جيد. وذلك قولك تميميٌّ أنا، ومَشنوءٌ مَن يشنَؤك، ورجلٌ عبدُ الله، وخزٌّ صُفّتك"[٣].

١ – ينظر: الإنصاف١/٥٦، واللباب في علل البناء والإعراب١/١٤٢، والتبيين ص٢٤٥، وابن يعيش١/٢٣٥.

٢ – المقاصد الشافية٢/٥٥.

٣ – الكتاب٢/١٢٧.

ومن السماع أيضا قول الشاعر[١]:

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وبَنَاتُنَا ... بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ

وقولهم في المَثَل: "في أَكْفانه لُفَّ الميّتُ" [٢]، وقالوا: "في بَيْته يُؤْتَى الحَكَمُ" [٣]. فقد تقدّم المضمر على الظاهر فيهما لفظًا، لأنّ النيّة بهما التأخير، والتقديرُ: لُفَّ الميتُ في أكفانه، ويُؤْتَى الحكمُ في بيته[٤]. وما ذهب إليه سيبويه أرجح وأولى وذلك لأنَّ الْخَبَر يشبه الْمَفْعُول لأنَّه قد يصيُر مَفْعُولا فِي قَوْلك ظَنَنْت زيدا قَائِما وَالْمَفْعُول يجوز تَقْدِيمه وَكَذَلِكَ خبر (كَانَ) يتقدَّم على اسْمهَا وَخبر (إنَّ) يتقدَّم على اسْمهَا إِذا كَانَ ظرفا فَكَذَلِك هَهُنَا.

المسألة الثانية عشرة: حقيقة "نعم" و"بئس".

يقتضي القياس فعليتهما؛ لاتصالُ الضمير المرفوع بهما على حدِّ اتصاله بالفعل المتصرف؛ فإنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا "نِعْمَا رجلين، ونِعْمُوا رجالًا"، واتصالهما بتاء التأنيث الساكنة التي لا يقلبها أحدٌ من العرب في الوقف هاء كما قلبوها في نحو رحمة وسنة وشجرة، ولك قولهم "نعمتِ المرأةُ، وبئست الجاريةُ"؛

---

١ – البيت من البحر الطويل للفرزدق في خزانة الأدب ١/ ٤٤٤، وبلا نسبة في ارتشاف الضرب ٢/ ٤١، والإنصاف ١/ ٦٦، وأوضح المسالك ١/ ١٠٦، وتخليص الشواهد ١٩٨، والحيوان ١/ ٢٣٠، والدرر ١/ ١٩٣، وشرح ابن الناظم ص٨٢، وشرح الأشموني ١/ ٩٩، وشرح التسهيل ١/ ٢٠٦، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٤٨، وشرح ابن عقيل ١/ ٢٣٣، وشرح المفصل ١/ ٩٩، ٩/ ١٣٢، ومغني اللبيب ٢/ ٤٥٢، وهمع الهوامع ١/ ١٠٢.

٢ – ينظر: الإنصاف١/٥٦، واللباب١/٢٨٩، والتبيين ص٢٨٥،٢٤٨.

٣ – ورد المثل في جمهرة الأمثال ١/ ٣٦٨، ٢/ ١١٠؛ والمقتضب٤/١٠٢، والدرة الفاخرة ٢/ ٤٥٦؛ والفاخر ص ٧٦؛ واللسان ١١/ ١٥٢ (حسل)، ١٢/ ١٤٢ (حكم)؛ والمستقصى٢/ ١٨٣؛ ومجمع الأمثال ٢/ ٧٢؛ والوسيط في الأمثال ص ١٣٢.

٤ – شرح المفصل لابن يعيش١/٢٣٥.

لأن هذه التاء يختصّ بها الفعل الماضي لا تَتَعَدَّاه، فلا يجوز الحكم باسمية ما اتصلت به. وبالقياس تمسك البصريون، والكسائي[١]. وورد في السماع ما يدل على اسميتهما وبه تمسك الفراء وأكثر الكوفيين[٢] غير الكسائي فإنه قد جاء عن العرب أنها تقول "ما زيد بنعم الرجُلُ" قال حسّان بن ثابت[٣]:

ألستُ بِنِعْمَ الجارُ يُؤْلِفُ بَيْتَهُ ... أخَا قِلَّةٍ أو مُعْدِمَ المال مُصْرِمَا

وحُكي عن بعض فُصَحَاء العرب أنه قال "نِعْمَ السَّيْرُ على بِئْسَ العَيْرُ"[٤] وحكى أبو بكر بن الأنباري عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب عن سلمة عن الفراء أن أعرابيًّا بُشِّرَ بمولودة فقيل له: نعم المولودة مولودتك! فقال "والله ما هي بنعم المولودة: نُصْرَتُهَا بكاء، وبِرُّها سرقة"[٥] فأَدْخَلُوا عليها حرف الخفض، ودُخُولُ حرف الخفض يدل على أنهما اسمان؛ لأنه من خصائص الأسماء.

---

١ – ينظر: التذييل والتكميل (٤/ ٤٣٨) رسالة، والإنصاف (١/ ٦٦)، مسألة رقم (١٤)، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي (٣/ ٧٥)، وشرح التسهيل للمرادي أيضا (١٨١ / أ)، والمساعد لابن عقيل (٢/ ١٢٠)، وشرح الألفية للشاطبي٤/٥٠٧.

٢ – يُنظر رأي الكوفيّين في: معاني القرآن للفرّاء ٢٦٨/١، ١٤١/٢، والإنصاف، المسألة الرّابعة عشرة، ٩٧/١، والتّبيين، المسألة الأربعون، ٢٧٤، وشرح ديوان المتنبّي – المنسوب إلى العكبريّ – ٢٩٩/٢ – ٣٠١، والمقرّب ٦٥/١، وشرح الكافية الشّافية ١١٠٢/٢، وابن النّاظم ٤٦٧، والتّصريح ١١٧/٢، والهمع ٢٦/٥.

٣ – البيت من البحر الطويل لحسان بن ثابت في ديوانه ص ١٢٨؛ والإنصاف ٨١/١، وابن يعيش ٣٨٩/٤، وخزانة الأدب ٩/ ٣٨٩؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٩٧، وعلل النحو ٢٩٢/١

٤ – نسبه ابن الشّجريّ إلى بعض فصحاء العرب نقلاً عن الفرّاء أيضًا. أمالي ابن الشّجريّ ٤٠٥/٢.

٥ – يُنظر: أسرار العربيّة ٩٧، والإنصاف ٩٨/١، ٩٩، وشرح المفصّل ١٢٨/٧، والمقرّب ٦٥/١، وشرح الكافية الشّافية ١١٠٢/٢، وابن النّاظم ٤٦٧.

ومنهم من تمسّك بأن قال: الدليل على أنهما اسمان أن العرب تقول: "يا نعم المولى ويا نعم النصير" فنداؤهم نعم يدل على الاسمية؛ لأن النداء من خصائص الأسماء، ولو كان فعلا لما تَوَجَّهَ نحوه النداء(١).

ورد البصريون على ما احتج به الكوفيون بأجوبة كثيرة لعل أهمها أن دخول حرف الجر على تقدير الحكاية، وأن حرف الجر قد يدخل أيضا على ما لا خلاف في فعليته كما قال الشاعر (٢): واللهِ ما لَيْلِي بِنَامَ صَاحِبُهْ... ولا مُخالِطِ اللَّيَانِ جانِبُهْ

فدخلت الباء، وهو فِعْل بإجماع، وما ذاك إلا لقصد الحكاية، أي مقولٍ فيه: نامَ صاحبهُ. والقَوْلُ يُحذف كثيرا. وأن العرب قد توسَّعت في حرف النداء حتى صارت تَدُل به على مجرد التنبيه من غير قصد نداء، قاله ابن جني وغيره (٣).

المسألة الثالثة عشرة: زيادة "من" في الواجب.

من شروط زيادة "من" أن تسبق بنفي؛ لذلك لا يرى سيبويه زيادةَ "مِنْ" في الواجب، لا تقول: "جاءني من رجل"، كما لا تقول: "جاءني من أحد"؛ لأن استغراق الجنس في الواجب محال، إذ لا يُتصوّر مجيءُ جميع الناس، ويتصوّر ذلك في طرف النفي. قال سيبويه: "وقد تدخل { يريد من } في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيماً ولكنها توكيد بمنزلة " ما " إلا أنها تجر لأنها حرف إضافة وذلك قولك: ما أتاني من رجل ، وما رأيت من أحد ، ولو أخرجت

١ – الإنصاف ٩٧/١.

٢ – الرجز بلا نسبة في الخصائص ٢/ ٣٦٦، والإنصاف ١١٢، وشرح الرضي على الكافية ٤/ ٢٤٦، والخزانة ٩/ ٣٨٨، وابن يعيش ٣/ ٦٢، والأشموني ٢٧/٣.

٣ – الخصائص ٢/ ١٩٦، ٢٧٨، ٣٧٦، والمقاصد الشافية ٥٠٩/٤، ٤١٠.

" من " كان الكلام حسنا ولكنه أكد بمن"[١]. وأجاز الكسائي[٢] زيادتها في الواجب متمسكا بالسماع. وقد ذكر ابن مالك العديد من الشواهد على زيادة "من" في الإيجاب نظماً ونثراً، في القرآن الكريم، والحديث الشريف[٣]. فسيبويه تمسك بالقياس، وأخذ الكسائي بالسماع وهو الأرجح لكثرته وفصاحته.

المسألة الرابعة عشرة: إعمال " إنْ " المخففة من الثقيلة.

ذهب الفراء[٤] والكوفيون إلى أنَّ " إنْ " المخففة من الثقيلة لا تعمل النصب في الاسم، واحتجوا لمذهبهم هذا بالقياس، حيث إن القياس يقتضي وجوب إهمال (إنَّ) إذا خففت؛ لأنها إنما عملت لأنها أشبهت الفعل الماضي في اللفظ لأنها على ثلاثة أحرف كما أنه على ثلاثة أحرف ، وأنها مبنية على الفتح كما أنه مبني على الفتح ، فإذا خففت فقد زال شبهها به فوجب أن يبطل عملها . ومنهم من تمسك بأن قال: إنما قلنا بإعمالها مشددة؛ لأن " إنَّ " المشددة من عوامل الأسماء، و" إنْ" المخففة من عوامل الأفعال ، فينبغي ألا تعمل المخففة في الأسماء كما لا تعمل المشددة في الأفعال لأن عوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال[٥].

وجوز سيبويه فيها الإعمال والإلغاء مستدلا لإعمالها بالسماع حيث قال: " وحدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول إنْ عمرا لمنطلق وأهل المدينة

---

١ – الكتاب ٤ / ٢٢٥

٢ – ينظر رأي الكسائي في ارتشاف الضرب (٤ / ١٧٢٣) الجني الداني (ص : ٣١٨) وهمع الهوامع (٣٧٩/٢) وحاشية الصبان (٣١٥/٢) وشرح الكافية الشافيه (٣٥٨/١) .

٣ – شرح التسهيل٣/٩، ١٠.

٤ – معاني الفراء ٢ / ٢٩ ، ٣٠.

٥ – الإنصاف١/١٩٥، ١٩٦.

يقرأون ﴿ وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ يخففون وينصبون ... وذلك لأن الحرف بمنزلة الفعل فلما حُذف من نفسه شيء لم يغير عمله كما لم يغير عمل لم يك ولم أبل حين حذف، وأما أكثرهم فأدخلوها في حروف الابتداء حين حذفوا كما أدخلوها في حروف الابتداء حين ضموا إليها " ما "[١]. وما ذهب إليه سيبويه أرجح وأولى؛ لأنه كما يقول ابن مالك: " لا شك في صحة القراءة فإنها قراءة المدنيين والمكيين ولا توجيه لها إلا توجيه البصريين"[٢]

وقد أقر الفراء بأن حمل القراءة على جعل " إنْ " نافية واللام بمعنى " إلا " خطأ. حيث قال: "فإنه وجه لا نعرفه ... وهو وجه لا أشتهيه"[٣].

ولا شك في صحة القراءة فإنها قراءة المدنيين والمكيين ولا توجيه لها إلا توجيه البصريين وتوجيه الكوفيين خطأ بشهادة الفراء فلم يبق إلا توجيه البصريين فتعين الحكم بصحته[٤].

المسألة الخامسة عشرة: العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الجار.

ذهب الكوفيون[٥] إلى أنه يجوز العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الجار، وذلك نحو قولك "مررت بك وزيد". واحتجوا بالسماع والقياس، فمن

١ – الكتاب٢/١٣٩، ١٤٠. وهو يقصد قراءة من خفف " إن " ونصب " كلا " وخفف " لما ".

٢ – شرح التسهيل ١/٤١٦.

٣ – معاني القرآن ٢/٢٩، ٣٠.

٤ – شرح التسهيل١/٤١٥، ٤١٦.

٥ – ينظر: شرح الأشموني "٤/ ٥٣٥" وحاشية الصبان"٣/ ٩٩" والتصريح ٢/ ١٩٠" وقد رجح ابن مالك في هذه المسألة مذهب الكوفيين، وشرح الرضي على الكافية "١/ ٢٩٥" وشرح ابن يعيش على المفصل "ص٣٩٩".

السماع قوله تعالى: ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ﴾[النساء: من الآية١] بالخفض وهي قراءة أحد القراء السبعة –وهو حمزة الزيات– وقراءة إبراهيم النخعي وقتادة ويحيى بن وثاب وطلحة بن مصرف والأعمش. وقد ورد من ذلك في أشعار العرب كثير يخرج عن أن يجعل ذلك ضرورة . فأنت ترى هذا السماع وكثرته، وتصرف العرب في حرف العطف، فتارة عطفت بالواو وتارة بـ " أو" وتارة بـ " بل" وتارة بـ " أم " وتارة بـ " لا " ، وكل هذا التصرف يدل على الجواز وإن كان الأكثر أن يعاد الجار ٠

وأما القياس فهو أنه كما يجوز أن يبدل منه ويؤكد من غير إعادة جار كذلك أن يجوز أن يعطف عليه من غير إعادة جار ٠ ومن احتج للمنع بأن الضمير كالتنوين فكان ينبغي ألا يجوز العطف عليه إلا مع الإعادة؛ لأن التنوين لا يعطف عليه بوجه ، وإذا تقرر أن العطف بغير إعادة الجار ثابت من كلام العرب في نثرها ونظمها كان عطف﴿ وَٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ ﴾ على الضمير في ﴿ بِهِۦ ﴾ أرجح بل هو متعين لأن وصف الكلام وفصاحة التركيب تقتضي ذلك [1] ، وكذلك عطف ﴿ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ ﴾ على ﴿ بِهِۦۚ ﴾ ٠

وذهب سيبويه والبصريون[2] إلى أن ذلك لا يجوز إلا بعد إعادة الجار، واحتجوا على ذلك بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز، وذلك لأن الجار مع المجرور بمنزلة شيء واحد، فإذا عطفت على الضمير المجرور –والضمير إذا كان مجرورًا اتصل بالجار، ولم ينفصل منه، ولهذا لا يكون إلا متصلًا، بخلاف ضمير المرفوع والمنصوب –فكأنك قد عطفت الاسم على الحرف الجار، وعَطْفُ الاسمِ عَلَى الحَرْفِ لا يجوز.

١ – البحر المحيط ٢ / ١٥٦ .

٢ – ينظر رأي البصريين في: المقتضب ١٥٢/٤، والأصول١١٩/٢.

ومنهم من تمسّك بأن قال: إنما قلنا ذلك لأن الضمير قد صار عوضًا عن التنوين؛ فينبغي أن لا يجوز العطف عليه، كما لا يجوز العطف على التنوين، والدليل على استوائهما أنهم يقولون "يا غلام" فيحذفون الياء كما يحذفون التنوين وإنما اشتبها لأنهما على حرف واحد، وأنهما يكملان الاسم، وأنهما لا يُفْصَلُ بينهما وبينه بالظرف؛ وليس كذلك الاسم المظهر[١].

قال سيبويه: " ومما يقبح أن يشركه المظهر علامةُ المضمَر المجرور، وذلك قولك: مررتُ بك وزيدٍ، وهذا أبوك وعمرٍو، كرهوا أن يشرك المظهر مضمَراً داخلا فيما قبله؛ لأن هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعتْ أنها لا يُتكلّم بها إلا معتمدة على ما قبلها، وأنها بدلٌ من اللفظ بالتنوين، فصارت عندهم بمنزلة التنوين"[٢].

وواضح في هذه المسألة مبالغة سيبويه والبصريين في تمسكهم بالقياس وردهم السماع؛ لأن العطف بغير إعادة الجار ثابت من كلام العرب في نثرها ونظمها فالأخذ به أولى وأرجح.

المسألة السادسة عشرة: العطف على موضع اسم "إن" قبل مجيء الخبر.

أجاز الكسائي[٣] العطف على موضع اسم "إن" قبل مجيء الخبر محتجا بقوله تعالى﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَىٰ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ فقد لاحظ أن كلمة ﴿ وَالصَّابِئُونَ﴾ عطفت بالرفع على اسم إن المنصوب قبل تمام الخبر، وهو ﴿ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ فوضع قاعدة عامة: أنه يجوز العطف على موضع

١ – الإنصاف٢/٣٨٢.

٢ – الكتاب٢/٣٨١.

٣ – شرح الكافية للرضي ٤ / ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، وخزانة الأدب٤/٣١٥.

إن واسمها، وموضعهما الابتداء وهو مرفوع، قبل مجيء الخبر، فيقال: إن محمدا وعلي مسافران. ومنع ذلك سيبويه[1] والبصريون، وأجابوا عن الآية جوابين: أحدهما: أن خبر إن محذوف تقديره: مأجورون أو آمنون أو فرحون، والصابئون مبتدأ وما بعده خبره، واستشهدوا لذلك بقول بعض الشعراء[2]:

خليليَّ هل طِب فإني وأنتما ... وإن لم تبوحا بالهوى دنفان

أي: فإني دنف كما تدل على ذلك بقية العبارة. والجواب الثاني: أن الخبر المذكور في الآية خبر إن، أما {وَالصَّابِئُونَ} فخبرها محذوف، تقديره: كذلك، واستشهدوا لهذا الجواب بقول ضابئ بن الحارث البرجمي[3]:

فَمن يَك أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْله ... فَإِنِّي وقيار بهَا لغريب

فغريب خبر "إنَّ" بدليل دخول لام التوكيد عليه وخبر "قيار" محذوف تقديره: كذلك. وكأنما أحس الفراء تلميذ الكسائي أن البصريين مصيبون في موقفهم لعدم جريان ذلك على ألسنة العرب، فرأى أن يتوقف عند نص الآية وأن يخصص القاعدة بما يماثلها، فقال: إنه لا يجوز ذلك إلا فيما لم يظهر فيه عمل إن، وهو الاسم المبني مثل {الَّذِينَ} في الآية، وضمير المتكلم في بيت ضابئ.

---

١ – الكتاب ٢ / ١٥٥.

٢ – البيت من البحر الطويل بلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٣٦٢، وتخليص الشواهد ص٣٧٤، وشرح ابن الناظم ص١٢٧، وشرح الأشموني ١/ ١٤٤، وشرح التسهيل ٢/ ٥٠، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٦٦، ومغني اللبيب ٢/ ٤٧٥، والمقاصد النحوية ٢/ ٢٧٤.

٣ – البيت من البحر الطويل في الأصمعيات ص١٨٤، والإنصاف ص٩٤، وتخليص الشواهد ص٣٨٥، وخزانة الأدب ٩/ ٣٢٦، ١٠/ ٣١٢، ٣١٣، ٣٢٠، والدرر ٢/ ٤٨١، ٢/ ٤٨٣، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٦٩ وشرح شواهد المغني ص٨٦٧، وشرح المفصل ٨/ ٦٨، والشعر والشعراء ص٣٥٨، والكتاب ١/ ٧٥، ولسان العرب ٥/ ١٢٥، "قير".

قال الفراء: " فإن رفع الصائبين على أنه عطف على الذين ، والذين حرف على جهة واحدة[١] في رفعه ونصبه وخفضه، فلما كان إعرابه واحدًا وكان نصب " إن " نصبا ضعيفا ، وضعفه أنه يقع على الاسم ولا يقع على خبره جاز رفع الصائبين ولا أستحب أن أقول إن عبد الله وزيد قائمان لتبيين الإعراب في عبد الله ، وقد كان الكسائي يجيزه لضعف إن ، وقد أنشدونا هذا البيت رفعا ونصبا :

.....فإني وقيار بها لغريب .

وليس هذا بحجة للكسائي في إجازته "إن عمراً وزيدٌ قائمان"؛ لأن قيار قد عطف على اسم مكني عنه والمكنى لا إعراب له فسهل ذلك فيه كما سهل في الذين إذا عطفت عليه " الصابئون " وهذا أقوى في الجواز من الصابئين لأن المكنى لا يتبين فيه الرفع في حال والذين قد يقال اللذون"[٢].

المسألة السابعة عشرة: مجيء " أنَّ " بمعني لعل "

ذهب سيبويه إلى أنه يجوز أن تجيء "أنَّ" بمعنى لعل، واحتج لذلك بالسماع، قال تعالى:﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءتْ لاَ يُؤْمِنُونَ ﴾[٣] قول الشاعر وهو دريد بن الصمة[٤]:

---

١ – يريد أنه مبني غير معرب فلا يتغير أخره .

٢ – معاني القرآن ١/٣١٠، ٣١١.

٣ – الأنعام آية ١٠٩.

٤ – البيت من الطويل وهو لحاتم الطائي في ديوانه (ص : ٤٠) برواية " أريني جواد مات هزلا لعلني " ولحطائط بن يعفر في خزانة الأدب (١ /٤٠٦) وشرح المفصل (٧٨/٨) برواية " لانتني " والشعر والشعراء (١ / ٢٥٤) وهو لحاتم أو لحطائط في التصريح (١ / ١١١) برواية لعلني ، ولحاتم في الصحاح (٢ / ١٣٢٣) " علل " ولحاتم أو لدريد أو لحطائط أو لمعن بن أوس في لسان العرب (١ / ١٥٨) ، وبلا نسبة في =

ذَرِينِي أَطُوفُ فِي الْبِلاَدِ لأَنَّنِيأَرَى مَا تَرَيْنَ أَوْ بَخِيلاً مُخَلَّدَا

وقال الآخر[1]:

هَلْ أَنْتُمُ عَائِجُونَ بِنَا لأَنَّانَرَى الْعَرَصَاتِ أَوْ أَثَرَ الْخِيَامِ

وقال عدى بن زيد[2]:

أَعَاذِلُ مَا يُدْرِيَك أَنَّ مَنِيَّتِيإِلَى سَاعَةٍ فِي الْيَوْمِ أَوْ فِي ضُحَى الْغَدِ

أي لعل منيتي ، والمعني ما يشعركم لعلها إذا جاءت لا يؤمنون ، وهذا ما فسره الخليل وسيبويه بقوله : "أئت السوق أنك تشتري لنا شيئاً أي لعلك"[3].

=

أوضح المسالك (١ / ١٢٢) وسر صناعة الإعراب (١ / ٢٣٦) والدر المصون (٣ / ١٥٤)

والشاهد : قوله " لأنني " حيث جاءت " أن " بمعنى لعل .

١ – البيت من الوافر وهو للفرزدق في ديوانه (٢ / ٢٩٠) برواية ألستم عائجين لعلنا ، وخزانة الأدب (٩ / ٢٢٢) ، ولجرير في ملحق ديوانه (ص : ١٠٣٩) ، ولسان العرب (١ / ١٥٨ " أنن ") برواية " لأنا " ، وبلا نسبة في الإنصاف (١ / ٢٢٥) وخزانة الأدب (١٠ / ٤٢٢) برواية " ألا يا صاحبي قفا لَعَّنا ، وشرح التصريح (١ / ١٩٢) برواية " هل أنتم عائجون بنا لعلنا ، وبرواية الطبرسي في تفسير الرازاي (١٣ / ١١٨) والدر المصون (٣ / ١٥٤) . والشاهد فيه كسابقة .

٢ – البيت من الطويل وهو لعدي بن زيد في لسان العرب (١ / ١٥٨ " أنن ") وتفسير الرازي (١٣ / ١١٩) وتفسير الطبري (٥ / ٣٠٨) والدر المصون (٣ / ١٥٤) والحجة (٣ / ٣٨٠) .

والشاهد فيه قوله أن " منيتي " حيث جاءت أن بمعنى " لعل " أي لعل منيتي .

٣ – مجمع البيان ٤/٤٣٤.

قال سيبويه: " وأهل المدنية يقولون " أنها " فقال الخليل : هي بمنزلة قول العرب : إئت السوق أنك تشتري لنا شيئا ، أي لعلك ، فكأنه قال : لعلها إذا جاءت لا يؤمنون"[١] .

وذهب الكسائي[٢] إلى أنه لا يجوز أن تكون أنّ في هذه الشواهد بمعنى لعل وإنما هي " أنَّ " المثقلة. تمسكا بالقياس وهو استعمال الحرف في معناه الأصلي.

المسألة الثامنة عشرة: اقتران خبر "كاد" بـ"أن".

يرى سيبويه عدمَ جوازِ قترانِ خبرِ كاد بـ"أنْ" إلا في الضرورة الشعرية، وقاس "كاد" في ذلك على "كان". وإنما كان خبر "كاد" مضارعًا مجردًا من "أن"؛ لأنها للأخذ في الفعل، فخبره في المعنى حال، فلذلك جعلوا في موضع خبره فعل الحال[٣]. و"أن" لا تدخل على الفعل إلا إذا كان مستقبلا. قال سيبويه: " ويضطر الشاعر فيقول: كدت أن، فلما كان المعنى فيهنّ ذلك تركوا الأسماء لئلا يكون ما هذا معناه كغيره، وأجروا اللفظ كما أجروه في كنت، لأنه فعلٌ مثله. وكدت أن أفعل لا يجوز إلا في شعر، لأنه مثل كان في قولك: كان فاعلاً ويكون فاعلاً[٤]."

وذكر ابن جني أن من الشاذ في السماع المطرد في الاستعمال أيضًا: استعمالك "أنِ" المصدرية بعد كاد، نحو: كاد زيد أن يقوم، هو قليل شاذ في الاستعمال وإن لم يكن قبيحًا ولا مأبيًّا في القياس[٥]. وذهب جماعة من النحاة

١ – الكتاب ١٢٣/٣.

٢ – إعراب القرآن للنحاس٩٠/٢.

٣ – التذييل ٣٣٦/٤.

٤ – الكتاب١٢/٣.

٥ – الخصائص١٠١/١.

منهم ابن يعيش[١]، وابن مالك[٢]، وابنه بدر الدين[٣] وابن عقيل[٤]، إلى ما ذهب إليه ابن جني من أن اقتران خبر كاد بـ"أنْ" قليل وليس مقصورًا على الضرورة، واستدلوا على ذلك فيما استدلوا به بما جاء من نحو قوله –صلى الله عليه وسلم: (كاد الحسد يغلب القدر، وكاد الفقر أن يكون كفرًا)[٥] ، ومن اقترانه بـ أن قوله صَلَّى اللَّـهُ عَلَيْـهِ وَسَلَّمَ: "ما كدت أن أصلي العصر حتى كادت الشمس أن تغرب"[٦]. وقوله[٧]:

كَادَتِ الْنَفْسُ أنْ تَفِيظَ عَلَيْهِ ... "إذ غدا حشو ريطة وبرود

أن يكون دخولُ أَنْ هنا غير شاذّ، كما كان إسقاطها في عسى كذلك، وسيبويه خصّ هذا بالشعر ولم يجعله لغةً لبعض العرب.

قال ابن عصفور: "الصحيح أن دخولها في خبر كاد ضرورة"[٨].

---

١ – شرح المفصل/٣٨٠.

٢ – شرح التسهيل١/٣٩١.

٣ – شرح ابن الناظم١/١١٢.

٤ – شرح ابن عقيل١/٣٣٠.

٥ – الحديث أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء: ٥٣٣، ١٠٩. وهو في الإنصاف٢/٤٦١، ابن يعيش٤/٣٨٠

٦ – أخرجه البخاري في كتاب الآذان/ الباب (٢٦)، وكتاب المواقيت/ الباب (٣٦)، وكتاب صلاة الخوف/ الباب (٤)، وهو في سنن النسائي كتاب السهو/ الباب (١٠)، وابن حنبل (١/ ١٢٦).

٧ – البيت من البحر الخفيف لأبي زبيد الطائي في الاقتضاب ص٦١٤، ونسبه الدسوقي في حاشيته على المغني ٢/ ٢٨٧، والأمير ٢/ ١٨٣، لمحمد بن مناذر، وهو بلا نسبة في أدب الكاتب ص٤٠٦، والاقتضاب ص٣٠٧، وأوضح المسالك ١/ ٣١٥، وخزانة الأدب ٩/ ٣٤٨، وشرح الأشموني ١/ ١٢٩

٨ – ضرائر الشعر ص٦١.

وقال الشاطبي: "والحقّ مع سيبويه"[١].

وقال أبو البركات الأنباري: "فأما الحديث: ((كاد الفقر أن يكون كفرًا)) فإن صح فزيادة أن من كلام الراوي لا من كلامه –عليه السلام– لأنه –صلوات الله عليه– أفصحُ مَن نطق بالضاد"[٢]. انتهى. أي: أنه يرى رأي سيبويه[٣].

المسألة التاسعة عشرة: نعت ضمير الغيبة.

ذهب سيبويه [٤]، وجمهور النحاة إلى أن الضمير لا ينعت ولا ينعت به [٥]. ولهم في منع نعت الضمير تعليلات وأدلة اعتمدوا عليها، وحججا استندوا إليها.فأما تعليلاتهم التي اعتمدوا عليها فقد تعددت رؤيتهم لها وتنوعت تعبيراتهم عنها.

فقد علل لذلك سيبويه بأن الاسم لا يضمر إلا بعد أن يعرف وبذلك قد استغنى عن النعت ، أشار إلى ذلك بقوله: (واعلم أن المضمر لا يكون موصوفا من قبل أنك إنما تضمر حين ترى أن المحدث قد عرف من تعنى) [٦]. كما أن من تعليلاته أن الظاهر لا يكون نعتا للضمير وقد صرح بذلك في قوله : (وأما قوله – عزوجل –﴿ وَٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ هُوَ ٱلۡحَقُّ مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ

١ – المقاصد الشافية٢/٢٧٢.

٢ – الإنصاف٢/٤٦٢.

٣ – أصول النحو٢/٢٤٥–٢٥١.

٤ – الكتاب٢/١١.

٥ – شرح التسهيل لابن مالك٣/٣٢١، وشرح الكافية للرضي٢/٣١٠.

٦ – الكتاب٢/١١.

يَدَيْهِ ﴾ [1] فإن الحق لا يكون صفة لـ (هو) من قبل أن (هو) اسم مضمر، والمضمر لا يوصف بالمظهر أبدا ، لأنه قد استغنى عن الصفة) [2] .

وبنفس ما سبق عند سيبويه علل أبو العباس المبرد. ترى ذلك واضحا في قوله: (والمضمر لا يوصف به، لأنه ليس بتحلية ولا نسب، ولا يوصف، لأنه لا يضمر حتى يعرف، ولأن الظاهر لا يكون نعتا) [3] .

وبمثل ما ذكرا علل ابن يعيش [4] ، وابن الحاجب [5] ، والصيمري [6] .

وعلل ابن أبي الربيع إلى جانب ما ذكر سابقا بأن النعت والمنعوت كالشيء الواحد، والشيء الواحد لا يكون ظاهرا ومضمرا، لأن المضمر وضعه مخالف لوضع الظاهر، والمضمر إنما يذكر حيث يعلم على من يعود، ويكون معه ما يفسره، والظاهر أنه وضع لبيان ما لا دليل للمخاطب على مسماه إلا به [7].

وذكر الرضي [8] أنه إنما لم ينعت المضمر، لأنه في غاية الوضوح والانكشاف، فقال: "اعلم أن المضمر لا يوصف ولا يوصف به ، أما أنه لا يوصف فلأن المتكلم والمخاطب منه أعرف المعارف، والأصل في وصف المعارف أن يكون للتوضيح ، وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل، وأما الوصف

---

١ – فاطر آية٣١.

٢ – الكتاب٢/٨٧–٨٨.

٣ – المقتضب٤/٢٨١، ٢٨٤.

٤ – شرح المفصل٣/٥٦.

٥ – الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٤٤٥.

٦ – التبصرة والتذكرة ١ / ١٧١ – ١٧٢.

٧ – البسيط١/٣٢٠، ٣٢١.

٨ – شرح الكافية١/٩٩٥ .

(المفيد للمدح والذم فلم يستعمل فيه ، لأنه امتنع فيه ما هو الأصل في وصف المعارف .

ولم يوصف الغائب إما لأن مفسره – في الأغلب – لفظي ، فصار بسببه واضحا غير محتاج إلى التوضيح المطلوب في وصف المعارف – في الأغلب – وإما لحمله على المتكلم والمخاطب ؛ لأنه من جنسهما .

وأما أنه لا يوصف به فلأن الموصوف في المعارف ينبغي أن يكون أخص أو مساويا، ولا أخص من المضمر ، ولا مساوي له حتى يقع صفة له" .

وخالف الكسائي عامة النحاة فيما اتفقوا عليه من أن الضمير لا ينعت ولا ينعت به، فأجاز هو نعت ضمير الغيبة، نحو: مررت به المسكين. واختلف النقل عن الكسائي في نعت الضمير فنقل عنه بعض النحاة منهم أبو حيان [١] والسمين الحلبي[٢] ، والسيوطي[٣] ، والأزهري[٤] ، وابن عقيل[٥] ، والسلسيلي[٦] ، وابن هشام[٧] إجازة نعت ضمير الغيبة بنعت مدح أو ذم أو ترحم.

ونسب إليه الفراء[٨]، والنحاس[٩]، وابن مالك[١٠] إجازة نعت ضمير الغائب مطلقا.

---

١ – ارتشاف الضرب ص ١٩٣١.

٢ – الدر المصون ٢ / ١٩٨.

٣ – همع الهوامع٣/١٢١.

٤ – موصل النيل ص ١٠٦٧.

٥ – المساعد ٢ / ٤٢٠.

٦ – شفاء العليل ٢ / ٧٥٩.

٧ – مغني اللبيب ٥/٣٨٠ –٣٨٣.

٨ – معاني القرآن١/٤٧٠، ٤٧١.

٩ – إعراب القرآن٢/٢٦٠.

١٠ – شرح التسهيل٣/٣٢١.

واحتج الكسائي لمذهبه بالسماع، فمن ذلك قوله تَعَالَىٰ:﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾﴾ [1] ، وقوله تَعَالَىٰ:﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٦٣﴾﴾ [2]، وقوله تَعَالَىٰ:﴿قُلْ إِنَّ رَبِّى يَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ ۚ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴿٤٨﴾﴾ [3]. قال الرضي : (وأجاز الكسائي وصف ضمير الغائب فى نحو قوله تَعَالَىٰ:﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [4] ، وقولك: مررت به المسكين)[5].

وحمل الجمهور ما استدل به الكسائي على البدل [6]، وذكر ابن مالك أن حمله على البدل فيه تكلف [7].

المسألة العشرون: تقديم معمول اسم الفعل عليه.

ذهب الكوفيون[8] إلى أن "عليك، ودونك، وعندك" في الإغراء يجوز تقديم معمولاتها عليها، نحو "زيدًا عليك، عمرًا عندك، وبكرًا دونك". واحتجوا على ذلك بالسماع والقياس أما السماع فنحو قوله تعالى: ﴿ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٤] والتقدير فيه: عليكم كتاب الله: أي الزموا كتاب الله، فنصب كتاب الله بعليكم، فدَّل على جواز تقديمه. وقال الشاعر[9]:

---

١ – يونس الآيتان٦٢/ ٦٣.

٢ – البقرة آية١٦٣.

٣ – سبأ آية٤٨.

٤ – آل عمران آية٦.

٥ – شرح الكافية ٣١٠/٢.

٦ – شرح الكافية ٣١٠/٢، ٣١١.

٧ – شرح التسهيل٣٢١/٣.

٨ – ينظر: شرح الكافية للرضي٦٤/٢، والتصريح٢٥٢/٢، وحاشية الصبان١٧٧/٣.

٩ – الرجز لجارية من بني مازن في الدرر ٢/ ٣٤٠، والمقاصد النحوية ٤/ ٣١١، وبلا نسبة =

يا أيها المائح دَلْوِي دُونَكا ... إني رأيت الناس يَحْمِدُونَكَا

وبظاهر هذه الشواهد أخذ الكسائي وجماعة من الكوفيين وبَنَوْا عليها قاعدة حاصلها أنه يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه، حملًا على الفعل؛ لأن اسم الفعل إنما عمل لكونه تضمن معنى الفعل، والفعل يجوز تقديم معموله عليه، ومن تمام حمل اسم الفعل على الفعل أن يجوز في اسم الفعل ما جاز في الفعل. هذا ما يقتضيه القياس. ولم يرتضِ البصريون هذا، وقالوا: إن البيت يحتمل وجوهًا أخرى من الإعراب؛ منها أن يكون "دلوي" مفعولًا به لفعل محذوف يفسره اسم الفعل الملفوظ، نص على ذلك سيبويه[١]. ومنها أن يكون "دلوي" مبتدأ وخبره الجملة من اسم الفعل وفاعله، والرابط ضمير منصوب بدونك محذوف، والتقدير: دلوي دونكه، كما تقول: دلوي خذه، ومنها أن يكون دلوي خبر مبتدأ محذوف، ثم قالوا: إن البيت الواحد لا تثبت به قاعدة، فليكن هذا البيت شاذًّا إن لم تقبلوا تأويله[٢].

المسألة الحادية والعشرون: تقديم أداة الاستثناء في أول الكلام.

منع البصريون[٣] تقديم أداة الاستثناء في أول الكلام، موجبا كان أو منفيا، فلا يقال: "إلا زيدا قام القوم"، ولا: "إلا زيدا ما أكل أحد طعاما"، ولا: "ما –إلا زيدا– قام القوم" معتمدين في ذلك على القياس حيث قاسوا أداة الاستثناء على

=

في أسرار العربية ص١٦٥، والأشباه والنظائر ١/ ٣٤٤، والإنصاف ١/ ٢٢٨، وأوضح المسالك ٤/ ٨٨، وجمهرة اللغة ص٥٧٤، وخزانة الأدب ٦/ ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٧، وذيل السمط ص١١، وشرح الأشموني ٢/ ٤٩١، وشرح التسهيل ٢/ ١٣٧، والتصريح٢/٢٩١.

١ – شرح التسهيل لابن مالك٢/١٣٧.

٢ – ينظر الإنصاف١/١٨٤، ١٨٥، وينظر أيضا تعليق المحقق، واللباب١/٤٦١، ٤٦٢، و

٣ – ينظر: المساعد١/٥٦٩، والتذييل٨/٢٤١، وتمهيد القواعد٥/٢١٦١.

واو العطف، وواو العطف لا تقع في أول الكلام. وسمع الكسائي[١]:

خلا اللهَ لَا أَرْجُو سِوَاك وإنّما ... أَعُدُّ عِيالي شُعْبةً من عِيالِكَا

فلم يلتفت إلى أن ذلك ضرورة شعرية دفعت الشاعر إلى المخالفة المنطقية لترتيب الكلام، فسوغه لا في "خلا" وحدها بل أيضا مع "إلا"، بحجة أنها الأصل في الباب وخلا فرع لها، والأصل أولى بما يجوز في الفرع، وبذلك وضع قاعدة عامة هي جواز تقديم المستثنى في أول الكلام سواء أكان موجبا أم منفيا، وزعم أن المستثنى فضلة كسائر الفضلات. وكثير من الفضلات يجوز تقديمه أول الكلام؛ كالمفعول به في قوله: ﴿فَرِيقًا كَذَّبُوا وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ﴾[٢].

المسألة الثانية والعشرون: إعمال صيغ المبالغة.

ذهب سيبويه إلى القول بجواز إعمال صيغ المبالغة واحتج لذلك بما سمع عن العرب من نصوص شعرية ونثرية تدل على إعمالها، فقد روى قولهم في الاختيار: "أما العسلَ فأنا شرَّاب" بنصب العسل مفعولا به لشراب، كما روى طائفة من الأشعار، عملت فيها صيغ: فَعُول ومِفْعال وفَعيل وفَعِل[٣]، وعلى الرغم من ذلك كان الكسائي والفراء ينكران عمل هذه الأسماء محتجين هم وأصحابهم بأنها فرع عن أسماء الأفعال، وأسماء الأفعال فرع عن الفعل

---

١ – البيت من البحر الطويل للأعشى في خزانة الأدب ٣/ ٣١٤، والمقاصد الشافية٣/٣٧٢، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص٣٨٢، وحاشية يس ١/ ٣٥٥، والدرر ١/ ٤٩٠، ٥٠٠، وشرح التسهيل ٢/ ٢٩١، ٣١٠، وشرح الأشموني ١/ ٢٣٧، وشرح ابن عقيل ١/ ٣٢١، ولسان العرب ١٤/ ٢٤٢، "خلا" والمقاصد النحوية ٣/ ١٣٧، وهمع الهوامع ١/ ٢٢٦، ٢٣٢.

٢ – المائدة أية ٧٠. ينظر: التذييل ٨/٢٤١، وشرح الأشموني١/٥٠٨ هامش ٤٤٩، وهمع الهوامع٢/٢٦٠، وأوضح المسالك٤/٨٦.

٣ – الكتاب ١/١١٠–١١٤ ،١٣٧/٣، وخزانة الأدب٨/١٦٠.

المضارع؛ ولذلك ضعف عملها [١]. فالكسائي هنا يقدم القياس على السماع. وهذا يدل على أنهم كانوا يرفضون السماع أحيانا؛ ومن ثَمَّ يرفضون ما يُبنى عليه من قواعد وأحكام، ورفضوا الاعتداد بما رواه سيبويه في الكتاب من إعمال أسماء المبالغة في أقوال العرب الفصحاء وأشعارهم. والصواب صحة الإعمال كما ذهب إليه البصريون، لوجوده نظما ونثرا.

المسألة الثالثة والعشرون: إعمال اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي.

من شروط إعمال اسم الفاعل المجرد من "أل" كونه للحال أو للاستقبال"؛ لأنه إنما عمل حملا على المضارع؛ لما بينهما من الشبه اللفظي والمعنوي؛ "لا للماضي"؛ لأنه لم يشبه لفظ الفعل الذي هو بمعناه، هذا هو القياس، وورد السماع بخلاف ذلك وبناء عليه أجاز الكسائي عمله بمعنى الماضي، وتبعه على ذلك هشام وأبو جعفر وجماعة، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨] وجه الدلالة منه أن "باسط" بمعنى الماضي وعمل في "ذراعيه" النصب. "وقال" المانعون: "لا حجة له ولهم في "باسط ذراعيه" لأنه على" إرادة "حكاية الحال" الماضية، "فالمعنى: يبسط ذراعيه"، فيصح وقوع المضارع موقعه "بدليل" أن الواو في "وكلبهم" واو الحال؛ إذ يحسن أن يقال: جاء زيد وأبوه يضحك، ولا يحسن: وأبوه ضحك؛ "و" لذا قال سبحانه وتعالى: {وَنُقَلِّبُهُمْ} [الكهف: ١٨] بالمضارع الدال على الحال. "ولم يقل: وقلبناهم"، بالماضي، ومحل الخلاف في رفعه الظاهر ونصبه المفعول به، أما رفع الوصف الماضي الضمير المستتر فجائز اتفاقًا.

غير أن الكسائي تمسك بالآية واتخذ منها قاعدة كلية مجوزا مثل: "زيدٌ معطٍ عمرا أمس درهما" وتابعه في ذلك تلميذه هشام، بينما ظل الفراء مع جمهور

١ – ينظر: التذييل ٣١٨/١٠، والمقاصد الشافية٢٨٧/٤، والتصريح١٦/٢.

البصريين لا يجيز إعمال اسم الفاعل في المفعول به إذا كان بمعنى الماضي[١].

المسألة الرابعة والعشرون: جواز وقوع الجملة الإنشائية صلة.

شرط جملة الصلة أن تكون خبرية، وهي المحتملة للتصديق والتكذيب في نفسها؛ من غير نظر إلى قائلها؛ لأن الموصول وضع وصلة إلى وصف المعارف بالجمل نحو: جاء الرجل الذي قام أبوه. ومن شرط الجملة المنعوت بها أن تكون خبرية "معهودة" للمخاطب؛ لأنك إنما تأتي بالصلة لتعرف المخاطب الموصول المبهم بما كان يعرفه قبل ذكر الموصول من اتصافه بمضمون الصلة. ولا يجوز أن تكون جملة "طلبية"، وهي ما تأخر وجود معناها عن وجود لفظها أمرا كانت أو نهيا، كاضربه، ولا تضربه، فلا تقل: جاء الذي اضربه، أو لا تضربه؛ لأن كلا من الإنشاء والطلب لا خارجي له، فضلا عن أن يكون معهودا، فلا يصلح لبيان الموصول، وأجاز الكسائي[٢] الوصل بالأمر والنهي[٣]. معتمدًا في ذلك على السماع فقد ورد وقوع جملة الصلة مصدرة بلعل، وعسى. قال الشاعر[٤]:

وَإِني لَرَاجٍ نَظْرَةً قِبَلَ التي ... لَعَلِّي وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا أَزُورُهَا

---

١ – ينظر: المقتصد ١/٥١٣،٥١٢، والإيضاح في شرح المفصل ١/٦٥٠، وشرح الكافية للرضي ٣/٤١٦، شرح التسهيل لابن مالك٣/٧٥، وهمع الهوامع٢/٩٥، والتصريح٢/١١، ١٢.

٢ – ينظر: توضيح المقاصد١/٤٤٤، وشرح الأشموني١/١٤٨، والمساعد١/١٣٧، والتصريح١/١٦٨.

٣ – ينظر: ارتشاف ص ٩٩٦، والأشموني١/١٤٨، وشفاء العليل ١/٢١٩، والتصريح١/١٦٨، ١٦٩.

٤ – البيت من البحر الطويل لتوبة بن الحمير في شرح أبيات سيبويه ١/ ٦٠٣؛ والكتاب ٢/ ٢٠٠؛ ونوادر أبي زيد ص٧٢؛ وبلا نسبة في المقتضب ٤/ ٢٠٣.

وقول الآخر[١]:

وَمَاذَا عَسَى الْوَاشُونَ أَنْ يَتَحَدَّثُوا ... سِوَى أَنْ يَقُولُوا إِنَّنِي لَكِ عَاشِقُ

ولا شاهد في هذين البيتين عند المانعين؛ لأنه يمكن تخريجهما على إضمار قول في الأول، أي: قبل التي أقول فيها لعلي أزورها، وأن "ماذا" في الثاني اسم واحد، وليست "ذا" موصولة؛ لموافقة "عسى" "لعل" في المعنى[٢]، والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال، لذلك لا حجة للكسائي فيما ذهب إليه. وإنما اشترط كون جملة الصلة خبرية لأنه يجب أن يكون مضمونها معلوم الانتساب إلى الموصول للمخاطب قبل الخطاب والجمل الإنشائية ليست كذلك لأن مضمونها لا يعلم إلا بعد إيراد صيغها[٣].

المسألة الخامسة والعشرون: إضافة "حيث" إلى المفرد.

(حَيْثُ) من الظروف المبنية، وَعلة بنائها شبهها بالحرف فِي الافتقار؛ إِذْ لَا تسْتَعْمل إِلَّا مُضَافَة إِلَى جملَة وبنيت على الضَّم تَشْبِيها بقبل وَبعد؛ لِأَن الْإِضَافَة للجملة كلا إِضَافَة لِأَن أَثَرهَا وَهُوَ الْجَرّ لَا يظْهر"[٤]. ويرى ابن يعيش "أن الذي أوجب بناءَها أنّها تقع على الجهات الست، وهي "خَلْف"، و"قُدامٌ "، و"يمِينٌ"، و"شِمالٌ"، و"فَوْقٌ"، و"تَحْت"، وعلى كلّ مكان، فأبهمتْ "حَيْثُ" ووقعتْ عليها جميعًا، فضاهتْ بإبهامها في الأمكنة "إذ" المبهمةَ في الأزمنة الماضية كلها. فكما كانت "إذْ" مضافة إلى جمله تُوضِحها، أُوضحتْ "حَيْثُ" بالجملة التي

---

١ – البيت من البحر الطويل لجميل بثينة في ملحق ديوانه ص٢٤٣؛ وخزانة الأدب ٦/ ١٥٠، ١٥٣؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص١٣٨٣؛ ولسان العرب ١٠/ ٣٨٥ "ومق"؛ وللمجنون في ديوانه ص١٦٠؛ والأغاني ٢/ ٥٠؛ ولسان العرب ١٠/ ٢٧ "نبق".

٢ – شرح الأشموني١/١٤٩.

٣ – حاشية الصبان١/٢٣٧.

٤ – همع الهوامع٢/٢١٢.

تُوضَح بها "إذْ" من ابتداء وخبر، وفعل وفاعل. وحين افتقرتْ إلى الجملة بعدها، أشبهتْ "الّذِي" ونحوَها من الموصولات في إبهامها في نفسها وافتقارِها إلى جمله بعدها تُوضِحها، فبُنيت كبناء الموصولات[١].

فهي ملازمة للإضافة، تكثر إضافتها إلى الجمل وتندر إضافتها إلى المفرد، كقول الراجز[٢]:

أَمَا تَرَى حَيثُ سُهَيلٍ طَالِعًا ... نَجْمًا يُضيءُ كالشِّهَاب لَامِعًا

وقول الآخر[٣]:

وتَطعَنُهم حَوْلَ الحُبَى بَعْدَ ضَرْبِهم... بِبِيضِ المَوَاضى حَيثُ لىِّ العَمائمِ

فحيث في البيت الأول مضافة إلى (سهيل) ، وفي الثاني مضافة إلى (لي).

وقد جعل الكسائي[٤] إضافتها إلى المفرد قياسية محتجا بهذين البيتين، وذلك للأصل الذي يعتمد عليه نحاة الكوفة أنهم يبنون القواعد على كل ما ورد عن العرب، ولو كان الأكثر يخالفه، وهذا بخلاف نحاة البصرة فهم يبنون على الغالب وما ورد خلافه خرجوه على الشذوذ. فرأي الكسائي في هذه المسألة قد

---

١ – شرح المفصل ٣/١١٤.

٢ – الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٧/ ٣؛ والدرر ٢/ ١٢٤؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٦٠؛ وشرح المفصل ٣/ ١١٣؛ وشرح ابن عقيل ص٣٨٥؛ ومغني اللبيب ١/ ١٣٣؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٨٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ٢١٢.

٣ – البيت من البحر الطويل للفرزدق في شرح شواهد المغني ١/ ٣٨٩؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٨٧؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٦/ ٥٥٣، ٥٥٧، ٧/ ٤؛ والدرر ٣/ ١٢٣؛ والتصريح ٢/ ٣٩؛ وشرح المفصل ٤/ ٩٢؛ ومغني اللبيب ١/ ١٣٢؛ وهمع الهوامع ١/ ٢١٢.

٤ – ينظر: توضيح المقاصد٢/٨٠٤، وشرح الأشموني٢/١٤٧، والتذييل٨/٦٦، وهمع الهوامع٢/٢١٠،

بناه على ما سمع عن العرب في هذين البيتين دون الالتفات إلى ورود الأكثر بخلافه، في حين حمله البصريون على الندرة والشدود، وذلك لورود الأكثر بإضافته إلى الجمل.

المسألة السادسة والعشرون: وجوب إبدال ألف المقصور واوا عند التثنية.

تُقلب ألف المقصور عند التثنية واوًا إذا كانت مبدلة من الواو، ولم تتجاوز ثلاثة أحرف فتقول في تثنية: عصا" عصوان. "وقفا" قفوان، و(رضِا): رضوان، و(ضُحى) ضحوان، وفي (ربا) ربوان. وحكى الكسائي في (رضا) رضيان، وقاس على هذه الحكاية جواز قلب الألف ياء إذا كانت الفاء مكسورة أو مضمومة[١]؛ وذلك لأنه اعتبر الساكن بين كسرة الفاء، والألف حاجزا غير حصين، وحمل الضمة على الكسرة، فجوز قلب الألف ياء وإن كان أصلها الواو لكسر ما قبلها. قال الجوهري: "وسمع الكسائي: رضوان، في تثنية الرضا، والحمى" قال: والوجه حميان ورضيان" قال: "ومن العرب من يقولها باليا على الأصل، والواو أكثر"[٢]. وكأنه يعني بالأصل القياس عنده، فإن الأصل في الألف الواو[٣]. وأجيب بأن هذه الحكاية من الندور بحيث لا يقاس عليه[٤] فلا يؤخذ بمذهب الكسائي؛ لأنه يؤدي إلى خلط الواوي باليائي.

المسألة السابعة والعشرون: مد المقصور.

قد يجيء مصدر الثلاثي على "فِعِّيْلَى" بكسر الفاء والعين المشددة للدلالة على المبالغة، كقولهم: خصَّه بالشيء خِصِّيْصَى[٥]. وهذا الوزن من أوزان ألف

---

١ – المقاصد الشافية ٤٣٤/٦، وتمهيد القواعد ٥٠٩٥/١٠، والتصريح ٥٠٨/٢.

٢ – الصحاح ٢٣٥٧/٦ (رضا).

٣ – المقاصد الشافية ٤٣٥/٦.

٤ – المساعد ١٤٢/٤.

٥ – فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال المشهور بالشرح الكبير. ص١٩٤. جمال =

التأنيث المقصورة نحو: حِثِّيْثَى" بحاء مهملة وثاءين مثلثتين بينهما ياء مثناة تحتانية، حث على الشيء إذا حض عليه. "وخِلِّيْفَى" بالخاء المعجمة والفاء: الخلافة. وفي الأثر عن عمر رضي الله عنه: "لولا الخليفي لأذَّنتُ"[١]. والقياس يثبت أن كل مصدر كان على مثال الفِعيِّلى فهو مقصور لا يمد ولا يكتب بالألف، نحو: الهِزِّيمى، والخِطِّيمى، والرِّثِّيثَى والرِّدِّيدَى[٢]. وأجاز الكسائي في هذا المصدر المد قياسا على القصر اعتماد على حكاية رواها فقد قال الفراء: "وزعم الكسائي أنه سمع: (ما يفعل هذا إلا خِصَّيْصاءُ القوم. وكذلك قال. فِيِّضوضاء بينهم) . فسمع في هذا المد والقصر وأجاز المد فيه على القياس. ولم يقبل الفراء قياس الكسائي هذا وقال: " لم يُسمع أحدٌ من العرب يمد شيئا من هذا ولم يجز"[٣]. وقال أبوعلي القالي: " زعم الكسائى أنه سمع ما يفعل ذلك إلا خصيصاء قوم على مثال " فعيلاء" وهو شاذ نادر"، "وروى اللحيانى زل يزل زليلى بالقصر، وزليلاء بالمد. ومكث يمكث مكيثى. بالقصر ومكيثاء بالمد، والمد فيهما ردئ جدا شاذ نادر بمنزلة المد فى خصيصى. وحكى أبو زيد فِخِّيراء، وقال: يقول الرجل ما هذه الفخيراء التى أنت فيها، إذا فخر على الناس، وهو نادر أيضا"[٤]. فالكسائي يأخذ بالقياس في هذه المسألة فيجيز المد والقصر

=

الدين محمد بن عمر المعروف ببَحْرَق (٨٦٩ – ٩٣٠ هـ) تحقيق: د. مصطفى النحاس، كلية الآداب – جامعة الكويت، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م.

١ – النهاية ٢/ ٦٩ "خلف"، والتيسير بشرح الجامع الصغير ١٥/١، وإكمَالُ المُعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم٣٤٨/٢، و التصريح ٤٩٥/٢، وإرشاد السالك٨٧٠/٢.

٢ – المزهر ١٠٤/٢.

٣ – ينظر: المنقوص والممدود للفراء ص١٦، والشواهد والاستشهاد في النحو ص١٨٧.

٤ – المقصور والممدود لأبي علي القالي ص٣٠٤.

اعتمادا على روايات شاذة ونادرة. ومد المقصور شاذ عند البصريين لا ينقاس في الضرائر ولا غيرها[١]. وقد أخذ ابن ولاد بقياس الكسائي فأجاز القصر والمد فقال: فقال: "ومما يمد ويقصر ومعناه واحد. خصيصي. مكسور الأول مشدد يمد ويقصر والمعنى واحد تقول هؤلاء خصيصي فتقصر بأن شئت مددت فقلت خصيصاء يا فتى غير مصروف في الوجهين"[٢]. ولاشك أن مذهب الكسائي هنا ضعيف وإن كان فيه إثراء للغة؛ لبنائه على أمثلة وروايات شاذة ونادرة، والشاذ والنادر لا يقاس عليه.

المسألة الثامنة والعشرون: استعمال "ثانٍ" مع ما دون أصله لمعنى التصيير.

"يجوز أن تصوغ من لفظ اثنين وعشرة وما بينهما اسم فاعل، على وزن فاعل، "كما تصوغه من "فعَل" المفتوح العين، فتقول: ثان وثالث ورابع إلى العاشر، كما تقول" من فعل المتعدي: "ضارب، و" من اللازم: "قاعد"، إلا أن الاشتقاق من أسماء العدد سماعي، لأنه من قبيل الاشتقاق من أسماء الأجناس كـ: "تربت يداك" من التراب، واستحجر الطين من الحجر، و" اسم الفاعل من العدد "يجب فيه أبدًا أن يذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث" على القياس. "كما يجب ذلك مع ضارب ونحوه" من أسماء الفاعلين.

فأما ما دون الاثنين فإنه وضع على ذلك الحكم من أول الأمر فقيل" في المذكر: "واحد"، وفي المؤنث: "واحدة"، وهما من: وحَد يحِد.

ومن أوجه استعمال اسم الفاعل هذا أن تستعمله مع ما دون أصله الذي صيغ منه بمرتبة واحدة؛ ليفيد معنى "التصيير، والتحويل". فتقول: هذا رابعٌ ثلاثةً بتنوين رابع ونصب ثلاثة، أي: جاعل الثلاثة بنفسه أربعة، قال الله تعالى: ﴿ مَا

١ – الممتع الكبير في التصريف ص٩٣.

٢ – المقصور والممدود لابن ولاد ص٤١.

يَكُونُ مِنْ نَجْوَىٰ ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾[1]، أي إلا هو مصيرهم أربعة ومصيرهم ستة.

وإذا كان بمعنى "مُصَيِّر" جاز إضافته إلى ما دونه وإعماله بشرط كونه بمعنى الحال أو الاستقبال، واعتماده على نفي أو استفهام، أو ذي خبر أو حال أو موصوف. كما يجوز الوجهان: وهما الإضافة والإعمال في جاعل ومصير ونحوهما من أفعال التحويل والانتقال. ولا يستعمل هذا الاستعمال "ثان"، فلا يقال: ثاني واحدٍ، ولا: ثانٍ واحدًا". هذا هو القياس نص على ذلك سيبويه حيث قال: " وتقول: هذا خامس أربعةٍ؛ وذلك أنَّك تريد أن تقول: هذا الذي خمس الأربعة، كما تقول: خمستهم وربعتهم. وتقول في المؤنَّث: خامسة أربعٍ، وكذلك جميع هذا من الثلاثة إلى العشرة. إنَّما، تريد هذا الذي صيَّر أربعةً خمسةً. وقلما تريد العرب هذا وهو قياسٌ. ألا ترى أنك لا تسمع أحداً يقول: ثنيت الواحد ولا ثاني واحدٍ"[2]. "وأجازه الكسائي وحكاه عن العرب فقال: " بعض العرب يقول: ثاني واحد[3]، وحكاه الجوهري أيضا وقال: ثاني واحد، والمعنى: هذا ثني واحدا[4].

والأخذ بمذهب الكسائي أولى؛ لأن فيه ترجيح السماع؛ ولوجود معنى التصيير والتحويل في "ثاني واحدٍ".

---

١ – المجادلة آية ٧.

٢ – الكتاب ٥٥٩/٣.

٣ – ينظر: المساعد٩٨/٢، وارتشاف الضرب٧٧٠/٢، وتوضيح المقاصد ١٣٣٢/٣، التصريح٤٦٨/٢.

٤ – الصحاح "ثنى".٢٢٩٥/٦.

المسألة التاسعة والعشرون: جزم الفعل المضارع الواقع في جواب النهي.

إذا وقع الفعل المضارع جوابا للنهي فإنه لا يجزم إلا إذا صح إقامة شرط منفي مقامه، وعلامة ذلك أن يصح المعنى بتقدير "إنْ" قبل "لا" النافية نحو: "لا تدنُ من الأسد تسلم" "فهذا يصح جزمه لأن المعنى: إلا تدن من الأسد تسلم" بخلاف "لا تدن من الأسد يأكلك" فإن هذا لا يصح جزمه ويجب الرفع لعدم صحة قولك: إلا تدن من الأسد يأكلك؛ لأن الأكل لا يتسبب عن عدم الدنو، وإنما يتسبب عن الدنو نفسه. هذا مذهب الجمهور. وأجاز الكسائي جزم جواب النهي مطلقا، ولا يشترط تقدير "إن" قبل "لا"، بل يقدر: إن تدن من الأسد يأكلك.

واستدل الكسائي بالقياس على النصب؛ لأن المنصوب بعد الفاء جاء فيه ذلك كقوله تعالى: ﴿لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ﴾[١]. وبالسماع كقول النبي صلى الله عليه وسلم: " من أكل من هذه الشجرة فلا يقربنَّ مسجدنا يُؤذِنا بريح الثوم"[٢]، وقوله عليه الصلاة والسلام: "لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض"[٣]، وقول أبي طلحة لرسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا تشرفْ يُصبْك سهمٌ"[٤].

وأجاب البصريون بأنه لو صح القياس على النصب، لصح الجزم بعد النفي قياسًا على النصب.

---

١ – سورة طه آية٦١.

٢ – أخرجه البخاري في صفة الصلاة، باب ما جاء في النوم رقم ٨١٥، ٨١٦.

٣ – أخرجه البخاري في كتاب العلم برقم ١٢١، وأعاده برقم ٤١٤٣، ٦٤٧٥، ٦٦٦٩.

٤ – الحديث في النهاية ٢/ ٤٦١، ٥٦٢، أي لا تشرف من أعلى الموضع، وفيه: "كان أبو طلحة حسن الرمي، فكان إذا رمى استشرفه النبي –صلى الله عليه وسلم– لينظر إلى مواقع نبله أي يحقق نظره ويطلع عليه. وأصل الاستشراف أن تضع يدك على حاجبك وتنظر، كالذي يستظل من الشمس حتى يستبين الشيء".

وأما السماع فمحمول على إبدال الفعل من الفعل، فالجزم" في "يؤذنا"؛ بحذف الياء؛ "على الإبدال" من "يقرب" بدل اشتمال، "لا" على الجواب" للنهي، لعدم صحة: إلا يقرب يؤذنا؛ لأن الإيذاء إنما يتسبب عن القرب لا عن عدمه. مع أن الرواية المشهورة "يؤذينا" و"يضرب" –بالرفع– ويحتمل أن يكون يضرب بعضكم على الإدغام نحو: {وَيَجْعَلْ لَكُمْ}[1]. وفي رد القياس نظر فإنهم قائلون بجواز الجزم بعد النفي[2]. وواضح أنهم يؤولون السماع بناء على مذهبهم، أما الكسائي فهو يجيز الجزم حتى لولم يصح تقدير: "إن لا". والتكلف ظاهر في تأويل البصريين للشواهد التي استدل بها الكسائي، ولو سلم لهم تأويلهم لما جزم فعل في جواب النهي بل يعرب بدلا كما قالوا.

المسألة الثلاثون: دخول "إلا" على حاشا.

"لا يجوز دخول "إلا" على "حاشا" خلافًا للكسائي في إجازته ذلك إذا جرت، وَحكي: "قَامَ الْقَوْم إِلَّا حاشا زيدٍ"، ومنعه إذا نصبت، وحكاه أيضًا أبو الحسن عن العرب، ومنعه البصريون مطلقًا؛ لِأَنَّهُ جمع بَين أداتين لمعني وَاحِد والحكاية شَاذَّة لَا يُقَاس عَلَيْهَا. ووجه بعضهم قول الكسائي بأن "حاشا" ضعفت في الاستثناء فقويت بـ"إلا" كما قويت "لكن" العاطفة بـ"الواو" لوقوعها غير عاطفة، وكما قويت "هل" بـ"أم" في الاستفهام نحو: أم هل؟[3]. فالقياس يقتضي ألا تدخل "إلا" على "حاشا"؛ لأنهما بمعنى واحد وهو الاستثناء، والسماعُ يعارض هنا القياسَ بالحكاية التي رواها الكسائيُّ وبها أخذ فأجاز دخول "إلا" على "حاشا" بغرض التقوية، وقياسا على دخول "أم" على "هل" الاستفهامية، وفي هذه المسألة

---

١ – جزء من الآية ٢٨ من سورة الحديد، و١٢ من سورة نوح.

٢ – ينظر: شرح ابن الناظم ص:٤٨٧، وتوضيح المقاصد٣/١٢٥٧، ١٢٥٨، والمقاصد الشافية٦/٧٤، و التصريح٢/٣٠٣ –٣٠٥.

٣ – ينظر: ارتشاف الضرب٣/١٥٣٦، وهمع الهوامع٢/٢٨٢، والتصريح١/٥٦٨.

سار الكسائي على منهج مدرسته فأخذ بالشاهد الواحد وبنى عليه قاعدة مفادها أنه يجوز دخول "إلا" على "حاشا" الجارة. وعلى عادة البصريين خرجوا الحكاية على الشذوذ. ورأي الكسائي أولى وأرجح؛ لأن الحرفين وإن كانا بمعنى واحد فعملهما مختلف فإلا ناصبة وحاشا جارة، ومعناهما واحد وهو الاستثناء، ولأن القياس والسماع يؤيده.

المبحث الرابع:

تعقيب على منهجي سيبويه والكسائي عند تعارض السماع مع القياس.

بعد عرض منهجي سيبويه والكسائي في تقديم الاحتجاج بالسماع أو القياس عند التعارض اتضح لنا ان المراد بالقياسي عند سيبويه ومدرسته: هو ما جرى على كثيرِ ما نطقت به العرب، وساير الشائع من لغتهم، ولو لم يكن الناطق به عربياً أصيلا. وحكمه حكم الكلام العربي الأصيل في كل ما يختص به. وأن المراد بالسماعي: "ما ورد من كلام بعض العرب الخلص مخالفاً للكثرة في بعض النواحي، فكلا النوعين: المقيس عليه، والمسموع، كلام عربي أصيل،

غير أن الأول فاز بالشيوع والكثرة، والاشتراك بين ألسنة عربية كثيرة أصيلة، وحرم الثاني تلك الخصيصة؛ فلم يجر إلا على ألسنة أصيلة قليلة، ولم يسمح بمحاكاتها فالكثرة هي سبب الخُلفِ الواسعِ، ومنها نشأ التباين بآثاره البعيدة بين النوعين، فهم يقيسون على الكثير الوارد دون القليل المسموع، والأخذ بالمطرد دون الشاذ، لكنهم لم يضعوا ضابطا محددا للقلة والكثرة، فأصبح أمرهما مبهما. فهم لا يرضون بالمثال ولا بالمثالين، ولا الثلاثة، ولا الأربعة، ولا الخمسة، ولا الستة، بل ولا العشرة. يدل على ذلك أنه ورد شواهد كثيرة على نصب "إنَّ" للجزأين، وجمع: (مفعول) على (مفاعيل » وكصوغ (فعيلة) على فعيلي في النسب. ومع ذلك قصروها على السماع ولم يجيزوا القياس عليها بحجة أن المسموع قليل لا ينهض للقياس عليه. حتى قال أحدهم إن الكثير الوارد لا يصلح للقياس عليه. فالأشموني يقول: "مع كون المصدر المنكر يقع حالا بكثرة، هو عندهم مقصور على السماع". ويختم باب "أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها"، بقوله: "مجيء «فعيل» بمعنى" مفعول" كثير في لسان العرب، وعلى كثرته لم يقس عليه بإجماع".

أما الكسائي ومدرسته فقد أجازوا القياس على المثال الواحد المسموع، وهم يعتبرون اللفظ الشاذ فيقفون عليه، ويبنون على الشعر الكلام المنثور من غير

نظر إلى مقاصد العرب ولا اعتبار بما كثر أو قل. وكذلك كان الإمام أبو زيد الأنصاري شيخ سيبويه ورائده يجعل الفصيح والشاذ سواء وهذا لا يسيء إلى اللغة وإنما يمنحها قوة، وسعة، وقدرة على مسايرة الحياة المتجددة، بمستحدثاتها العلمية والحضارية؛ وإلا أصيبت بالجمود، والركود، والتخلف. وهذا شر ما تصاب به اللغة وينظمها في عداد اللغات الميتة[١].

لم يلتزم سيبويه التمسك بقانونهم فى الكثرة والقلة؛ فقد خالفه أحيانا، فأجاز القياس أحياناً على القلة التي ارتضاها الكوفيون للقياس. ومن هذا قوله: " سألت الخليل عن قول العرب : ما أمليحه – تصغير : أملح – فقال: لم يكن ينبغي يكون في القياس، لأنَّ الفعل لايحقَّر، وإنما تحقَّر الأسماء لأنها توصف بما يعظم ويهون، والأفعال لا توصف، فكرهوا أن تكون الأفعال كالأسماء لمخالفتها إياها في أشياء كثيرة، ولكنهم حقروا هذا اللفظ وإنما يعنون الذي تصفه بالملح... وليس شيء من لفعل ولا شيءٌ مما سمِّى به الفعل يحقر إلاّ هذا وحده وماأشبهه من قولك: ما أفعله"[٢]. ولا يعرف أن المسموع المصغر من صيغة "أفعل" أكثر من كلمتين وردتا عن العرب، هما: أميلح، وأحيسين[٣]، فأباح القياس عليهما[٤]. في الوقت نفسه وردت شواهد كثيرة فيها لم يقس عليها كما في مسألة الفصل بين المضاف والمضاف إليه.

١ – ينظر: اللغة والنحو بين القديم والحديث للدكتور عباس حسن ص ٨٧، ٨٩، ٩٠ .

٢ – الكتاب ٤٧٨/٣.

٣ – قال الجوهري: "ويقولون: ما أَمَيْلِحَ زيداً. ولم يُصَغِّروا من الفعل غيره وغير قولهم: ما أُحَيْسِنَهُ". ينظر: الصحاح٤٠٧/١ (ملح).

٤ – ينظر: مغني اللبيب ص٨٩٤ .

تشدد البصريون وضيقوا ، واعتقدوا أن سلامة اللغة والدين في هذا، وكان من جراء تشددهم أن وجدوا أنفسهم أمام شواهد فصيحة –كثيرة : تخالف مذهبهم، وتهدم قواعدهم . فماذا يفعلون ؟

لجئوا إلى التأويل المصنوع ، والتكلف المفسد ، والوصف بالقلة ونحوها ، فقل أن تجد قاعدة من قواعدهم سالمة من هذا البلاء . تراهم يذكرون القاعدة ، ويتبعونها بأمثلة خارجة عليها، مخالفة لها ؛ يتناولونها بالتأويل النافر ، والتمحل البعيد ؛ كي تساير قاعدتهم ، وتساوق مذهبهم.

وكأن القاعدة هي الأصل ، والكلام العربي هو الفرع . فإن أعوزهم التأويل والتمحل أسعفهم الحكم بالقلة ، أو الندرة، أو الشذوذ ، أو ما شاءوا من أسماء كهذه يقضون بها على كل ما يخالف ضوابطهم وأحكامهم . قال العكبري: " قَالَ النحويون الْألف فى مثنى كَذَا بِالْأَصْلِ للإلحاق وفى رضوى وسلمى للتأنيث ثمَّ نقضوا قَوْلهم فَقَالُوا الْألف فى بهمى وعزهى لَيست للتأنيث وَلَا للإلحاق وَهَذَا كَلَام فَاسد لَا يحْتَاج إِلَى إِقَامَة دَلِيل وَإِنَّمَا أوقعهم فى هَذَا الْغَلَط أَنهم رَأَوْا الْعَرَب قد جمعُوا بَين تأنيثين فَقَالُوا بهماة وعلقاة وعزهاة فَقَالُوا لَا يجوز أَن يجمع بَين تأنيثين وَقد جمعت الْعَرَب بَين تأنيثين فى أَكثر كَلَامهم فَكيف يَجْعَل مَا وَضعه النحويون للتقريب والتعليم مِمَّا لَا أصل لَهُ وَلَا ثبات حجَّة على لِسَان الْعَرَب الفصحاء هَذَا لَا يكون وَلَا يحْتَج بِهِ إِلَّا جَاهِل"[1].

جعل القليل أو الشاذ لا يقاس عليه ؛ لا لأنه غير فصيح ، بل لأن العرب لم تقصد بذلك القليل أن يقاس عليه ، أي: يغلب على الظن ذلك، فمن أين نعلم، أو يتسرب إلى ظننا هذا ؟ وهل كان العرب الأوائل يعدون المقدمات ويحكمون

١ – شرح ديوان المتنبي، لأبي البقاء العكبري٢/ ١٦٥، تحقيق: مصطفى السقا وآخرين، دار المعرفة– بيروت.

النتائج ويرتبون القضايا المنطقية قبل أن ينطقوا ؟ وإذا كانت لا تريد من القليل أن يقاس عليه فلم تكلمت به ؟ ولم حكمنا بفصاحته ؟ وهل تركته بعد أن تكلمت به ، وكان تركه طويلا يدخله في حد المهمل الذي أميت (والمهمل من الألفاظ حكم آخر يختلف عما نحن بصدده) ؟ فإن لم تهمله لم يكن بالقليل ولا الضعيف ولا الشاذ .

ورأى الكسائي أن هذه اللغة إنما هي ما نطق به أهلها ، على أي صورة كان ، كثيرا كان ذلك في الاستعمال أو قليلا ، مادام هذا الناطق أو الناطقون من ذوي الفصاحة الموثوق بفصاحتهم ، ولم يداخل الفساد لغتهم ، ولا خالطوا من اختلت ألسنتهم أو خارت سلائقهم ، ورأى ان للغة ذوقها الخاص وطبيعتها المتميزة ، فينبغي الرجوع الى ذلك ، والتقيد به ، فهي التي تقيدنا باستعمالاتها ، وليس من حقنا نحن أن نقيدها ونحصرها في قوالب نتواضع عليها نحن هي غير ما تواضع عليه أهلها[١].

لقد بالغ الكوفيون في القياس حتى جعلوا البيت الواحد دليلًا على القاعدة، ولو كان مخالفًا للأصول، بل إنهم كانوا يقيسون على شطر بيت لا يُعرف له بقية أو قائل، كمذهبهم في جواز دخول اللام في خبر لكن، كما يجوز في خبر إن مستشهدين بقول الشاعر:

.... ولكنني من حبها لعميد

مع نص أكثر العلماء على أن هذا الشاهد لا يعرف قائله، ولا تعرف له تتمة، ولا سوابق ولا لواحق.

ولقد وصل بهم الأمر أنهم كانوا أحيانا يعتمدون على القياس فقط، من ذلك مسألة تقديم خبر المبتدأ، فقد منع ذلك الكوفيون محتجين بالقياس، وأجازه البصريون معتمدين على السماع والقياس.

---

١ – ينظر: اللغة والنحو بين القديم والحديث ص ٣٩– ٤٤.

وكذلك أجاز الكسائي الأخذ بالقياس مع ورود السماع، ودليل ذلك أنه إذا كان الفعل حلقى العين أو اللام ولم يكن معتل العين، فإن الأشهر فيه والقياس فتح العين في الماضي والمضارع كمنع يمنع وذهب يذهب إلا إذا اشتهر بخلاف ذلك كدخّل يدخُل، ورجَع يرجِع، فيكون السماع مقدما على القياس عند غير الكسائي، وأجاز الكسائي القياس مع السماع أيضا، فيُجيز: رجَع يرجَع، ودخل يدخَل بفتح العين فيهما.

وكذلك كلُّ فعلٍ تُريدُ به معنى الغلبّة والمفاخرة حوَّلْتَهُ إلى هذا الباب، وإن لم يكن منه، فتقول في "نَزلَ يَنزِلُ، وخَصَمهُ يخصِمُهُ، وعلِمهُ يَعلَمُهُ" "نازلني فَنَزَلتُهُ أنزُلُهُ، وخاصمني فَخصَمتُهُ، وعالمني فَعلَمتُهُ، أعلُمُهُ"، أي غالبني في ذلك، فغلبتُهُ فيه. إلا ما كان منه مثالاً واويًّا مكسورَ العين في المضارع كوعدَ يَعِدُ، أو أجوَفَ يائياً كباعَ يبيعُ، أو معتلَّ الآخر بالياءِ كرمى يرمي، فإنه يبقى على حاله في باب المغالبة.

ولا تأثير لحلقي فيه فيضم المضارع السالم من ملزم الكسر وجوباً، وإن كان حلقي العين أو الفاء نحو: فاهمني ففهمته أفهمه، وفاقهني ففقهته أفقهه.

خلافاً للكسائي في إجازته فتح عين المضارع لأجل حرف الحلق، وجاء عن العرب الفتح في قولهم: شاعرني فشعرته أشعَره، وواضأني فوضأته أوضَؤه؛ وجاء عنهم الكسر في: خاصمني فخصمته أخصمه؛ والبصريون يلتزمون الضم، ويحكمون على ما ورد بخلاف الضم بالندور والقلة[1].

١ – ينظر: المساعد٢//٥٩٦، وجامع الدروس العربية١/٢١٥، ٢١٦، ومقدمة القاموس المحيط ص١١.

الخاتمـــــــــــة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، محمد بن عبد الله، وعلى آله، ومن والاه.

وبعـــــــــد،،،

فبعد هذه الدراسة أرجو أن أكون قد وفقت إلى بيان وتوضيح منهج كل سيبويه والكسائي في الأخذ بالقياس أو السماع عند التعارض، وقد خلصت من الدراسة إلى النتائج التالية:

- أثبتت الدراسة أن الكثرة والقلة هما سبب الخُلفِ الواسعِ بين منهجي سيبويه والكسائي، ومنهما نشأ التباين بآثاره البعيدة بين النوعين، وذلك بسبب أنه لم يرد عنهما ضابطٌ محددٌ للقلة والكثرة، فأصبح أمرهما مبهما يعلوه كثير من الغموض.
- نتج عن إبهام القلة والكثرة لدى النحاة أن سيبويه والبصريين لم يرضوا بالمثال ولا بالمثالين، ولا الثلاثة، ولا الأربعة، ولا الخمسة، ولا الستة، بل ولا بالعشرة. كما في مسألة جزم الفعل المضارع الواقع في جواب النهي.
- أثبتت الدراسة أن سيبويه لم يلتزم التمسك بقانون مدرسته في الكثرة والقلة؛ فقد خالفه أحيانا، فأجاز القياس أحياناً على القلة التي ارتضاها الكوفيون للقياس.
- أثبتت الدراسة أن سيبويه لا يقيس على القليل أو الشاذ؛ لا لأنه غير فصيح، بل لأن العرب لم تقصد بذلك القليل أن يقاس عليه ، أي: يغلب على الظن ذلك.

أما الكسائي فقد أجاز القياس على المثال الواحد المسموع، وهو يعتبر اللفظ الشاذ فيقف عليه، ويبني على الشعر الكلام المنثور من غير نظر إلى مقاصد العرب، ولا اعتبار بما كثر أو قل. كما في مسألة مد المقصور فقد أجاز ذلك بناء على أمثلة وروايات شاذة ونادرة.

- أثبتت الدراسة أن الكسائي أجاز الأخذ بالقياس حتى مع ورود السماع، ودليل ذلك أنه إذا كان الفعل حلقى العين أو اللام ولم يكن معتل العين، فإن الأشهر فيه والقياس فتح العين في الماضي والمضارع كمنع يمنع وذهب يذهب إلا إذا اشتهر بخلاف ذلك كدخّل يدخُل، ورجَع يرجِع، فيكون السماع مقدما على القياس عند غير الكسائي، وأجاز الكسائي القياس مع السماع أيضا، فيُجيز: رجَع يرجَع، ودخل يدخَل بفتح العين فيهما.
- تبين من الدراسة أن الكوفيين بالغوا في القياس حتى جعلوا البيت الواحد دليلًا على القاعدة، ولو كان مخالفًا للأصول، بل إنهم كانوا يقيسون على شطر بيت لا يُعرف له بقية أو قائل.
- تبين من الدراسة أن الأخذ بمنهج الكسائي فيه إثراء للغة، ويريحنا من عناء الأقاويل والتأويل.
- تبين من الدراسة أن إضافة "حيث" إلى المفرد عند الكسائي قياسية صحيحة، وعند سيبويه خطأ شاذ.
- تبين من الدراسة أن الكسائي كان يقدم القياس على السماع. بل إن أحيان كان يرد السماع، ويرد ما بني عليه من أحكام ودليل ذلك رفضه الاعتداد بما رواه سيبويه في الكتاب من إعمال أسماء المبالغة في أقوال العرب الفصحاء وأشعارهم. والصواب صحة الإعمال كما ذهب إليه البصريون، لوجوده نظما ونثرا.
- اتضح من الدراسة أن المنهج الذي اتبعه الكسائي قد تأثر فيه بأسس بصرية أخذها عن الخليل وقدماء البصريين، وأسس كوفية حيث تأثر بمنهج القراء المحدثين الذين طغى عليهم النقل والرواية.

ثبت المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- إبراز المعاني من حرز الأماني ٠ أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة، تحقيق د / إبراهيم عطوة عوض، دار الكتب العلمية .
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر. تأليف / الدمياطي الشافعي الشهير بالبناء المتوفى سنة ١١١٧ هـ ، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، الطبعة: الثالثة، ٢٠٠٦م – ١٤٢٧هـ.
- أدب الكاتب . تأليف / أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدنيوري المتوفى سنة ٧٢٦ هـ – شرحه وكتب حواشيه وقدم له الأستاذ / علي فاعور. ط : دار الكتب العلمية – بيروت . الطبعة الأولى (١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م) .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب . لأبي حيان الأندلسي المتوفي سنة ٧٤٥هـ ، تحقيق د/ رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨م .
- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، لبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (المتوفى ٧٦٧ هـ)، تحقيق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، الناشر: أضواء السلف، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٣٧٣ هـ – ١٩٥٤ م
- الأزهية في علم الحروف . تأليف / علي بن محمد النحوي الهروي ، تحقيق/ عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (١٤١٣هـ – ١٩٩٣ م) .

- أسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، الناشر: دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
- الأشباه والنظائر في النحو ، للشيخ جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- إصلاح المنطق. لابن السكيت المتوفى سنة ٢٤٤هـ ، شرح وتحقيق / أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون – دار المعارف ، الطبعة الرابعة .
- الأصمعيات اختيار الأصمعي، لأبي سعيد عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع (المتوفى: ٢١٦هـ) المحقق: احمد محمد شاكر- عبد السلام محمد هارون، دار المعارف – مصر، الطبعة: السابعة، ١٩٩٣م.
- الأصول في النحو . لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي المتوفى سنة ٣١٦ هـ ، تحقيق د / عبد الحسين الفتلى ، مؤسسة الرسالة – الطبعة الرابعة ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩ م .
- إعراب القرآن . لأبي جعفر أحمد بن إسماعيل النحاس المتوفى سنة ٣٣٨ هـ ، تحقيق د / زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، الطبعة الثانية (١٤٠٩ هـ – ١٩٨٨ م) .
- الأعلام . لخير الدين الزركلي – دار العلم للملايين – بيروت – لبنان ، الطبعة التاسعة ١٩٩٠م.
- الأغاني لأبي الفرج على بن الحسين الأصفهاني تحقيق وإشراف لجنة من الأدباء ، والدار التونسية للنشر ودار الثقافة ببيروت الطبعة السادسة ١٩٨٣م)

- الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة في أصول النحو لأبي البركات ابن الأنباري المتوفى سنة٥٧٧هـ ، تحقيق د. سعيد الأفغاني، ط/ دار الفكر بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩١هـ- ١٩٧١م.
- الاقتراح في علم أصول النحو. لجلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ ، قرأه وعلق عليه د/ محمود سليمان ياقوت ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٦ م ، دار المعرفة الجامعية .
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (٤٤٤ – ٥٢١ هـ) تحقيق: الأستاذ مصطفى السقا – الدكتور حامد عبد المجيد، مطبعة دار الكتب المصرية.
- أمالي ابن الحاجب لعثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب (المتوفى: ٦٤٦هـ) دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة . دار الجيل – بيروت: ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩ م.
- الأمالي الشجرية: للإمام ضياء الدين أبي السعدات هبة الله بن علي حمزة العلوي المعروف بابن الشجري .
- إنباه الرواة على أنباء النحاة . تأليف: علي بن يوسف القفطي ، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية ، ١٣٧٤ هـ – ١٩٥٥ م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين و الكوفيين ، لأبي البركات بن الأنباري ، ت ٥٧٧ هـ ، تحقيق و دراسة د/ رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الأولى .
- أوضح المسالك إلي ألفية ابن مالك . لجمال الدين عبد الله بن هشام المتوفى سنة ٧٦١هـ ومعه مصباح السالك إلي أوضح المسالك . تأليف بركات يوسف هبود . راجع الكتاب وصححه وصنع فهارسه / يوسف الشيخ محمد البقاعي – دار الفكر للطباعة والنشر ١٤١٤ هـ –١٩٩٤ م

- الإيضاح في شرح المفصل . لابن الحاجب ، تحقيق وتقديم د / موسى بناي العليلي – منشورات لجنة إحياء التراث الإسلامي بوزارة الأوقاف والشئون الدينية بالعراق .
- الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي المتوفى سنة ٣٣٧هـ، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، الطبعة الثالثة، ١٣٩٩هـ -١٩٧٩م.
- البحر المحيط في التفسير ٠ لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق صدقي محمد جميل ، دار الفكر ، بيروت ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م ٠
- البسيط في شرح الجمل الزجاجي ٠ لابن أبي الربيع المتوفي سنة ٥٩٩هـ – ٦٨٨م ٠ ، تحقيق ودراسة د / عياد بن عيد الثبيتي – دار الغرب الإسلامي بيروت– لبنان – الطبعة الأولي ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦ م ٠
- بغية الوعاه في طبقات اللغويين والنحاة . للسيوطي ، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، الطبعة الثانية (١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩ م)
- التبصرة و التذكرة . لأبي محمد الصميري ، تحقيق د /فتحي أحمد مصطفي علي الدين ، الطبعة الأولي ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢م. دار الفكر – بيروت .
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين . دار المغرب الإسلامى ١٩٨٦م .
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد . لعبد الله بن يوسف بن هشام ، تحقيق وتعليق / عباس مصطفي الصالحي ، المكتبة العربية – بيروت – الطبعة الأولى (١٩٨٦ م) .
- التذييل و التكميل في شرح التسهيل ، لأبي حيلن الأندلسي ، حققه أ.د / حسن هنداوي ، دار القلم بدمشق ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ -١٩٩٧م.
- التصريح بمضمون التوضيح ، للشيخ خالد الأزهري ، و بهامشه حاشية الشيخ يس بن زين الدين العليمي ، دار الكتب العربية ، عيسى البابي وشركاه ، القاهرة .

- "تعارض السماع والقياس في القراءات دراسة بين القراء والنحويين" د. عادل صالح علاوي جامعة تكريت – كلية التربية قسم اللغة العربية. أ. م. د. يعقوب أحمد محمد جامعة تكريت – كلية التربية /سامراء – قسم اللغة العربية.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد لمحمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (٧٦٣ – ٨٢٧ هـ = ١٣٦٢ – ١٤٢٤ م) تحقيق: الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى–الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م.
- تفسير الطبري المسمي جامع البيان في تأويل القرآن لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري المتوفى سنة ٣١٠ هـ ، دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م.
- تهذيب اللغة . لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري المتوفى سنة ٣٧٠ هـ ، تحقيق د / رياض زكي قاسم ، طبعة دار المعرفة – بيروت .
- توضيح المقاصد والمسالك (شرح ألفية ابن مالك) للمرادي. شرح وتحقيق د / عبد الرحمن على سليمان ، الطبعة الأولى، نشر مكتبة الكليات الأزهرية (١٣٩٦ هـ – ١٩٧٦ م) .
- التيسير بشرح الجامع الصغير، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (المتوفى: ١٠٣١هـ) نشر: مكتبة الإمام الشافعي – الرياض، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م
- التيسير في القراءات السبع . تأليف الإمام / أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني المتوفى سنة ٤٤٤ هـ ، عني بتصحيحه أوتويرتزل ، دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى (١٤١٦ هـ – ١٩٩٦ م) .
- جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (المتوفى: ١٣٦٤هـ)، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، الطبعة: الثامنة والعشرون،

١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م.
- جمهرة الأمثال . تأليف الشيخ الأديب / أبي هلال العسكري ، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ، وعبد المجيد قطامش ، دار الجيل – بيروت – الطبعة الثانية .
- جمهرة اللغة . لمحمد بن الحسن بن دريد ، حققه وقدم له / رمزي خير بعلبكي – دار العلم للملايين – بيروت – الطبعة الأولى ١٩٨٧ .
- الجنى الداني في حروف المعاني . للحسن بن قاسم المرادى تحقيق د / فخر الدين قباوه والأستاذ محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية بيروت – الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب . للإمام / علاء الدين على الإربلي صنعة / إميل بديع يعقوب، دار النفائس – بيروت – الطبعة الأولى (١٩٩١ م) .
- حاشية ابن جماعة المتوفى سنة ٨١٩هـ على شرح الجاربردي على الشافية.
- حاشية الأمير على مغني اللبيب، للشيخ: محمد الأمير الأزهري ت١٢٣٢هـ، بهامش كتاب مغني اللبيب، مطبعة حجازي ١٢٧٣هـ.
- حاشية الدسوقى على مقي اللبيب للشيخ مصطفي محمد عرفه الدسوقي المتوفى سنة ١٢٣٠هـ ضيطه وضع حواشيه عبد السلام محمد أمين دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى ١٤٢١ – ٢٠٠٠ م .
- حاشية الصبان : شرح الأشموني علي ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني ، تحقيق / طه عبد الرؤف سعد – المكتبة التوفيقية ٠
- حجة القراءات، لعبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنجلة (المتوفى: حوالي ٤٠٣هـ) محقق الكتاب ومعلق حواشيه: سعيد الأفغاني.
- الحجة في القراءات السبع . لابن خالويه ، تحقيق د / عبد العال سالم مكرم – مؤسسة الرسالة – الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م .

- الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر ابن مجاهد . تأليف / أبي على الفارسي ، تحقيق ومراجعة مجموعة من العلماء ، دار المأمون للتراث – الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م).
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء للحافظ أبي نعيم بن عبد الله الأصفهاني المتوفى سنة ٤٣٠ هـ دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٩ = ١٩٨٨ م .
- خزانة الأدب ولب لسان العرب . تأليف / عبد القادر بن عمر البغدادي ، تحقيق / عبد السلام هارون – مكتبة الخانجي – القاهرة – الطبعة الرابعة ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م
- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جنى، تحقيق محمد على النجار– المكتبة العلمية.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون . تأليف الإمام / شهاب الدين أبي العباس بن يوسف بن محمد بن إبراهيم المعروف بالسمين الحلبي ، تحقيق الشيخ / علي محمد معوض وآخرين – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ – ١٩٩٤ م .
- الدرة الفاخرة في الأمثال السائرة، للأصبهاني، تحقيق: عبد المجيد قطامش، القاهرة،١٩٧٢م.
- الدرر اللوامع في شرح شواهد همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية. لأحمد بن الأمين الشنقطي ، تحقيق وشرح / عبد العالم سالم مكرم ، دار البحوث العلمية – الكويت – الطبعة الأولى (١٩٨١ م) .
- ديوان الفرزدق (همام بن غالب) دار صادر – بيروت .
- ديوان الكميت، جمع وتقديم: د. داود سلوم، بغداد، ١٩٦٩م.
- ديوان جرير، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
- ديوان حاتم بن عبد الله الطائي دار صادر بيروت ١٤٠١ – ١٩٨١ لاط .

- ديوان حسان بن ثابت الأنصاري . تحقيق / سيد حنفي حسنين ، دار المعارف – بمصر (١٩٧٧ م) .
- ديوان رؤبة بن العجاج . تحقيق / وليم بن الورد. دار الأفاق الجديد – بيروت – الطبعة الثانية ١٩٨٠م.
- الرد على النحاة . لابن مضاء القرطبي ، تحقيق د / شوقي ضيف ، الطبعة الثانية ، دار المعارف – بمصر (١٩٨٢ م) .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني٠ تأليف / الإمام أحمد بن عبد النور المالقي المتوفي سنة ٧٠٢ هـ ، تحقيق د / سعيد صالح مصطفي زعيمه – دار بن خلدون .
- سر صناعة الإعراب ٠ لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق د/ حسن هنداوى – دار العلم بدمشق – الطبعة الثانية ١٤١٣هـ – ١٩٩٣ م .
- سيبويه إمام النحاة للأستاذ على النجدي ناصف ، عالم الكتب ، المطبعة العثمانية بالدرمه القاهرة – الطبعة الثانية ١٣٧٢ هـ – ١٩٥٣ م.
- شذا العرف في فن الصرف، لأحمد بن محمد الحملاوي (المتوفى: ١٣٥١هـ)، المحقق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، نشر: مكتبة الرشد الرياض.
- شرح أبيات سيبويه . لأبي سعيد السيرافي ، دار المأمون للتراث – دمشق – وبيروت (١٩٧٩ هـ).
- شرح أبيات مغني اللبيب/ عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف الدقاق. دار المأمون للتراث، بيروت الطبعة الأولى والثانية ١٣٩٣هـ .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، المسمى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) لعلي بن محمد الأشموني ، تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد ، مكتبة النهضة المصرية – القاهرة – الطبعة الأولى (١٩٥٥ م) .

- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ)، المحقق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، قدم له وضبطه وأعرب شواهده ، وفهرسه / أحمد سليم الحمصي ، ومحمد أحمد قاسم ، دار جروس – طرابلس – لبنان – الطبعة الأولى (١٩٩٠ م) .
- شرح التسهيل " تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد " ٠ لابن مالك ، تحقيق / محمد عبد القادر عطا ، وطارق فتحي السيد ، دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م ٠
- شرح التسهيل المسمي " تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد " لمحب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش المتوفي سنة ٧٧٨هـ ، دراسة وتحقيق أ ٠ د/ محمد علي فاخر و آخرين ٠
- شرح الجاربردي أحمد بن الحسن المتوفى سنة ٧٤٦هـ على الشافية.
- شرح جمل الزجاجي . لأبي الحسن علي بن مؤمن بن علي ابن عصفور الإشبيلي المتوفى سنة ٦٦٩ هـ ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه / فواز الشعار ، إشراف الدكتور / إميل بديع يعقوب
- شرح ديوان المتنبي، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: مصطفى السقا وآخرين، دار المعرفة– بيروت.
- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ٠ دراسة وتحقيق د / حسن بن محمد إبراهيم الحفظي ، الطبعة الأولي – ١٤١٤هـ - ١٩٩٣ م ٠
- شرح شواهد المغني . للإمام جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ ، منشورات مكتبة الحياة – بيروت .
- شَرْحُ صَحِيح مُسْلِمِ لِلقَاضِى عِيَاض(المتوفى: ٥٤٤هـ) المُسَمَّى إِكمَالُ المُعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم، المحقق: الدكتور يحْيَى إِسْمَاعِيل، الناشر: دار الوفاء للطباعة

والنشر والتوزيع، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م
- شرح الكافية الشافية : تأليف الإمام / أبي عبدالله جمال الدين ابن مالك المتوفي سنة ٦٧٢ هـ ، تحقيق / علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م ٠
- شرح قطر الندى وبل الصدى . لابن هشام عبد الله جمال الدين بن يوسف ، ومعه كتاب سبيل الهدي بتحقيق قطر الندى . تأليف / محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى – الطبعة الحادية عشر (١٩٩٣م) .
- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي (ت ٣٦٨ هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ م.
- شرح المفصل ٠ لابن يعيش ، عالم الكتب – بيروت – مكتبة المتنبي – القاهرة ٠
- الشعر والشعراء لابن قتيبة عبد الله بن مسلم تحقيق وشرح احمد محمد شاكر لاناشر لا بلدة . الطبعة الثالثة ١٩٧٧ م.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل ٠ لأبي عبد الله محمد بن عيسي السلسيلي، دراسة وتحقيق د. الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، الطبعة الأولي ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦ م ٠
- الشواهد والاستشهاد في النحو. د. عبد الجبار علوان النايلة، مطبعة الزهراء، بغداد، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية / أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق : أحمد عبد الغفار عطار ، دار العلم للملايين، بيروت ، الطبعة الرابعة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م ٠
- صحيح البخاري . تأليف / الإمام الحافظ أبي عبد الله محمد ابن إسماعيل

البخاري المتوفى سنة ٢٥٦ هـ ، راجعه وضبطه وفهرسه الشيخ محمد علي قطب والشيخ هشام البخاري ، المكتبة العصرية – بيروت – الطبعة الثانية ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧م

- ضرائر الشعر لابن عصفور الإشبيلي. تحقيق السيد إبراهيم محمد.دار الأندلس – الطبعة الأولي ١٩٨٠م ٠
- علل النحو . تأليف / أبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق المتوفى سنة ٣٨١ هـ ، تحقيق / محمود محمد نصار ، منشورات محمد على بيضون ، دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى (١٤٢٢ هـ – ٢٠٠٢ م) .
- غاية النهاية في طبقات القراء . لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن الجزري المتوفى سنة ٨٣٣ هـ ، عني بنشره / برحستراسر – الطبعة الأولى (١٣٥١ هـ – ١٩٣٢ م) دار الكتب العلمية – بيروت .
- الفاخر في شرح جمل عبد القاهر الجرجاني . للشيخ / محمد بن أبي الفتح البعلي الحنبلي المتوفى سنة ٧٠٩ هـ ، تحقيق د / محمد حسين أبو الفتوح ، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية العربية – بالقاهرة سنة (١٩٨٥ م) .
- فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال المشهور بالشرح الكبير. جمال الدين محمد بن عمر المعروف ببَحْرَق (٨٦٩ – ٩٣٠ هـ) تحقيق: د. مصطفى النحاس، كلية الآداب – جامعة الكويت، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.
- في أصول النحو، سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٦٧هـ، ١٩٥٧م.
- الكتاب – كتاب سيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان قنبر ، تحقيق وشرح / عبد السلام محمد هارون – دار الجيل – بيروت – الطبعة الأولي ٠
- كتاب السبعة في القراءات/ أبو بكر بن مجاهد البغدادي ، تحقيق : شوقي ضيف ، دار المعارف ، مصر ، الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠ م.
- كتاب اللامات / الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق،

الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- كتاب اللغة لجوزيف فندريس، تعريب: عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية.
- كتاب المقتصد في شرح الإيضاح . لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق الدكتور / كاظم بحر المرجاني ، الجمهورية العراقية ، وزارة الثقافة والإعلام ، دار الرشيد للنشر (١٩٨٢ م) .
- الكشاف في وجوه التأويل عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ٠ تأليف / أبي القاسم الزمخشري المتوفي سنة ٥٣٨ هـ ، رتبه وضبطه وصححه / محمد عبد السلام شاهين ، دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولي ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م٠
- الكشف عن وجوه القراءات السبع و عللها و حججها ٠ مكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق محي الدين رمضان ، ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤ م .
- اللباب في علل البناء و الإعراب ٠ لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، (٥٣٨ – ٦١٦هـ) ، تحقيق / غازي مختار طليمات ، دار الفكر المعاصر – بيروت – لبنان ، الطبعة الأولي ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م ٠
- لسان العرب للإمام أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور المتوفى سنة ٧١١ هـ ، دار صادر – بيروت – طبعة دار المعارف – القاهرة
- اللغة والنحو بين القديم والحديث للدكتور عباس حسن، دار المعارف، ١٩٦٦م.
- اللمع في العربية . لابن جنى ، تحقيق / حامد المؤمن ، عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية – بيروت – الطبعة الثانية (١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م) .
- ما ذكره الكوفيون من الإدغام لأبي سعيد السيرافي ت ٣٦٨هـ، تحقيق د. صبيح التميمي، دار البيان العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

- مجالس ثعلب . شرح وتحقيق / عبد السلام هارون ، دار المعارف – بمصر – الطبعة الخامسة (١٩٨٧ م) .
- مجالس العلماء، لأبي القاسم الزجاجي ت٣٣٧هـ، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الأولى، سلسلة التراث العربي، ١٩٦٢م.
- مجمع الأمثال . لأبي الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري الميداني المتوفى سنة ٥١٨ هـ ، قدم له وعلق عليه / نعيم حسن زرزور، دار الكتب العلمية – بيروت
- مجمع البيان لعلوم القرآن لأبي على الفضل بن الحسن الطبرسي . تحقيق السيد هاشم الرسولى المحلاتي ط إحياء التراث العربي.
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها . تأليف / أبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق / علي النجدي ناصف ، ود / عبد الحليم النجار – طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي ١٣٨٩ هـ – ١٩٦٦ م .
- المخصص ٠ لابن سيده– دار الفكر– بيروت– الطبعة الأولى ، ١٩٧٨م .
- المدارس النحوية . للدكتور: شوقي ضيف، الطبعة الثالثة، دار المعارف مصر .
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م
- المساعد على تسهيل الفوائد. شرح منقح مصفى للإمام الجليل / بهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك، تحقيق وتعليق د / محمد كامل بركات – جامعة أم القرى – المملكة العربية السعودية – الطبعة الثانية ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١
- المستقصى في أمثال العرب . للعلامة الأديب / أبي القاسم جار الله محمود

ابن عمر الزمخشري – دار الكتب العلمية – الطبعة الثانية (١٤٠٨ هـ – ١٩٨٧ م) .
- معاني القرآن. لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء المتوفى سنة ٢٠٧ هـ ، تحقيق د / عبد الفتاح إسماعيل شلبي . مراجعة الأستاذ / علي النجدي ناصف ، دار سرور .
- معاني القرآن للأخفش ٠ سعيد بن سعده البلخي المجاشعي٠ دراسة وتحقيق د / عبد الأمير محمد أمين الورد – عالم الكتب – الطبعة الأولي ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م
- معاني القرآن وإعرابه. لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج ، شرح وتحقيق / عبد الجليل عبده شلبي – عالم الكتب – الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م .
- معاني القرآن. لعلي بن حمزة الكسائي .
- معجم الأدباء " إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب : شهاب الدين أبو عبدالله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي ، تحقيق : إحسان عباس ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م ٠
- معجم البلدان . للشيخ الإمام / شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي المتوفى سنة ٦٢٦ هـ . تحقيق / فريد عبد العزيز الجندي ، طبعة دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى (١٤١٠هـ ١٩٩٠م)
- معجم مقاييس اللغة : أحمد بن فارس ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩ م٠
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٠ لابن هشام الأنصاري ، تحقيق وشرح د / عبد اللطيف محمد الخطيب – السلسلة التراثية٠
- مفاتيح الغيب . للإمام / فخر الدين الرازي المتوفى سنة ٦٠٤ هـ ، دار

الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى (١٤١١ هـ – ١٩٩٠ م) .
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) لأبي إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (المتوفى ٧٩٠ هـ)، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا وآخرين، نشر: معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية ٠ لمحمود بن أحمد العينى ، مطبوع مع خزانة الأدب – دار صادر – بيروت ٠
- المقتضب . صنعة / أبي العباس محمد بن يزيد المبرد . تحقيق الأستاذ / محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي – الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩ م .
- المقرب ومعه مُثُل المقرب ٠ تأليف / أبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن عصفور الحضري الإشبيلي المتوفي سنة ٦٦٩هـ ، تحقيق تتعليق / عادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية – الطبعة الأولي ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م.
- المقصور والممدود، لأبي العباس أحمد بن محمد بن ولاد المتوفى سنة ٣٣٢هـ، تحقيق: د. إبراهيم محمد عبدالله.
- المقصور والممدود لأبي علي القالي إسماعيل بن القاسم ت ٣٥٦ هـ،المحقق: د. أحمد عبد المجيد هريدي (أبو نهلة)، الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٩ م.
- الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور (المتوفى: ٦٦٩هـ)، نشر: مكتبة لبنان
- من أسرار العربية، د. إبراهيم أنيس، الطبعة الأولى، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٠م.
- المنصف ، شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني لكتاب التصريف . للإمام

/ أبـي عثمـان المـازني البصـري المتـوفى سـنة ٢٤٧ هـ ، تحقيـق وتعليـق / محمد عبد الغفار أحمد عطا، دار الكتب العلمية – بيروت– الطبعة الأولى (١٤١٩هـ – ١٩٩٩م).

- المنقوص والممدود للفراء، تحقيق: عبد العزيز الميمني الراجكوتي، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٧م.
- موصل النبيل إلى نحو التسهيل، للشيخ خالد الأزهري، تحقيق ودراسة، رسالة دكتوراة للباحثة/ ثريا عبد السميع إسماعيل. ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م . جامعة أم القرى.
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة تأليف الشيخ محمد الطنطاوى . دار المنار ١٤١٢ هـ – ١٩٩١ م.
- النهايـة فـي غريـب الحـديث والأثـر، لمجـد الـدين ابـن الأثيـر (المتـوفى: ٦٠٦هـ)، المكتبـة العلميـة – بيـروت، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م، تحقيـق: طـاهر أحمد الزاوى – محمود محمد الطناحي.
- النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري، تحقيق ودراسة: د. محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، الطبعة: الأولى، ١٤٠١ هـ – ١٩٨١ م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٠ للإمام جلال الدين السيوطي ، تحقيق / أحمد شمس – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولي ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م .
- الوسيط في الأمثال، لأبي الحسن الواحدي، ت٤٦٨هـ، تحقيق: د. عفيف محمد عبد الرحمن، دار الكتب الثقافية، ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م.